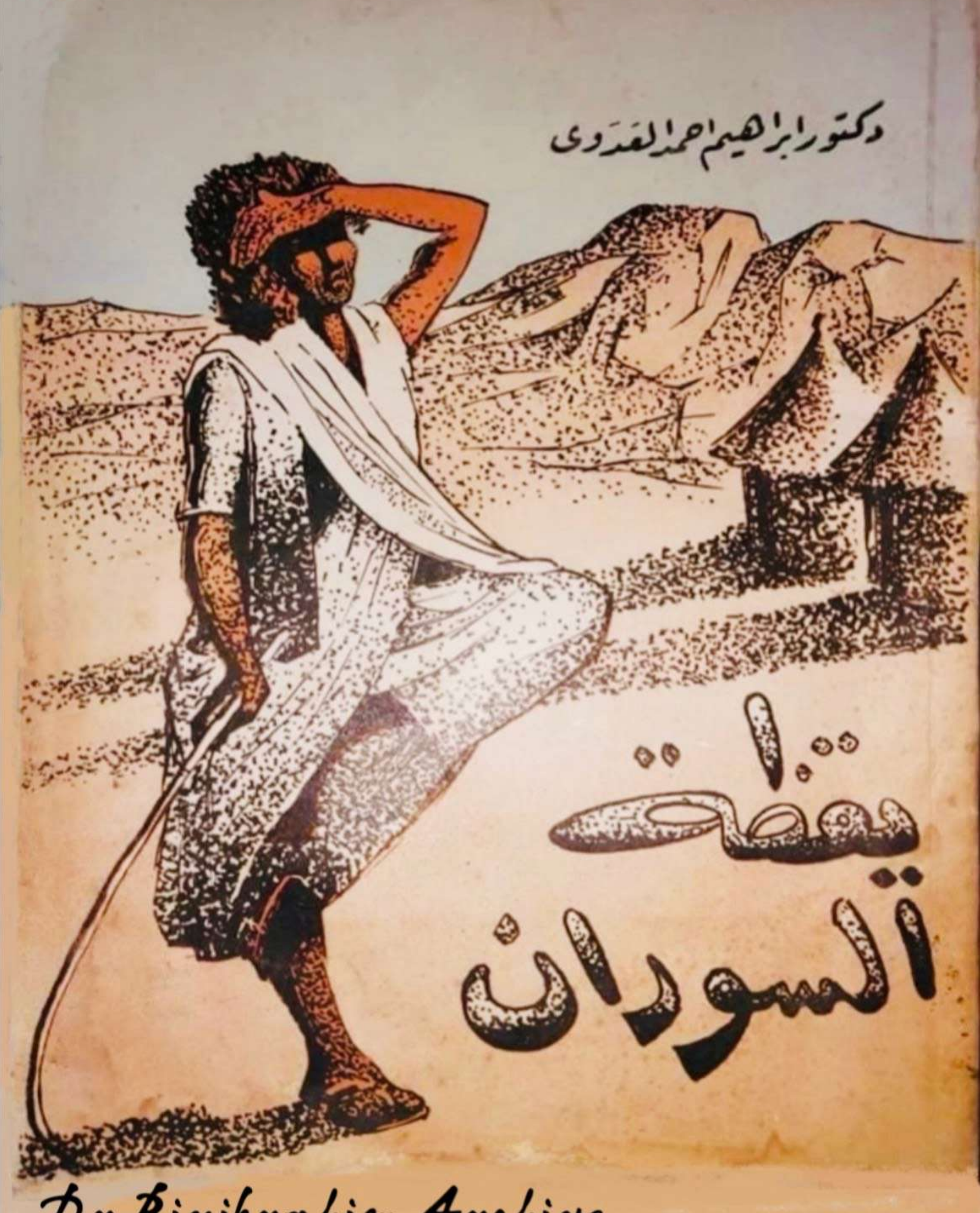

دكتور ابراهيم احمد العدوى
يقظة
السودان

يقظة السودان

تأليف
دكتور ابراهيم أحمد العدوى
نائب رئيس جامعة القاهرة - فرع الخرطوم

١٩٥٦

ملتزم الطبع والنشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد بك فريد (عماد الدين سابقا)

دكتور ابراهيم أحمد العدوي

أستاذ التاريخ المساعد بجامعة القاهرة
والمنتدب بكلية الخرطوم الجامعية

يقظة السودان

ملتزم الطبع والنشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد بك فريد (عماد الدين سابقا)

بسم الله الرحمن الرحيم

تصـــــــدير

بقـــلم

السيد لواء (أ - ح) محمود سيف اليزل خليفة

سفير مصر الأول فى السودان

لقد كتب كثيرا عن السودان بلغات مختلفة متعددة ونال المكتبة العربية قسطا وفيرا من هذه المؤلفات . وأغلب ما يكتب عنه أما استطراد فى بحث فنى يقتصر فى معظم الأحيان على مواضيع معينة لا يتجاوزها مثل مشاكل العمل والزراعة والرى والهندسة ، وأما أبحاث سياسية تتناول بالتحليل والتعليق بعض الأحداث السياسية البارزة فى حياة السودان أو سرد سريع مقتضب لتاريخه دون تعمق فى مشاكله المتعددة النواحى المتشعبة الأطراف التى كان لها أثر واضح فى تاريخه الحافل .

لذلك كانت الحاجة ملحة لكتاب جامع مانع يستوعب فيه مؤلفه تاريخ السودان ومشاكله ، ثم يسردها سرداً منطقياً متناسقا ، ولا يترك ناحية من نواحى حياته ولا ظاهرة من مظاهر وجوده إلا أوفاها حقها من الشرح والإفادة ، سواء أكان ذلك من الناحية الجغرافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو الدستورية .

والآن وقد أكتمل للسودان حريته واستقلاله وأصبح عضواً عاملا فى جامعة الدول العربية ظهرت الحاجة إلى ذلك أكثر إلحاحاً ، إذ حق على أشقائه العرب أن يتفهموا مشاكله ليساهموا فى حلها وأن يتبينوا ماضيـــــه وحاضره

ولبيان هذه الظاهرة الأولى من نوعها فى تاريخ التضامن العربى الجديد استعرضت فى الفصل الأول من هذا الكتاب التكوين الجغرافى والسياسى للسودان ، ومدى ماأفاده من تضامنه مع مصر فى بناء شخصيته القومية والاجتماعية ، ثم تناولت فى الفصل الثانى كيف امتدت الأطماع الأوربية إلى السودان ، بعد أن التهمت معظم بلاد قارة أفريقيا ، مستهدفة وأد القطر السودانى الوليد ، بفصله أولا عن أعزز ينبوع عربى مجاور له ، وهو مصر ، ثم تفكيك أواصره ثانيا باقتلاع جذور العروبة التى تأصلت فى أرضه . إذ جهد الأوربيون فى إطفاء شعلة الحضارة العربية التى امتدت إلى السودان ، وحرمان أهله مما صاحب هذه الشعلة من نور الحرية والاستقرار ، حتى يتمكنوا من تحقيق مآربهم وأطماعهم الاستعمارية .

ولكن مصر التى جاهدت إذ ذاك على تحرير وادى النيل من هذه السيطرة الأجنبية ، بثت فى السودان من روحها ، وخلقت فيه وعيا قوميا وسياسيا ، ساعده على التمسك بعروبته ، ومقاومة الاستعمار وسمومه . وانتقلت بذلك من الفصل الثالث إلى بيان محاولات الاستعمار لاسترداد أنفاسه وجمع قواه مرة أخرى ليبطش بالسودان ويطيح بجهاد أبنائه . ولكن هذا الكيد الاستعمارى ذهب أدراج الرياح بسبب قيام ثورة جيش مصر فى ٢٣ يوليو ، وبزوغ شمس الحرية ساطعة على وادى النيل ، إذ وقف العهد الجديد فى مصر قلبا وقالبا إلى جانب السودان وانتزع له معاهدة ١٣ فبراير سنة ١٩٥٣ ، التى جعلت سيادة السودان لأبنائه ، وهيأت لهم لأول مرة فى تاريخهم التمتع بحكومة وطنيه صميمه ، وبرلمان سودانى خالص .

ولم يكن منتظرا أن يسلم الاستعمار فى سهولة بفقد مكانته فى السودان . فاستعرضت فى الفصل الخامس تجدد المحاولات الاستعمارية لانتزاع الثمرة اليانعة التى حصل عليها السودان ببث روح الفرقة بين أبنائه . ولكن مصر وقفت فى عزم متين إلى جانب السودان فى هذه المرحلة الحاسمة من حياته ، تزوده بنصحها ، وتبين له حقوقه ، وأنه وحده صاحب الحق فى تقرير مصيره . وبذلك كفلت مصر للسودان استقلالا تاما ، وهيأت له سبيل الانضمام إلى جامعة الدول العربية ،

لتحيطه بسياج منيع بقيه مما زال عالقا فى نفس المستعمر الأوربى من نوايا سيئه وأضرار .

واختتمت محتويات هذا الفصل الخامس ببيان أهمية إنضمام السودان إلى جامعة الدول العربية، إذ جاءت هذه الخطوة السريعة من جانبه دليلا على حرصه الشديد فى أن يصل بين حاضره الفتى وماضيه العربى التليد حتى لا يضل سواء السبيل، وبرهانا قاطعاً على رغبته الصادقة فى قطع السبيل على دسائس الاستعمار التى تبغى فصله عن العروبة ، وضمه إلى سائر المستعمرات الأوربية فى حزام أفريقى يكتم أنفاسه ويحرمه ثمرة الحرية التى نالها . وإذا كان السودان قد نال استقلاله بفضل تضامنه مع مصر العربيــة ، فإنه لاشك سائر فى طريق العزة والمنعة تحت راية الوحدة العربية الجديدة ، وناهض بإذن الله لمتابعة رسالة العروبة التى تحمل لواءها مصر لتحرير قارة أفريقيا ، وأخراجها من الظلمات إلى النور .

وأخيرا فإنى أشكر السيد اسماعيل الأزهرى رئيس مجلس وزراء السودان على تفضله بتكليف مكتبه بإمدادى بالتقارير والمحاضر التى دونتها اللجان الدولية التى تشكلت بمقتضى إتفاقية السودان ، حيث كان لذلك أكبر الأثر فى إعداد الفصول الأخيرة من هذا الـكتاب . وكذلك أرجو أن أعبر عن خالص شكرى للسيد يحيى شلبى مفتش الرسم بإدارة التعليم المصرى بالسودان لتعبيره الحى عن مضمون هذا الـكتاب فى الصورة التى يحملها الغلاف . إذ تمثل عربيا سودانيا من الهندوه فى وقفته التقليدية التى تدل على اليقظة التامة والتحفز ، وتطلعه إلى جنوب السودان بنظره يحدوها الثقة بالنفس ، والأمل فى المستقبل الباسم .

الخرطوم فى ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦ ابراهيم أحمد العدوى

الأوهام ، وأنه من الخطأ تجنب التوغل فى أرجائها ، وتسميتها بالقارة المظلمة[١] .
ولقد بدأ التسابق بين الأوربيين على استعمار هذه القارة ، وتوغلوا فى مجاهلها ،
يبهر أنظارهم مابها من كنوز طبيعية وافرة ، حتى وقعت أبصارهم آخر الأمر على
النطاق الهائل من أرض السودان ، الذى أدهشهم بغاباته وحيواناته ، وأثار جشعهم
بخيراته وثرواته .

الممالك السودانية :

واستبد الجشع الاستعمارى بالأوربيين عندما رأوا بلاد السودان خالية من القوى
التى يمكن أن تدافع عنها ، أو تحمى مابها من ثروات . إذ اقتسم النطاق السودانى
العظيم فى مطالع القرن التاسع عشر الميلادى عدة ممالك متنافرة ، زال عنها ما تمتعت به
من بأس وسلطان . فانهار مجد الممالك التى قامت فى السودان الغربى ، والأوسط
وأصبحت لا حول لها ولا قوة[٢] ، وفى نفس الوقت ضاعت عظمة الممالك التى
عرفها السودان الشرقى ، وهى مملكة الفونج (١٥٠٥ — ١٨٢٠ م) التى اتخذت
لها عاصمة فى سنار ، وسلطنة الفور (١٦٣٧ — ١٨٧٥ م) التى استقر حكامها

---

(١) كانت قارة افريقيا فى خارطة العالم عند الأوربيين فى مطالع القرن التاسع عشر عبارة عن بقعة سوداء يحيط بها شريط أبيض ضيق . ذلك أن صعوبة الساحل الشمالى لهذه القارة ووعورة تضاريسه صرف أنظار الأوربيين عنه برغم قربه من بلادهم ، وجعلهم يتزاحمون على استعمار أمريكا والهند . ولكن اشتداد التنافس الاستعمارى وجه أنظار الأوربيين إلى أفريقيا ، ولا سيما بعد أن اتجه روادهم إلى كشف أنهار هذه القارة وهى النيجر والزمبيزى والكنغو والنيل . إذ شجعت التقارير التى نشرها أولئك المكتشفون الدول الأوربيه على التسابق لالتهام أفريقيا ، وتم لها ذلك فى سهولة تامة ، على حين كلفها الاستعمار فى أمريكا والهند آلاف الرجال والمبالغ الطائلة .

(٢) قامت فى أرجاء السودان غرب نهر النيجر ممالك وطنية أشهرها بوندو وفوتوجالون ، وخضعت هذه الممالك للسيطرة الفرنسية فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، وغدت تكون الجهات المعروفة باسم السودان الفرنسى . أما الممالك التى ظهرت بين النيجر وبحيرة تشاد فأهمها سلطنة سوكوتو وسلطنة بورنبو القديمة ، ودخلت جميعها تحت الحماية البريطانية القائمة فى شمال نيجيريا ، أما الممالك التى ظهرت بين بحيرة تشاد وأعالى النيل مثل سلطنة باغرمى والتى ضمت كانم ووادای فقد خضعت للنفوذ الأوربى بدورها وأصبحت قسما من الكونغو الفرنسى .

فى الفاشر ، ومملكة تقلى التى قامت فى منطقة جبال النوبا (حوالى ١٥٧٠ إلى أواخر القرن التاسع عشر) .

واشتملت بلاد الممالك الثلاثة الأخيرة على الشطر الأعظم من الرقعة التى تضم اليوم جمهورية السودان الحديثة . فامتدت مملكة الفونج[١] فى عز أيامها إلى الجندل الثالث شمالا ، وإلى فازوغلى جنوبا ، إلى حدود سلطنة دارفور غربا ، وإلى ساحل البحر الأحمر شرقا — عدا سواكن التى استولى عليها الأتراك العثمانيون بعد فتحهم لمصر سنة ١٥١٧ . أما سلطنة الفور[٢] فاشتملت على أقليمى دارفور وكردفان ؛ وذلك على حين قامت مملكة تقلى[٣] فى الركن الشمالى الشرقى من منطقة أقاليم النوبا فى غرب السودان ، وامتدت بين بلدة تالودى جنوبا وأبو حبل شمالا .

ودخلت هذه الممالك الثلاث فى منازعات شديدة بسبب التنافس على السيادة المطلقة فى أرض السودان ، أو للسيطرة على بعض الجهات الهامة . فحارب الفونج مثلا حكام مملكة تقلى ، أملا فى أخضاعهم لنفوذهم . ولكن هذه المملكة ظلت رغم الحروب المتكررة محتفظة باستقلالها الذاتى إلى مطالع القرن التاسع عشر . ثم أن الحروب نشبت كذلك بين مملكة الفونج وسلطنة الفور بسبب النزاع حول

---

(١) كان شعب الفونج ينزل فى إقليم النيل الأزرق الذى خضع لمملكة علوة المسيحية . ولكن هذا الشعب لم يلبث أن ازداد نشاطا وقوة ، وأصبح يتطلع إلى السلطان والسيادة . وفى سنة ١٥٠٤ م تم تحالف بين الفونج والعرب العبدلاب للقضاء على مملكة علوة المسيحية وتأسيس دولة إسلامية مكانها . ونجح التحالف فى أداء مهمته بفضل عمارة دونقس زعيم الفونج ، مما جعل الدولة الجديدة تنسب إلى الفونج أنفسهم . واتخذ هذا الملك عاصمته فى سنار القديمة التى تبعد عن سنار الحالية بثلاثة أميال .

(٢) الفور اسم شعب من سكان دارفور استطاع بفضل سليمان سلونجا تأسيس سلطنة له فى إقليم دارفور وكردفان . واشتهر هذا الشعب بالنشاط والذكاء والجد ، حتى أصبح مهابا من جميع جيرانه . وبدأت سلطنة الفور رسمياً بتولى سليمان سلونجا العرش سنة ١٦٤٠ م .

(٣) أسس مملكة تقلى أحد الزهاد الجعليين ، الذى نزل فى تلال تقلى سنة ١٥٣٠ م . إذا اجتذب هذا الزاهد بورعه محبة السكان وزعيمهم . ثم قامت مصاهرة بين ذلك الزعيم والزاهد الجعلى ، نشأت عنها سلسلة من الأبناء والأحفاد نهضوا بتدعيم مملكة تقلى وتوسيع رقعتها .

سلطانه الضائع ، وكذلك حضر إلى القاهرة سنة ١٨٢٠ أبو مدين من أقارب سلطان دارفور يستنجد بالمصريين ضد محمد الفضل الذى اغتصب السلطة من أسرته[١]. ولذا رأت مصر أن رباط الأخوة الاسلامية وحقوق الجيرة يحتمان عليها التعجيل بإرسال قواتها لنشر الأمن والاستقرار فى ربوع السودان ، وانقاذه مما يعانيه من متاعب وآلام .

ومن المصادفات الجيدة أن تولى مصر إهتمامها بالسودان فى ذلك الوقت ، إذ كانت مخالب الاستعمار الأوربى تتحفز لتمزيق قارة إفريقيا وخاصة بلاد السودان . فاتخذت انجلترا وفرنسا والبرتغال وبلجيكا من محطاتها التجارية على ساحل إفريقيا الغربى والشرقى مراكز تتابع منها توغلها فى جوف إفريقيا . وشاهدت أرض الكنغو وحوض النيجر نشاطا كشفيا أوربيا هاما[٢] ، حتى أصبحت بلاد السودان الغربى والأوسط إلى بحيرة تشاد حلم الاستعمار الأوربى .

ولذا يعتبر إهتمام مصر بأرض السودان الشرقى فى مطالع القرن التاسع عشر الميلادى درعا حمى هذه البلاد من بطش الاستعمار الأوربى ، وأتاح لها لأول مرة فى تاريخها فرصة الاتحاد والتمتع بثمار الوحدة والترابط . وتجلت هذه الحقائق عندما سارت الجيوش المصرية فى ٢٠ يولية سنة ١٨٢٠ م لتعيد إلى بلاد السودان الطمأنينة والاستقرار . وكانت أرض مملكة الفونج هى الجهات السودانية التى شاهدت أولا الجيوش المصرية ، ونعمت بما صاحب سير هذه الجيوش من استتباب فى الأمن وتنظيم حسن للادارة والحكم . فتركت قبائل الشايقية سياسة النهب وعادت إلى النظام والهدوء ، على حين رحب بادى السادس ملك سنار بالجيوش المصرية التى دخلت هذه العاصمة السودانية فى ١٣ يونيو سنة ١٨٢١ م . ثم تابعت الجيوش المصرية زحفها فى مملكة الفونج ، ولا سيما فى أقليم النيل الأزرق حتى دخلت فازوغلى فى ديسمبر سنة ١٨٢١ م .

---

(١) محمد فؤاد شكرى ، الحكم المصرى فى السودان (١٩٤٧) ، ص ٢٠ ، ٢١

(٢) Encyc. Brit. (art Africa)

واتضحت الشباك التي سبق أن نصبها الاستعمار الأوربي لبلاد السودان عندما أتمت مصر نشر الأمن والاستقرار في ربوع مملكة الفونج. إذ أنشب الاستعمار الأوربي أنيابه في ذلك الوقت في ساحل إفريقيا الشرقي تحت ستار عقد المحالفات التجارية مع أمراء المناطق الساحلية ، فاتخذت الدول الأوربية مثل فرنسا وانجلترا وإيطاليا من الحبشة مركزا تحقق منه أطماعها في أرض السودان الشرقي وفي بلاد الساحل الشرقي لإفريقيا كذلك . ولكن الفتح المصري في أرض السودان الشرقي كشف عن هذه الدسائس الاستعمارية التي انتشرت في جنح الظلام ، ثم وقف لها بالمرصاد ليمنع أذاها عن السودان .

وكانت انجلترا أول دولة استعمارية أزعجها الفتح المصري في السودان ، واقترابه من حدود الحبشة ، ورأت فيه عقبة تحرمها من تأمين مطامعها في النواحي الشرقية من السودان . ومن ثم بدأت تضع الخطط والأساليب للدفاع عن مصالحها الاستعمارية . فاتجهت أولا إلى العمل على نشر عوامل الكراهية والعداء الديني بين مصر وسائر البلاد الإفريقية ، واتخاذ ذلك ذريعة لإخفاء مطامعها الحقيقية . فاتهمت انجلترا مصر بأن امتـــداد قواتها في السودان الشرقي ، واقترابها من حدود الحبشة « يهدد ذلك البلد المسيحي ، الذي مازال وحده متمسكا بالمسيحية[1] » .

ولكن الدافع الأساسي لتحمس انجلترا للدفاع عن الحبشه هو خوفها على مصالحها التجارية التي أقامتها في هذه البلاد ، ولأنها عمدت إلى اتخاذ الحبشه ثغرة تنفذ منها إلى بلاد السودان الشرقي . غير أن مصر ضربت بهذه النغمة البريطانية عرض الحائط ، وأثبتت أن الإسلام لايعرف عداء دينيا ، وإنما هو يشجع على الأخاء وقيام علاقات حسن الجوار . وسارت مصر بعد ذلك في طريقها قدما ، لأنها لاتبغى الاعتداء على الحبشة ، وإنما تريد أن تكمل وحدة السودان الشرقي

---

(١) محمد صبري ، الامبراطورية السودانية (١٩٤٨) ، ص ١٦٢ ؛ فؤاد شكري ، مصر والسيادة ، ص ٢٥ .

وحرصت مصر بعد ذلك على ألا تفلت منها هذه الجهات الساحلية ، التي تعدت المنفذ الوحيد لاتصال السودان بالعالم الخارجي المطل على البحر الأحمر . فبدأت تراقب أطماع الدول الأوروبية المسيطرة على الجهات المجاورة للسودان ، وتحبط محاولاتها للنيل من الأراضي السودانية . وتجلت هذه السياسة المصرية سنة ١٨٦٧م إذ أعدت انجلترا في هذا العام حملة ضد ملك الحبشة ، بسبب إيداعه بعض رعاياها في السجن . واستهدفت انجلترا من ذلك إحتلال جزيرة مصوع وإعادة حلقة الحصار مرة أخرى حول السودان . ولكن مصر بادرت بإرسال أسطولها الحربي من السويس إلى مصوع لتمنع الانجليز من التمادي في أعمالهم . ثم عززت السلطات المصرية بالسودان حاميات سواكن ومصوع إستعدادا للطوارىء[1] . ولذا لم يسع انجلترا إزاء هذا الحزم المصري إلا أن تعلن احترامها لأرض السودان .

ضم غرب السودان :

واهتمت مصر أيضا منذ دخولها أرض السودان بتوحيد سائر أرجائه ، وتدعيم الروابط الطبيعية بين سائر جهاته . فاتجهت سياستها إلى ضم إقليمي كردفان ودارفور ، اللذين يكونان الشطر الغربي من البلاد السودانية . ودخلت جيوش مصر فعلا إقليم كردفان ، ولم يمنعها من مواصلة التقدم إلى دارفور غير المشاكل التي خلقها الاستعمار الأوروبي في الجهات السودانية المطلة على ساحل البحر الأحمر . ولكن ما أن خلصت مصر من هذه المشاكل حتى توجهت إلى إقليم دارفور لضمه إلى بلاد السودان .

ووجدت مصر مهمتها سهلة ميسورة في هذه الجهات السودانية ، ذلك أن السمعة الطيبة التي تمتعت بها الادارة المصرية في منطقة النيل الأزرق وسواكن ، اجتذبت إليها كبار الشخصيات السودانية في الجهات التي كانت بمعزل عن النظام والاستقرار . إذ تلتصق أحداث ضم الجهات الغربية من السودان بشخصية من

(١) وثائق السودان في أرشيف قصر الجمهورية (عابدين سابقا) ، دفتر ٥٧٣ ، ص ٥٦ ، مكاتبة إلى ناظر ديوان البحرية بتاريخ ١٣ جمادى الأول سنة ١٢٨٣ .

هذه الشخصيات السودانية الكبيرة ، التي أظهرت إجلالها للسلطات المصرية ، وهي شخصية الزبير رحمت الذى عرف فيما بعد باسم الزبير باشا .

وكان هذا الزعيم السوداني قد أسس لنفسه سلطانا قويا في إقليم بحر الغزال ، وأصبح مهابا عند سائر جيرانه . ولكن برغم هذا الملك العريض حزّ في نفس الزبير الفوضى السائدة بين عرب الرزيقات المجاورة على حدود أرضه الشمالية ، وانتشار العداوة كذلك بينها وبين سلطان دارفور ، وأدرك الزبير بثاقب فكره أن أمثل طريقة للقضاء على هذه الحالة السيئة هو الانضمام إلى السلطات المصرية في السودان ، ومساعدتها على تحقيق رسالتها في توحيد ذلك الوطن الكبير .

ورحبت السلطات المصرية بانضمام الزبير إليها ، فأقرته أولا على حكم منطقة بحر الغزال ، ثم زودته بعد ذلك بالقوات اللازمة لنشر الأمن في الجهات المجاورة له[1] . واستهل الزبير أعماله بإخضاع قبائل الرزيقات ، وإدخالها في حظيرة الوطن السوداني الناشيء . ثم أدت أعماله في هذا الميدان إلى الاتجاه نحو دارفور ، ذلك أن بعض مشايخ عرب الرزيقات فروا إلى سلطان دارفور ، وبدأوا يؤلبونه على الزبير ، ويثيرون في نفسه الخوف منه[2] .

وحاول الزبير عبثا أن يقنع سلطان دارفور بصدق نواياه ، وخطورة مساعي الوشاة ، ولذا لم يجد وسيلة لمنع الفتنة غير اعداد جيوشه والاتجاه لفتح دارفور ، تمهيدا لضمها إلى سائر أرجاء الوطن السوداني . وفي ٣ نوفمبر سنة ١٨٧٤م دخل الزبير مدينة الفاشر عاصمة دارفور[3] ، وأعلن بذلك اتساع رقعة السودان في هذا الشطر الغربي .

ضم أعالي النيل :

وأدت أحداث منطقة بحر الغزال ودارفور إلى التفكير في ضم الشطر الأخير

---

(١) وثائق السودان ، دفتر ٧ ، صورة التلغراف ، قيد برقم ١ ٢٠ الأثنين ٩ محرم سنة ١٢٦٩ .

(٢) نفس المرجع دفتر ١٧ صورة التلغراف الشفرة رقم ١٥٥ بتاريخ ٢٢ الحجة سنة ١٢٩٠ .

(٣) نفس المرجع ، دفتر ٢١ ، صادر تلغرافات رقم ١٤٣ بتاريخ ٢٩ شوال سنة ١٢٩١ .

من أرض السودان ، الذي يشمل أعالي النيل بمنابعه الاستوائية . وبذلت مصر في سبيل تحقيق هذا الهدف الجهد العظيم والمال الكثير ، إذ كانت هذه الجهات في ذلك الوقت أرضاً بكراً ، يحيي سكانها على الفطرة ، وتنتظم حياتهم معتقدات بدائية ، مما يجعل مهمة إعدادها للامتزاج مع سائر أرجاء الوطن السوداني مهمة شاقة عسيرة . واستخدمت مصر في هذه الجهات كبار المكتشفين من المصريين والأوربيين ، الذين سبق لهم ارتياد أعالي النيل ، حتى يقوم الحكم والنظام على أسس علمية سليمة .

وبدأت الأعمال التمهيدية لضم أعالي النيل عندما خرجت من الخرطوم في ١٦ نوفمبر سنة ١٨٣٩ م حملة كبيرة بقيادة سليم قبودان ، ومعها المعدات اللازمة لدراسة المناطق الجنوبية من أرض السودان . وتابعت هذه الحملة سيرها حتى بلغت مكان التقاء نهر السوباط بالنيل الأبيض ، ثم توغلت جنوباً في منطقة السدود حتى بلغت خط العرض السادس شمالا . ولكن الحملة اضطرت إلى العودة بعد ذلك بسبب قلة عمق المياه ، وفي أثناء عودتها توغلت في نهر السوباط (أو بحر شلفيج بلغة الشلك) ، لاكتشاف الجهات المحيطة به .

ولم تقف حملات سليم قبودان بعد عودته إلى الخرطوم ، إذ تكررت رحلاته لاكتشاف مناطق النيل الأبيض ، برغم الصعوبات التي قابلها في منطقة السدود ، وأخيراً وصل هذا الرحالة إلى خط العرض الرابع شمالا[١] ، وترك لخلفائه مهمة اتمام كشوفه في أعالي النيل . وكانت مصر في ذلك الوقت تشجع كبار الرحالة الاوربيين على ارتياد شتى جهات السودان وكشف منابع النيل . ومن أولئك الرحالة صموئيل بيكر ، الذي قدم له العمال المصريون بالسودان كل وسائل المساعدة التي هيأت له زيارة كسلا والقضارف في مايو سنة ١٨٦١ م ، ثم دخول غوندكورو في فبراير سنة ١٨٦٣ م ، ومتابعة رحلته جنوباً حتى بلغ شاطىء بحيرة ألبرت

---

(١) الرحلة الأولى للبحث عن منابع النيل الأبيض بقيادة سليم قبودان (ترجمة محمد مسعود) القاهرة ١٩٢٢ .

الجنوبي ونيل فكتوريا وشلالات مرشيزون . وعاد بيكر أخيراً ماراً بمصر في طريقه إلى وطنه انجلترا سنة ١٨٦٥ م .

ورأت مصر أن تستعين بخبرة هذا الرحالة الإنجليزي في عملية توحيد الوطن السوداني . فاتفقت معه في أوائل سنة ١٨٦٩ على « إلحاق أعالي النيل الأبيض، الذي يعد القسم الأكبر من النيل المبارك بالأقطار السودانية » .[١] ونص العقد على أن يتقاضى صموبل بيكر مبلغاً سنويا مقداره عشرة آلاف جنيه مصري ، وهو مرتب ضخم لا يحلم به إنسان ما طوال حياته . وأعد بيكر حملاته ، بعد أن زودته الحكومة المصرية بالعدد اللازم من الجند والعتاد والمؤونة . ثم خرج من الخرطوم ، حيث سار جنوباً حتى بلغ غندكورو في ١٥ أبريل سنه ١٨٧١ م .

ولكن بيكر لم يستطع كسب محبة السكان في جنوب السودان ، وأثبت فشلا ذريعاً في تحقيق السياسة المصرية الخاصة بالتقريب بين أولئك السكان وبين سائر بني جلدتهم في الشمال . ولذا اضطر إلى اعتزال الخدمة سنة ١٨٧٣م[٢] ، بعد أن فقد الثقة التي تمتع بها من قبل .

واستخدمت مصر في نفس العام الذي اعتزل فيه بيكر الخدمة إنجليزياً آخر هو شارلس غوردون . وفي ١٦ فبراير سنة ١٨٧٤ م تولى غوردون مهام منصبه في السودان ، بعد أن زودته الحكومة المصرية بتعليمات تقضي بتأمين الجهات الواقعة وراء غندكورو حتى البحيرات الاستوائية[٣] . واستطاع غوردون بفضل

---

(١) مكي شبيكه ، السودان في قرن ، ص ٩٩ .

(٢) M. Sabry, Le Soudan, 27. 38;
C. Hamilton, The Anglo-Egyptian Soudan From Within (1935) 97, 98.

(٣) وثائق السودان . دفتر ١٩٤٨ (أوامر عربي) الأمر الكريم بتعيين غوردون في ٢ محرم سنة ١٢٩١ برقم ٩١ . وجاء في هذا الأمر : « مع معاملته الأهالي بالرفق ولين الجانب والتأليف ، مع المراعاة لما فيه عمارتهم وترغيبهم وتشويقهم على المهارة ودخولهم في سلك الإنسانية ... وعلى هذا ما هو منظور لنا فيكم من حسن الغيرة والاهتمام مؤملين الاستحصال على ما فيه عمارية جهات الاستواء المحكي عنها ، وراحة أهاليها وحسن توطينهم وتأليفهم على الدخول في سلك الإنسانية » .

القوات المصرية أن يصل إلى بحيرة فكتوريا ، ويعهد للوصول إلى ساحل أفريقيا الشرق عن طريق أوغنده .

وأظهر ملك أوغنده ميلا إلى اعتناق الإسلام ، والسماح للجيوش المصرية بتحقيق أهدافها . ولكن انجلترا وقفت لمصر بالمرصاد فى هذه الجبهة الجنوبية وأبت عليها تدعيم وحدة الوطن السودانى هنالك . وتذرعت بنفس الأساليب التى حاربت بها نمو الوطن السودانى فى الجبهة الشرقية المطلة على البحر الأحمر . فاتخذت من زعماء المناطق المطلة على ساحل أفريقيا الشرق سبيلا للاحتجاج على مصر . واضطلع حاكم زنجبار بأداء الدور الذى رسمته له انجلترا ، إذ أعلن خوفه من اقتراب الحدود السودانيه من بلاده ، ونادى بأن فى ذلك خطراً يهدده .

وقام القنصل الإنجليزى فى مصر بإتمام هذه السياسة البريطانية فى أفريقيا ، فتطوع بنقل شكوى حاكم زنجبار إلى السلطات المصرية ، وحملها على منع جيوشها من الاتجاه صوب الساحل الشرق لأفريقيا[1] . ولكن مصر أحست فى ذلك الوقت خطورة عطف عمالها من الإنجليز على أهداف بلادهم وأطماعها فى أفريقيا ، ورأت ضرورة التخلى عنهم حتى تسير عملية توحيد الوطن السودانى فى هدوء وسلام .

ونفذت مصر سياستها الجديدة فبدأ بعزل غوردون ، وسحبه من السودان ، مما جعل هذه البلاد تتنفس الصعداء بعد زوال ذلك الكابوس الخطير الذى كاد يكتم أنفاسها فى تلك المرحلة المبكرة من أطوار حياتها . ولم تجد انجلترا مفراً من التسليم بالأمر الواقع فى السودان بعد خروج غوردون منه ، إذ فقدت الثغرة التى كانت تنفذ منها لإفساد نمو هذه البلاد ، وعرقلة امتدادها الطبيعى إلى شواطىء بحيرة فكتوريا .

وفى ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧ اضطرت انجلترا إلى عقد معاهدة مع مصر ،

---

(1) Sabry, op cit, 22.

كانت الحجر الأساسى فى بناء وحدة السودان . إذ اعترفت فى هذه المعاهدة بامتداد السودان شرقاً إلى البحر الأحمر وغرباً إلى دارفور وجنوباً إلى أوغندة . وتخلت بذلك عن محاولاتها القديمة فى إثارة الشكوك نحو مصر ، بعد أن أدركت أن أمة السودان قد بعثت فى قلب أفريقيا ، وأنها تعتمد على هذا الجار الشقيق فى المحافظة على وحدتها وتضامنها ، وفى تجنب المحاولات التى تعرضها للفوضى والتمزيق مرة أخرى .

ولم تكتف مصر باعتراف انجلترا بالوطن السودانى ، وإنما عمدت إلى تحديد معالمه ، وتدوينها فى خريطة العالم ، حتى يقف الجميع على حقيقة ميلاد هذه الأمة الجديدة . فكرست جهود عدد كبير من العلماء المصريين والأوربيين كذلك لرسم الخرائط المفصلة والعامة عن السودان ، وبيان الحدود التى وصل إليها . ومن ثم ظهرت خرائط توضح المناطق من دنقله إلى الفاشر ، وأخرى من الفاشر إلى الأبيض ، ووضعت كذلك خرائط خاصة بكردفان وأخرى بدارفور التى قيل عنها « إنه لم يسبق عمل خارطة مثلها مستوفية عن جميع الجهات » .

ورسمت خرائط أخرى لنهر النيل ، تبين مجرى النيل الأبيض والنيل الأزرق . ثم توجت هذه الأعمال برسم خريطتين كبيرتين أحداهما لبيان منابع النيل والأنهار التى تصب فيه ، والأخرى لساحل السودان الشرقى على البحر الأحمر عما يجاوره من كسلا . ولم يعد هناك شك عند الناظر إلى هذه الخرائط فى امتداد أرض السودان شرقاً إلى الحبشة وبلاد الجلا ، وغرباً إلى واداى وحوض الكنغو ، وجنوباً إلى أوغندة[١] .

واعترف الأوربيون بما دونته الخرائط المصرية عن السودان . فجاء فى تقاريرهم « إن السودان بلاد كبيرة جداً مترامية الأطراف ، طولها من الشمال إلى الجنوب — أى من أسوان إلى خط الاستواء نحو ١٩٥٠ ميلا ، وعرضها من مصوع إلى غربى دارفور نحو ١٢٠٠ إلى ١٤٠٩ ميل . ويمكن تتبع حدود

---

(١) فؤاد شكرى ، الحكم المصرى ، ص ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٣ .

السودان برسم خط يبدأ من نقطة برانس على ساحل البحر الأحمر شرقاً ، ثم يمتد فى صحراء ليبيا حتى الدرجة الثانية والعشرين من خطوط الطول .. ومن هناك يتجه خط الحدود جنوباً يميل نحو الغرب حتى الزاوية الشمالية الغربية من دارفور فى نقطة تقع حوالى درجة ٢٣ من خط الطول . ثم يتجه فى الاستقامة نحو الجنوب إلى الدرجة الحادية عشرة أو الثانية عشرة . ثم يسير جنوباً بشرق عبر موزوتو وبحيرة نيانزا حتى يماس مدخل فكتوريا نيانزا ، ويصعد من هناك شمالا إلى الشرق فيشمل إقليم هرر »[١] .

والمستعرض لهذه المعالم التى ذكرتها التقارير الأوربية يلمس فى جلاء حقيقة امتداد الوطن السودانى ، وأن بقاعه كلها تكون وحدة طبيعية ، بحيث لو فصلت واحدة منها اختل التوازن الاقتصادى ، وانهار الترابط الاجتماعى . ثم إن هذا الامتداد يضم المنافذ الهامة اللازمة لحياة هذا الوطن واتصاله بالعالم الخارجى ، وبالجهات المجاورة له أيضاً فى جوف أفريقيا . وبذلك شب السودان قوياً منذ تم توحيده ، وساهم كثيراً فى خدمة الحضارة العربية التى جاهدت مصر فى سبيل نشرها فى سائر أرجاء أفريقيا الوسطى ، لإخراج أهلها من الظلمات إلى النور .

قواعـــد السودنة

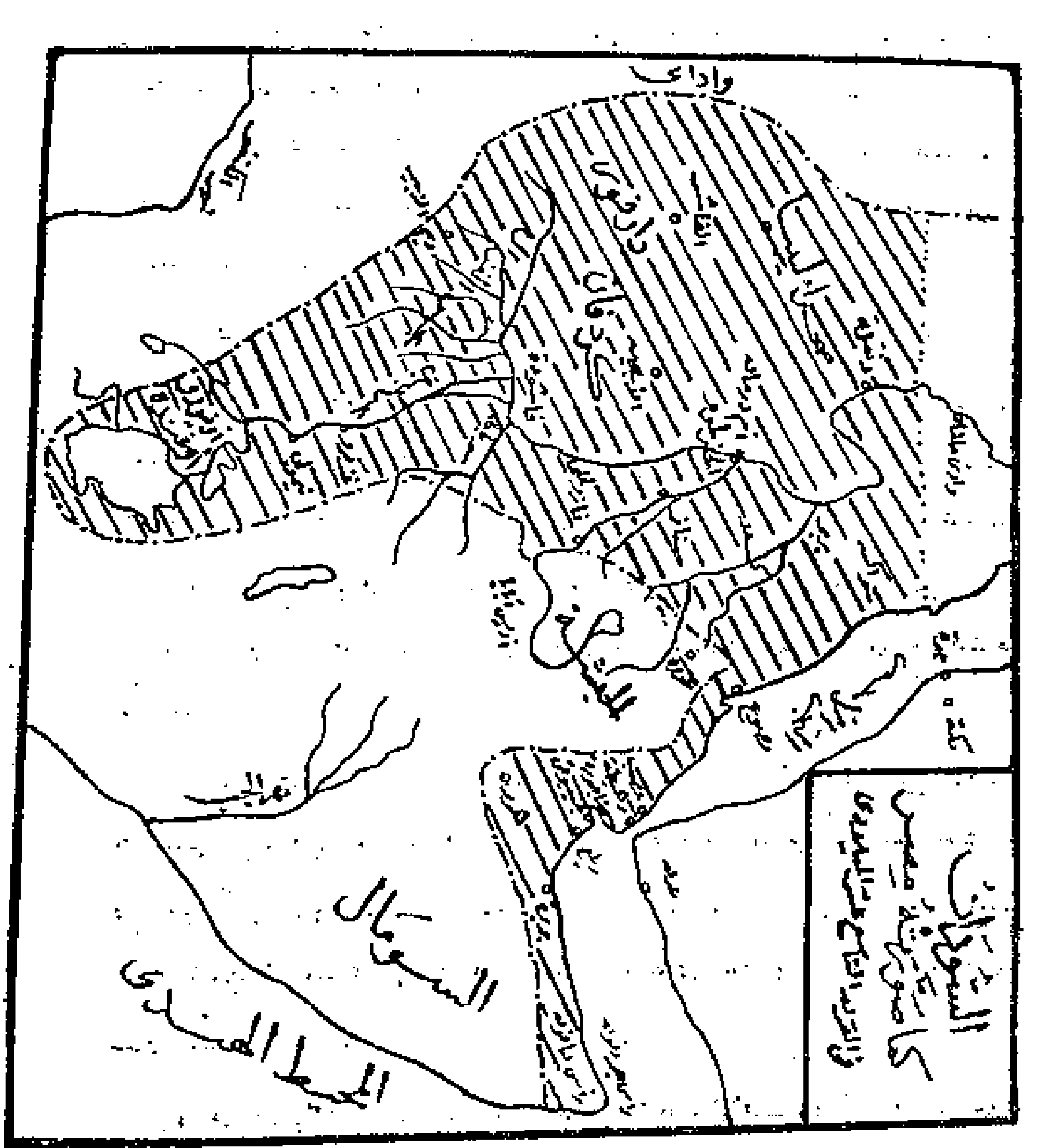
الاقتصاد :

بعد انتهاء المجهودات التى أتمت وحدة الوطن السودانى بدأت مرحلة الامتزاج الاجتماعى والسياسى لتكوين القومية السودانية . فكان بناء هذه القومية ضرورياً لمساعدة السودانيين على الترابط والتضامن فى هذه المرحلة المبكرة من تاريخهم ، وسبيلا إلى إيقاظهم نحو الأخطار الاستعمارية التى غدت تهدد بلادهم من كل جانب .

وتطلب هذا الهدف القومى السير وفق برنامج اقتصادى وثقافى شامل ،

---

(١) محمد صبرى ، الإمبراطورية السودانية ، ص ٢٣٩ ، ٢٤٠ .



يجعل من السودان قطرا له طابعـه المميز ومظاهره الملموس . وساهمت مصر مساهمة مخلصة فى تنمية اقتصاديات السودان ، لأنها أدركت أن الرخاء المادى عصب الحياة لأية أمة تريد أن ترق وتنهض . ونجحت هذه السياسة المصرية فى بناء شخصية الوطن السودانى ، كما هيأت له قصب السبق على جيرانه من البلاد التى خضعت للاستعمار الأوربى . ذلك أن الدول الأوربية دأبت منذ مطلع القرن التاسع عشر على اعتبار المستعمرات التى سيطرت عليها بجوار السودان بقرة حلوب ، يتغذى بلبنها السادة الحاكمون .

واقتضت هذه السياسة الاستعمارية عدم رفع مستوى الأهالى ، حتى يظلوا أيدى عاملة رخيصة ، وعالة على المستعمر وعماله . فأصبح محرما على الأهالى زراعة حقولهم أو استغلال موارد بلادهم الطبيعية حسب مشيئتهم ، وإنما رسمت لهم حياتهم الاقتصادية بما يحقق مصالح السادة الأوربيين . فلا يزرع فى البلاد إلا المحاصيل التى تعود بالربح الوافر على المستعمر ، ولا يقام فيها مصانع ، وإنما تحمل المواد الخام إلى الدولة صاحبة السيادة ، مهما كانت بعيدة ، لتوفر العمل لمصانعها ، والنشاط لأبنائها .

وجلبت هذه الأعمال الاحتكارية نتائج سيئة على البلاد الإفريقية التى نكبت بالاستعمار . إذ ظل أهلها فى فقر مدقع ، وفى كفاح مستمر من أجل لقمة العيش ، على حين أثرى الأوربيون ، وأصبح لهم أساطيل عظيمة تنقل المواد الخام ، وتعود حاملة المنتجات الصناعية إلى الأهالى البؤساء ، الذين اضطروا إلى دفع المبلغ الذى حدده المستعمر ثمنا لها .

ولكن السودان نجا من مساوىء هذه السيطرة الاقتصادية التى قصمت ظهر جيرانه من الأقاليم التى خضعت للأوربيين ، ذلك أن مصر نظرت إلى السودان نظرة الأخ الشقيق الذى يجب مساعدته على التخلص من متاعبه والنهوض به إلى المستوى اللائق بين مجموعة الأمم الأفريقية . فبدأت ترسم للسودانيين سبل التمتع بثروات بلادهم الطبيعية ، والعمل على تنميتها وازدهارها .

وبلاد السودان تعتبر من أغنى الأقطار فى نواحى الزراعة والصناعة والتجارة، التى تعتبر المقومات الأساسية للنشاط الإقتصادى عند أية أمة من الأمم. فأرضها خصبة وجيدة، والمياه متوافرة لها سواء من الأمطار أو من نهر النيل، ثم إن الكنوز المعدنية متناثرة فى أرجاء السودان من حيث الذهب والحديد والنحاس، إلى غير ذلك من الموارد الطبيعية المطمورة فى طبقات الأرض. وفضلا عن ذلك ساعد موقع السودان الجغرافى على نشاط حركة التجارة فيه لإشرافه على تبادل المنتجات بين بلاد وسط افريقيا وجنوبها وبين الممالك القائمة فى شمال هذه القارة.

وبدأت مظاهر النشاط الاقتصادى تدب فى السودان عندما اهتمت السلطات المصرية بتحسين الموارد الزراعية. فأمنت الفلاحين على أملاكهم، وأعفتهم من الضرائب الباهظة التى فرضها عليهم حكامهم القدامى. ومن ذلك أنها أسقطت الضرائب عن الأراضى المزروعة أشجارا أو المخصصة للحدائق، وكذلك أعفت السواقى التى تروى هذه الأراضى من الضريبة. وحرصت السلطات كذلك على مساعدة الفلاحين بتوزيع التقاوى والماشية عليهم، وحفر القنوات اللازمة لرى أراضيهم، إذ كان الفلاحون يتركون أراضيهم بورا بسبب عجزهم عن القيام بالتزاماتهم.

وظهرت أيضاً نتائج هذه السياسة الرشيدة فى ازدهار الزراعات بالسودان واتساع نطاقها. واسترعى هذا التقدم الزراعى أنظار السائحين الأوربيين الذين جابوا أنحاء السودان فى ذلك الوقت. فتوافرت الغلال فى إقليم بربر، وظهرت زراعات قصب السكر والنيلة فى دنقلة، وذلك إلى جانب المحاصيل الجديدة التى أدخلتها السلطات المصرية مثل الشوفان والقطن. وبلغت المساحات المزروعة قطنا مثلا فى مديرية بربر ودنقلة نحو ٩٨٨٥ فدانا، كانت ترويها ٦٥٩٠ ساقية، وأنتجت سنة ١٨٧٣ م نحو ١٢٣٥٦ قنطارا.

وتبع التوسع الزراعى رخاء مادى عند الأهالى دفعهم إلى الاستقرار، فاستبدلوا بأكواخهم المبعثرة مبانى ثابتة، مما أدى إلى ظهور القرى الكبيرة هنا

ثم خطت السودنة خطوات واسعة عندما أنشأت مصر المجالس المحلية بالسودان ، إذ كان الغرض منها تدريب المواطنين على الحكم وإعطائهم الفرص الدراسة مشاكلهم والعمل على حلها بأنفسهم . فانتقل مجلس الخرطوم من « مجلس بلدى مختصر » إلى « مجلس استئناف للنظر فى قضايا السودان » ، وعين لوكالته قاسم أفندى من أبناء السودان . وتأسس فى مديرية التاكه « مجلس المرضحالات » ، على حين وسعت اختصاصات مجالس مصوع وسواكن وكسلا ، وأصبح لها حق بحث المنازعات التجارية ، والنظر فى « المرضحالات » المقدمة إليها[1] .

ولم تقتصر السودنة على المرافق الرسمية فحسب ، وإنما شملت الحياة الاجتماعية للبلاد . فمنح شيوخ القبائل سلطات واسعة للاشراف على شئون مواطنيهم والفصل فى مشاكلهم . ومن ذلك أن السلطات المصرية فى طوكر عهدت إلى الشيخ عبد القادر ، وهو من كبار السودانيين بتنظيم حياة القبائل العربية المجاورة لهذه المدينة . وأظهر هذا الزعيم السودانى مقدرة فائقة فى تصريف المهام الكبرى التى وكلت إليه . ثم تكون فى مصوع سنة ١٨٦٥ مجلس للنظر فى القضايا والدعاوى القبلية ، كان رئيسه الشيخ عبد الله خليل ، وأعضاؤه من محمد البندر .

ثم توج أعمال السودنة فى هذا العهد المبكر تشكيل فرق سودنية مدربة على أرقى النظم الحربية فى ذلك الوقت . وبلغ عدد هذه القوات أربعة بلوكات ، تولى رئاستها ثلاثة عشر ضابطا سودانيا ، نالوا أرقى الرتب ، وسمح لهم بالوصول إلى الدرجات العليا فى الجيش . وساهمت هذه القوات فى عملية توحيد الوطن السودانى ، وأتيح لها بذلك فرصة ذهبية لمعرفة جغرافية البلاد ، وأمثل الطرق للدفاع عنها وحمايتها .

اليقظة الفكرية

وارتكزت السودنة على قواعد راسخة من العلم والعرفان ، وأصبحت قادرة على النهوض والارتقاء دون أن تصاب بأية نكسة تقضى عليها ، إذ قامت حركة

(١) وثائق السودان . دفتر ٧٨ قرار المجلس الخصوصى الصادر فى ٢٧ ذى الحجة سنة ١٢٨٨ ، صفحة ٦٠ نمرة ٦١ .

مباركة فى السودان للرقى بالتعليم ، ونشر نوره بين أكبر عدد ممكن من المواطنين حتى يستطيعوا أداء المهام التى يعهد إليهم بها . وسارت هذه السياسة التعليمية سيرا صحيحاً سليما ، إذ استهدفت أولا تدعيم الثقافة العربية الإسلامية العريقة فى السودان ، وثانيا ادخال النظم التعليمية والتربوية الحديثة ، حتى يتمكن السودانيون من معرفة الألوان الثقافية الحديثة .

ولذا اتجهت الخطوة الأولى إلى إحياء دور العلم القائمة إذ ذاك بالسودان ، وتشجيعها على أداء رسالتها . واقتصرت هذه المعاهد فى ذلك الوقت على المساجد والخلوات ، التى دخلت فى دور الاحتضار بسبب فقر مواردها المادية . فنظمت السلطات المصرية المرتبات للفقهاء المشتغلين بهذه المعاهد ، وكذلك للعلماء المفردين لتعليم القرآن والعلوم ، فى جهات الخرطوم وسنار والتاكه وغيرها ، وإعفائهم من أموال الأطيان التى يزرعونها ، أو معافاتهم أيضا من الاشغال والمطالب ماداموا منقطعين للعلم ، وما دامت مساجدهم مفتوحة لتلاوة القرآن والعلم الشريف[1] .

ونال فقهاء الخلاوى والزوايا المنتشرة فى سائر أنحاء السودان نفس الرعاية التى تمتع بها الرجال القائمون على التعليم الدينى فى المساجد . ومن أمثلة أولئك الفقهاء الشيخ مصطفى صاحب زاوية بربر ، والشيخ خلف الله فقيه خلوة الكتاب بمديرية بربر كذلك ، والشيخ محمد توم بمأمورية سنار وفازوغلى ، إذ انقطع هؤلاء جميعا للعبادة والتدريس وتعليم أولاد المسلمين القرآن[2] .

وأنشأت مصر فى ذلك الوقت رواق السنارية بالأزهر لتشجيع السودانيين على الالتحاق بهذه الجامعة الإسلامية الكبرى[3] ، والتزود من منهلها بأحدث الدراسات الإسلامية وأعمقها . فالأزهر ظل دائما الحارس الأمين على تقاليد العروبة والاسلام ، والملجأ الذى يحتضن كل مشتاق للبحث فى الدراسات

---

(١) فؤاد شكرى ، الحكم المصرى فى السودان ، ص ١٣٠ .
(٢) المرجع السابق ، ص ١٣٢ .
(٣) عبد الله حسين ، تاريخ السودان ، ج ٢ ، ص ٤٩٠ .

الإسلامية . وترتب على هذه السياسة التعليمية الدينية ظهور جيل سودانى ، نال من الثقافة الاسلامية نصيبا كبيرا ، جملته شديد الصلة بماضيه الإسلامى العريق ، وقادرا على النظر فى العلوم الإسلامية بعين بعيدة عن الجمود والأفق الضيق .

وظهر إلى جانب التعليم الدينى مدارس للتعليم المدنى وفق أرقى القواعد والبرامج المصرية . فتأسست بالخرطوم مدرسة تتسع لنحو مائتين وخمسين طالبا من أبناء المشايخ والأهالى القاطنين بمديريات دنقله والخرطوم وسنار والتاكه . وتكونت هيئة التدريس بهذه المدرسة من عدد من العلماء المصريين الذين عادوا إذ ذاك حديثاً من أوربا . ثم عين ناظرا لهذة المدرسة رفاعه رافع الطهطاوى[1] أحد مؤسسى النهضة العلمية فى مصر الحديثة .

وفتحت هذه المدرسة أبوابها للسودانيين لينالوا من المعارف الحديثة ما يمكنهم من النهوض ببلادهم وخدمتها . فأعدتهم للتعليم الزراعى والصناعى ، وكذلك وجهتهم إلى التعمق فى العلوم النظرية بما يحقق لهم الالتحاق بمدرسة الألسن فى مصر ، حيث يتزودون فيها بالدراسات الواسعة فى اللغات الأوربية الحديثة . ثم زاد عدد المدارس فى السودان ، حيث قامت خمس مدارس فى مديريات الخرطوم وبربر ودنقله وكردفان والتاكه .

وكان القصد من هذه المدارس هو نشر التعليم بين سائر مديريات السودان ، وعدم قصر التلاميذ على الذهاب إلى مدرسة واحدة بالخرطوم . وسهلت هذه الخطوة على أبناء السودان التزود من معارف العلوم ، لأن المواصلات إذ ذاك لم تكن ميسورة ، وأصبحوا بفضل هذه المدارس الجديدة يجدون وسائل الدراسة فى متناول الجميع .

ولم يقتصر التعليم فى السودان على العلوم النظرية فحسب ، وإنما أتيح للسودانيين الدخول فى المدارس التى تعدهم لإدارة المرافق العملية بالبلاد . فأنشئت مدرستان لتعليم السودانيين فن التلغراف ، أحداها بالخرطوم والأخرى فى كسلا .

(١) وثائق السودان ، محفظة رقم ٤ ، أوامر لديوان المدارس (فى ١٧ رجب سنة ١٢٦٦) ؛ عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم فى مصر ، ج ١ ، ص ١١٤ ، ١١٥ .

ثم وضعت سياسة جديدة من نوعها لتعميم الدراسات العملية ، إذ سمح لأبناء العمد والأعيان والأهالى بالالتحاق بدواوين الحكومة فى العاصمة وسائر المدن الكبرى ليتعلموا بها « فن التحريرات والحسابات[1] » ، وذلك تمهيدا لتوليهم الاشراف على هذه الدواوين فيما بعد ، تحقيقا لسياسة السودنة .

على أن هذه السياسة التعليمية لم تستهدف خلق موظفين فحسب ، وإنما اتجهت كذلك إلى تكوين رأى عام سودانى مثقف ، يعرف أحوال بلاده وما جاورها من أقطار . ومن أمثلة ذلك قيام مصر بترجمة الكتب المفيدة التى تتصل بالسودان وأهله ، والتى تبين مكانته فى قارة أفريقيا ، ثم إرسال هذه الكتب إلى السودانيين للاطلاع عليها والاستفادة مما فيها . وعهدت مصر إلى كبار علمائها بترجمة هذه الكتب لتخرج سليمة صحيحة وتحقق الفائدة المطلوبة منها . وساهم فى هذه الحركة العلمية الخاصة بالسودان رفاعه الطهطاوى ، الذى أجاد الترجمة إلى العربية فى أسلوب شيق جميل .

وظهرت طلائع هذا الانتاج العلمى عندما أتم رفاعة الطهطاوى ترجمة كتاب الرحالة سبيك (Speke) إلى العربية . واحتوى هذا الكتاب على « مباحث ومواضيع جمة تعود بالنفع العميم على سكان وأهالى الأقاليم السودانية من منبع النيل إلى مصبه » . وأرسلت مصر خمسين نسخة من هذه الترجمة إلى السودان لتوزع على المدارس والضباط العسكريين والموظفين المدنيين . وحرصت مصر كذلك على إحياء التراث العلمى الذى يتناول الدراسات السودانية التى قام بها العلماء المسلمون . فترجم رفاعة رحلة محمد عمر التونسى إلى دارفور وإلى الحبشة ، وذلك عن النص الفرنسى لأن الأصل العربى فقد إذ ذاك[2] .

وأظهر رفاعه الطهطاوى حماسة وغيرة فى ترجمة هذه الكتب لحبه للسودانيين ، إذ أقام فيهم حقبة من الزمن جعلته يدرك مواهبهم الحقيقية واستعدادهم لتلقى

---

(١) فؤاد شكرى ، الحكم المصرى ، ص ١١٨ — ١٢١ .
(٢) وثائق السودان ، دفتر ٦٠ د ص ٧ قسم ثان نمر ٤ ، من المعية إلى ديوان المدارس فى ٢ صفر سنة ٨٤ .

العلوم والفنون . وعبر رفاعة عن هذه الملاحظات فى مذكراته ، التى قال فيها « إن للسودانيين استعداد للتمدن الحقيق ، لدقة أذهانهم ، فإن أكثرهم قبائل عربية ، لا سيما الجمليين والشايقية وغيرهم .... ولهم مآثر عظيمة فى حسن التعلم والتعليم ، حتى إن البلدة إذا كان بها عالم شهير يرحل إليه من البلاد الأجنبية المجاورة العدد الكثير من الطلبة[1] » .

ولم تنس مصر فى سياستها العلمية والحضارية سكان منطقة أعالى النيل ، فأعدت لهم برامج خاصة تساعد على تعليمهم اللغة العربية وترفع من مستواهم الثقافى بحيث تمكنهم من الامتزاج بإخوانهم فى الشمال . فوضعت مثلا مشروعات علمية واقتصادية للنهوض بقبائل الدنكا والشلوك ، روعى فيها « تشويق أهل هذه القبائل للمعرفه ، وادخال أولاد الأهالى فى سلك التعليم ، والسماح لهم بالتدريب على الصناعات المختلفة ، وإرشادهم إليها بالرفق والترغيب[2] » .

وبدأت هذه السياسة تؤتى ثمارها ، ولا سيما فى الجهات النائية الواقعة على خط الاستواء . فامتدح الأوربيون الذين زاروا هذه المناطق المراكز المصرية القائمة هنالك ، وأشادوا بجهودها فى نشر العلم بين الأهالى ، والأخذ بيدهم إلى مدارج الحضارة والرقى . فكان كل مركز مصرى يضم جامعا وعددا من المدارس المشيدة من الآجر ، فضلا عن الحدائق العامة التى تبعث على البهجة والاستقرار . وتولى الاشراف على الحركة العلمية فى هذه المراكز رجال من خيرة فقهاء الأزهر وعلمائه ، الذين أصبحوا بتفانيهم ومحبتهم للسودانيين المرشدين الروحيين لهم ، والقائمين على الفصل فى الخصومات بينهم[3] .

وسرعان مابدأت بذور الحضارة العربية الإسلامية التى غرسها أولئك العلماء المصريون تنبت وتزدهر بدرجة أدهشت الأوربيين ، الذين لمسوا التطور الكبير الذى طرأ على أهالى المنطقة الاستوائية . فقال أحدهم « إن المدنية العربية قد

---

(١) رفاعة الطهطاوى ، مناهج الألباب المصرية ، ص ٢٦٢ .
(٢) شكرى ، الحكم المصرى ، ص ١٢٠ ، ١٢١ .
(٣) محمد صبرى ، المرجع السابق ، ص ١٩٨ .

تمكنت فى أقل من عشرين سنة من تغيير اللباس القومى تغييرا كاملا ، ولم يكن ذلك اللباس فى إبان زيارة الرحالة سبيك لمناطق الاستواء شيئا مذكورا . فأصبح سكان أوغندا اليوم يلبسون الثياب من الرأس إلى القدم ، وكذلك الأنيوزو ، وحلت هذه الملابس العربية محل اللباس القديم المصنوع من لحاء الشجر . فترى عامة الناس يلبسون القميص والحزام والقفطان[1] » .

وبذلك أثبتت الحضارة العربية أنها خير سبيل للنهوض بالشعوب الإفريقية ، وأقوم طريق تسير فيه نحو التقدم والرقى . فالمعروف أن منطقة أعالى النيل من أهم الجهات التى عاش أهلها منذ أيامهم الأولى عيشة بدائية بما يسودها من مظاهر الحياة الفطرية ، دون أن يدنسها فى ذلك الوقت زيف الاستعمار الأوربى ، أو يفسد هدوءها بريقه الصاخب . فكانت الأطماع الأوربية تقف بعيدة عن هذه الأراضى البكر ، فى الوقت الذى نقلت فيه مصر الحضارة العربية إلى أهلها ، وأتاحت لهم التمتع بنعيمها ومباهجها .

وتعتبر هذه المهمة السامية الأولى من نوعها منذ عصر الفتوح العربية التى حملت راية الإسلام إلى العالم أجمع فى القرن السابع الميلادى . إذ تمخضت هذه الفتوح عن خلق رباط متين ، وحّد بين بلاد كانت من قبل لا تدرك ما بينها من روابط طبيعية وسياسية ، بسبب اختلاف ألسنة أهلها وتعدد لغاتها . وتجلت آية هذا الرباط الجديد فى ظهور العالم العربى ، الذى يتفاهم سكانه اليوم من المحيط الأطلسى غرباً إلى الفرات شرقاً بلسان عربى فصيح ، يساعدهم على التقارب ، ويحملهم على التآخى والتضامن ، ويبصرهم بما يجمع أوطانهم من روابط اجتماعية وجغرافية .

ومن ثم كان من حسن حظ البلاد السودانية أن تشاهد امتداد طرف ذلك الرباط العربى إليها ، وتنعم برسالته السامية فى المزج بين سائر أبنائه ، وتهيئة أسباب التفاهم والانسجام بينهم . فبدأ أهل الجنوب يحسون انهيار الحاجز الثقافى

---

(١) محمد صبرى ، نفس المرجع السابق ، ١٨٣ ، ١٨٤ .

والحضارى الذى يفصلهم عن اخوانهم فى الشمال ، ويلمسون الخدمات الجليلة التى يمكن أن يقدمها لهم بنو جلدتهم فى النهوض بمستواهم ، والأخذ بيدهم نحو المدنية والعمران . وقام المصريون ، بما عرف عنهم من الإيمان العميق بالعروبة ورسالتها ، بشد أزر هذا الرباط العربى الجديد فى السودان ، وتحقيق أمانى أهل الجنوب فى التقدم والاستقرار .

على أن الأقدار وقفت لمصر مرة أخرى ، وحرمتها من بسط يدها كاملة لأهل الجنوب . إذ عز على الاستعمار الأوربى انتشار الرفاهية والعمران فى السودان ، وما يترتب على ذلك من ضياع مطامعه فى تلك البلاد . فبدأ يوجه ضرباته إلى مصر نفسها ، مستهدفا إضعاف الأم الكبرى التى تغذى السودان ، ثم يكتم بعد ذلك أنفاس هذا القطر الوليد وهو فى دور الرضاع .

٣ الفصل الثانى

الرجل الأبيض فى السودان

محنة العروبة

تجارة الرقيق :

لم تتعرض أمة فى تاريخ نشأتها للأعاصير والأنواء الشديدة مثلما تعرض لها أهل السودان ، بعد أن تم توحيد بلادهم لأول مرة فى التاريخ . إذ تعرض سكان هذا القطر السودانى الجديد إلى هزة عنيفة ، تبغى تقويض دعائم حياتهم الاجتماعية ، وشل حركة الإندماج والإنسجام التى بدأت تخلق لهم طابعاً قومياً عاماً . وكان السودان يضم فى هذا العهد المبكر من حياته مجموعتين كبيرتين من الأهالى ، الأولى القبائل العربية التى هاجرت إلى السودان واستقرت فيه بعد ظهور الإسلام وانتشاره فى قارة إفريقيا ، والثانية القبائل الحامية والعناصر الأهلية .

وتبع استقرار العرب فى السودان انتشار الحضارة الإسلامية بين الأهالى الوطنيين ، ثم حدوث زيجات واسعة النطاق بين هاتين المجموعتين مهدت السبيل لخلق مجتمع سودانى سليم . وساعد العرب على أداء رسالتهم السامية تمسكهم بتعاليم الدين الإسلامى ، التى لا تفرق بين إنسان وآخر بسبب جنسه أو لونه ، وإنما تدعو إلى المساواة بين الجميع لا فرق بينهم إلا بالتقوى . ثم إن العرب الذين نزلوا بين السودانيين اتصفوا بالخلق المتين والتواضع الجم ، مما جعل الأهالى الوطنيين يقبلون عليهم ، ويجدون فى الاتصال بهم الهـــداية والإرشاد فى حياتهم الدينية والدنيوية .

وفى الفترة التى أعقبت توحيد أرجاء السودان تم الامتزاج بين العناصر العربية

والجماعات الوطنية بدرجة قوية وملموسة ، وبدأت البلاد تكتسب طابعاً إسلامياً واضحاً ، ثم إن اللغة العربية غـــدت اللسان الذى يتكلم به الجميع ، وخلقت بين أبناء الجيل السودانى الجديد انسجاماً فكرياً ، واتحادا فى العادات والتقاليد، وترتب على هذه الظاهرة تكوين قاعدة كبرى للعروبة فى السودان ، أخذت تنتشر منها الحضارة العربية رويداً فى سائر الجهات المجاورة ، مستهدفة إتمام الوحدة الاجتماعية بين سائر سكان الجهات السودانية :

وسلكت القبائل العربية فى شمال السودان طرقاً مختلفة للاتصال بالجماعات الوطنية فى جنوب السودان. وكانت هذه القبائل تنقسم إذ ذاك إلى مجموعتين كبيرتين، الأولى تسمى بالجعلية ، التى اشتهر منها الشائقية الذين استوطنوا بين الشلال الرابع وإقليم الدبة ، والجموعية نزلوا شمال أم درمان وجنوبها، والجوامعة استقروا فى أواسط كردفان شمال الأبيض وشرقها . أما المجموعة الثانية فتعرف باسم جهينة ، ومن فروعها الكبرى رفاعه والشكرية اللتين استقرتا فى أقاليم النيل الأزرق ، والبقارة والحمر اللتين انتشرتا فى كردفان ودارفور[1] .

واشتهر عرب كردفان ودرافور خاصة بالشجاعة والشهامة ، والقدرة على تعبئة عدد كبير من أفرادها للقتال فى أسرع وقت . وأهلتهم هذه الصفات إلى الاتصال بالجماعات الوطنية فى جنوب السودان ، والمتاجرة معهم فى المنتجات المحلية . واشتهرت تجارة الرقيق بصفة خاصة فى البلاد وشاعت فيها منذ زمن بعيد قبل الفتح المصرى ، إذ كانت الحاجة ماسة إلى أيدى للعمل فى الحقول ورعى الماشية ، حتى أصبح الرق ظاهرة اجتماعية انغرست جذورها فى الماضى ، وألفها الناس ، لا يجدون فيها مساوىء أو أضرار .

وكرست مصر جهودها منذ دخلت السودان للقضاء على هذه التجارة الشائنة فرسمت سياسة ثابتة تتسم بالأناة والروية لإنقاذ البلاد من هذه المساوىء الاجتماعية ، واستهدفت الابتعاد عن استخدام العنف والإرهاب ، لأن تجارة الرقيق تكون

---

(١) محمد عوض محمد ، السودان الشمالى (١٩٥١) ١٢٤ ، ٢١٥ .

جزءاً هاماً من حياة الناس الاقتصادية ، يؤدى بترها فى سرعة وقوة إلى انهيار المجتمع السودانى . وقامت هذه السياسة المصرية على أساس علمى صحيح لأن تجارة الرقيق شأنها شأن الأمراض الاجتماعية تقتلع بالتربية والإرشاد ، لا بالقمع والتنكيل .

واتجهت هذه السياسة الرشيدة إلى معالجة مشكلة تجارة الرقيق فى موطنها الأصلى ببحر الغزال وإقليم دارفور ، وتولى الأشراف على هذه التجارة رجال ذوى منزلة كبرى فى نفوس الناس ، ولهم مكانتهم فى اقتصاديات البلاد ، اشتهر من بينهم الزبير رحمت ، الذى عرف فيما بعد باسم الزبير باشا .

وينتمى الزبير رحمت إلى قبيلة الجيماب ، وينتهى نسبه إلى جموع بن غانم العباسى ، وولد فى شهر يوليو سنة ١٨٣١ ، وعند ما بلغ السابعة من عمره دخل كتاب الخرطوم حيث أظهر ميلا شديداً إلى تعلم الدين الإسلامى واللغة العربية وآدابها . وفى سن الخامسة والعشرين خرج الزبير مع ابن عمه إلى التجارة فى بحر الغزال ، حيث استبدل مع الأهالى الخرز والصدف بسن الفيل وريش النعام . وفى هذا المكان أظهر الزبير نشاطاً جماً ، ومقدرة على المحافظة على المتاجر جعلته شيخ التجار جميعاً وموضع تقديرهم . ثم تزوج من ابنة سلطان التمانم ، بالقرب من بحر الغزال ، وأصبح بذلك السيد الأعلى للبلاد . وعند ما اتجهت الحكومة المصرية إلى فتح بحر الغزال كان الزبير الحاكم المطلق ، واشتهر برغم سلطانه الواسع بحبه للمسلم والعلماء وغيرته على الإسلام والعروبة . وآثر الزبير التخلى عن سلطانه ، مفضلا مساعدة مصر فى جهادها لتوحيد الوطن السودانى . ورحبت مصر بانضمامه إليها ، واستدعته بعد فتح دارفور لتستفيد بخبرته فى القضاء على تجارة الرقيق ، ولتستأنس بوجهة نظره فى وضع سياسة مثلى لإدارة البلاد . ولكن برنامج الزبير لم يقدر له أن يرى النور ، لأن الرجل الأبيض بدأ يظهر على مسرح السودان .

كراهية الرجل الأبيض للعروبة :

في الوقت الذي حضر فيه الزبير باشا إلى القاهرة كانت الحكومة المصرية تستعين في تأمين منطقة أعالي النيل بنفر من كبار المكتشفين الأوربيين ، الذين ذاع اسمهم في ميدان الكشوف الجغرافية بأفريقيا . واستهدفت مصر من ذلك وضع تجارب أولئك العلماء في خدمة السودان والنهوض بأهله وشئونه . ولكن هذا النفر من العلماء الأوربيين أثبت أنه من سلالة الرجل الأبيض الذي علمه الاستعمار في مطالع العصور الحديثة أن الغاية تبرر الواسطة ، وأن يلتمس كل الوسائل مهما كانت خستها لتحقيق مآربه ومطامعه . واحتضنت هذه التعاليم سائر أبناء الدول الأوربية على اختلاف مبادئهم الاجتماعية والسياسية ، لا فرق في ذلك بين العالم والقائد والتاجر والحاكم .

وظهرت آثار هذه السياسة عندما حضر صمويل بيكر إلى السودان . إذ نسي هذا الرجل الأبيض الخدمات التي سبق أن قدمتها له مصر في رحلاته لاكتشاف منابع النيل ، ثم خان تعاقده كذلك مع السلطات المصرية على الذهاب إلى منطقة أعالي النيل لإقرار الطمأنينة والنظام هناك . فما كاد يصل إلى مقر عمله في جنوب السودان حتى تجاهل تعليمات الحكومة المصرية بمعاملة الأهالي بالحسنى وشن حرباً شعواء على السكان من قبائل الشير والبليان وغيرها .

واعتقدت السلطات المصرية أن هذه السياسة الخرقاء سببها جهل بيكر بشئون الإدارة ، فعزلته سنة ١٨٧٤ م ، واستخدمت مكانه انجليزياً آخر هو غوردون [1] ،

(١) دخل غوردون خدمة مصر عن طريق نوبار باشا الأرمني ، الذي اتخذته انجلترا دائماً ثغرة تنفذ منها إلى شئون مصر . إذ سافر نوبار باشا إلى القسطنطينية ، وهناك التقى بالضابط غوردون ، الذي كان يعرض خدماته على الدول هنا وهناك ، ويتخذ من ذلك ذريعة لتحقيق مآرب بلاده الاستعمارية . وأجاد غوردون فن الخداع والتلون ، فبدأ عمله في مصر مثلا برفض المرتب البالغ قدره ١٠٠٠٠ جنيه ، والذي كان يتقاضاه بيكر ، واكتفى بألفين فقط ، إمعانا في ستر غية وضلاله مع الحكومة المصرية التي تولى رئاستها إذ ذاك نوبار نفسه .

وعلّقت عليه الآمال فى إصلاح ما أفسده بيكر . ولكن مصر أسرفت فى تفاؤلها واطمئنانها إلى أولئك العملاء ، وغاب عنها أن الأوربيين منذ بدأوا الاستعمار لا يعرفون للعهود وزنا ولا للالتزامات حرمة .

ولم تقتصر وزائل الأوربيين الاجتماعية عند هذا الحد ، وإنما اتسم إستعمارهم فى قارة أفريقيا بنشر التفرقة العنصرية بين السكان حتى يظلوا مفككين لاحول لهم ولا قوة واتجهت جهودهم فى تلك السبيل إلى خلق هوة سحيقة بين العرب الذين نزحوا إلى البلاد الأفريقية وبين السكان المحليين ، والمحافظة على بقاء الجفوة بينهما بغرس بذور الكراهية والبغضاء فى نفس كل منهما نحو الآخر . واستهدف الأوربيون من ذلك إطفاء نور الحضارة العربية التى عملت إذ ذاك على الأخذ بيد الجماعات المتخلفة ، وإيقاظهم نحو شباك الاستعمار التى تنصب لهم فى كل مكان .

وامتلأ قلب الرجل الأبيض بالكراهية للعروبة بدرجة جعلته يبتكر شتى الوسائل المنيفة لاستئصال جذورها من كل مكان يجدها فيه . وبلغت تلك العداوة أشدها فى الوقت الذى دخل فيه غوردون خدمة الحكومة المصرية ،فتربى فى مهاد السخط على العرب ، وتغذى بكتابات الأوربيين التى عددت شتى الطرق لإزالة العروبة من افريقيا . ولذا غلبت الطبيعة الأوربية على غوردون عندما تولى مهام منصبه فى بلاد السودان سنة ١٨٧٤ م ، إذ نسي أنه موظف فى الحكومة المصرية وبدأ يعمل على تحقيق الأهداف الأوربية الكبرى ضد العرب فى السودان .

واستهل غوردون أعماله بإيقاف تيار الاسلام الذى أخذ يتدفق من السودان إلى شعوب أواسط أفريقيا ، وإطفاء شعلة الحضارة العربية التى تصاحب دائما هذا التيار الاسلامى . ذلك أن ملك أوغندة سبق أن أرسل إلى السلطات المصرية فى أعالى النيل قبل مجىء غوردون يطلب منها إيفاد عالمين إسلاميين ليلقناه وشعبه تعاليم هذا الدين[١] . ولكن غوردون بادر عند توليه السلطة بإرسال بعثة تحول دون اعتناق هذا الملك للاسلام ، وتحمله على الدخول فى المسيحية . وكان لهذه

(١) وثائق السودان ، دفتر ٢٤ تلغراف رقم ١٩٦ فى ٩ من ربيع سنة ١٢٩١ .

الخطوة أسوأ الآثار فى تاريخ التبشير بإفريقيا ، إذ سخر غوردون المسيحية لأول مرة فى تاريخها لخدمة الاستعمار الأوربى ، وشوه بذلك جمال التسامح الذى اتصف به الدين المسيحى ، وما اقترن به دائما من الدعوة إلى المحبة والسلام .

ونصّب غوردون على رأس السفارة الذاهبة إلى ملك أوغندة أرنست دى بلفون ، الذى برهن على فهمه التام للأهداف الأوربية فى أفريقيا ، فاستطاع أن يحول ملك أوغندة إلى المسيحية ، ويحدثه عن عظمة ممالك أوربا المسيحية وقوتها ، دون أن يعمل على توثيق أواصر الروابط بين أوغندة والسودان . ثم شاءت الأقدار أن تكشف عن أعمال هذا المبعوث ، إذ قتل فى إحدى المعارك ، ووجد فى جيبه خطاب موجه من أحد الانجليز المقيمين بأوغندة إلى مواطنيه فى انجلترا يحثهم على إرسال بعثات تبشيرية إلى مجاهل أفريقيا لضمها إلى النفوذ الأوربى [١] .

وعندما كشفت مصر أساليب أولئك العملاء الأوربيين اضطر غوردون إلى تقديم استقالته ، مقسما بأغلظ الأيمان ألا يعود إلى السودان أبدا . ولكن أنّى للرجل الأبيض باحترام القسم والالتزام به ، فسرعان ما وجد غوردون فى سياسة بلاده للقضاء على تجارة الرقيق منفذا يعود منه مرة أخرى للسودان . وكانت انجلترا قد حملت إسماعيل باشا خديو مصر على عقد معاهدة فى ١٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ م تنص على أن تبذل الحكومة المصرية جهدها للقضاء على تجارة الرقيق فى السودان فى مدى اثنتى عشرة سنة [٢] .

---

(١) Hill, Colonel Gordon in Central Africa (1874— 1879) (London) 1881, 115, 183, 186;

مكى شبيكة ، السودان فى قرن ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ .

(٢) اتخذت انجلترا من تجارة الرقيق وسيلة لتحقيق مآربها الاستعمارية فى قارة أفريقيا بعد أن ضاعت منها المستعمرات الأمريكية . ذلك أن انجلترا تعتبر منذ القرن الثامن عشر الميلادى العميل الأول فى تجارة الرقيق ، حيث نقلت على سفنها ٥٠ ٪ من شحنات العبيد من السواحل الأفريقية للعمل فى مستعمراتها الأمريكية . ولكن بطالع القرن التاسع عشر وطردها من الولايات المتحدة لبست انجلترا ثوب المدافع عن حقوق العبيد ، وأخذت من مؤتمر فينا سنة ١٨١٥ قرارا بتحريم هذه التجارة . ولكن الضمير الإنجليزى لم يستيقظ فجأة لتحرير العبيد إلا لعاملين ، أولهما منع العبيد من الذهاب إلى الولايات المتحدة التى نالت استقلالها بعد =

وكان الهدف من تحديد هذه المدة هو القضاء العاجل على العناصر العربية بالسودان ، وابتكار وسيلة فعالة لشل نشاطهم الاجتماعى تحت ستار محاربة تجارة الرقيق فى هذه البلاد . ذلك أن انجلترا عمدت إلى استغلال هذه المعاهدة لإثارة عوامل الكراهية بين العرب والعناصر الزنجية ، وتقويض دعائم الوحدة الاجتماعية التى بدأت تضمهما فى صعيد واحد . ثم كشفت تماما عن النوايا التى أضمرتها لتحطيم المجتمع السودانى عندما اقترحت تعيين غوردون نفسه حاكما عاما على السودان ، لأنه خير أمين على سرية الأهداف الاستعمارية .

وتحت ضغط الديون التى غرق فيها اسماعيل ، خديو مصر ، اضطر إلى إجابة مطالب انجلترا ، فنصّب غوردون حاكما عاما على السودان ، ومنحه سلطات مطلقة لا حد لها على جميع الأراضى السودانية من وادى حلفا شمالا إلى مديرية خط الاستواء جنوبا ، ومن دارفور غربا إلى ساحل البحر الأحمر شرقا . وفى شهر فبراير سنة ١٨٧٧ م سافر غوردون من القاهرة إلى السودان بعد أن حنث بيمينه على ألا يعود إلى هذا القطر أبدا .

[illegible] أن استقر غوردون فى منصبه الخطير الجديد بدأ ينفذ البرنامج الذى [illegible] مع حكومته . وأثبت فى أداء رسالته مقدرة فائقة على التلون والتحايل، [illegible] من قبل على مهارته فى التحلل من الأيمان . فلم يكد يمضى على وصوله [illegible] أربعة أشهر حتى أصدر أمره بعزل أربعة عشر موظفا مصريا ، ممن سبق [illegible] عليهم بنفسه عند حضوره إلى الخرطوم الرتب والنياشين بسبب سيرتهم [illegible] وعلاقتهم الحسنة مع الأهالى . إذ رأى غوردون أن أولئك الموظفين [illegible] أعينهم عن تصرفاته ، ولا يقبلون رشوة تؤدى إلى هدم المجتمع [illegible] .

[illegible] وخلق متاعب اقتصادية لهذه الدولة الناشئة بحرمانها من الأيدى العاملة فى مزارعها ، [illegible] منح الأسطول الإنجليزى حق السيادة على سائر السفن التابعة للدول الأخرى بحجة [illegible] هذه السفن خوفاً من الاشتغال بتهريب العبيد . وأخيراً فإن انجلترا وجدت أن اتساع [illegible] المصرى فى السودان ، هو العقبة الوحيدة التى تعرقل سياستها إزاء تجارة الرقيق ، [illegible] تضغط على مصر بدورها حتى حصلت على الاتفاقية السالفة الذكر .

ولم يكتف غوردون بفصل الموظفين المصريين ، بل طبق هذه السياسة أيضاً على كل موظف سودانى كفء ، ممن ثبت أنه حريص على سياسة السودنة ورفاهية بلاده . فعزل مثلا حسن الشلالى السودانى ، الذى اكتسب مكانة عالية بين مواطنيه بقدرته العظيمة على تفهم مشاكلهم ووضع أمثل الطرق لحلها[1] وأخذ غوردون ينفذ سياسته الهدامة بعد أن خلا له الجو . فعين مكان المصريين والسودانيين عمالا أوربيين قساة القلوب ، ممن اشتهروا بالتعصب لنظرية الرجل الأبيض والتفانى فى تحقيقها .

وكان على رأس أولئك الموظفين شنتزر الألمانى ، وفردريك روسى الذى عين مديرا على دارفور ، وجسى الأيطالى[2] الذى تولى منصب حسن الشلالى السودانى . وأخذ كل من هؤلاء العملاء ينفذ سياسة غوردون حسب مواهبه ومؤهلاته . فادعى شنتزر الألمانى إعتناق الإسلام ، وتسمى بالشيخ أمين ، ثم أكثر من الصلاة والصيام لينفذ إلى قلوب عامة الناس ، كما تظاهر بأنه عالم نحرير على مذهب الإمام أبى حنيفة ، وأنه من كبار المتصوفين . وأباح لنفسه حق إعطاء العهد لمن يريد أن يسلك طريقته ، وتمادى فى غيه وضلاله دون أن يفطن له أحد ، إذ ظل أمره مستترا إلى أن قامت الثورة المهدية ، وغادر البلاد .

وتابع غوردون أعمال شنتزر الألمانى فى تضليل المسلمين ، وزعزعة عقائدهم ، وتسفيه تقاليدهم . فأجاز إقامة العاهرات بجوار الزوايا ، وشجع الناس على التخلى عن «سنن الزواج فى الشريعة الإسلامية» بدعوى « أن الدنيا حرية » ، والادعاء للتمسك بشعائر الدين . ولم يهتم غوردون باعتراض رجال الدين على أعماله ، فعندما احتج الشيخ على عبدالله شيخ السجادة القادريه بالخرطوم على المفاسد التى بدأت تنتشر ، أهانه وسفه آراءه وأقواله[3] .

---

(١) شكرى ، الحكم المصرى ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

(٢) وثائق السودان ، دفتر ٥٠ وارد تلغراف بتاريخ ١٣ يوليو سنة ١٨٧٨ .

(٣) شكرى ، المرجع السابق ، ٢١٧ ، ٢٢٩ .

وبينما اقتسم غوردون وشنتزر مهمة تحطيم التعاليم الإسلامية بالسودان ، كان جسى الإيطالى يضطلع بعبء القضاء على العروبة وتقاليدها فى البلاد . واستخدم معه رجلا من بنى جلدته هو كازاتى الإيطالى ، الذى امتلأ قلبه بالحقد على العرب، وآمن إيمانا تاما بسياسة الرجل الأبيض فى منع الامتزاج بين أولئك العرب وبين الزنوج من سكان السودان . وكشف كازاتى عن هذه السياسة فى رسالة بعث بها إلى جريدة المكتشف بميلان ، وقال فيها «يجب أن نفصل تماما البلاد السوداء (بلاد الزنوج) عن البلاد العربية من السودان ، أو التى يهيمن عليها العرب ، وأن نجمع تحت إدارة مستقلة واحدة أراضى بحر الغزال ومديرية خط الاستواء ... ذلك أن العرب المنتشرين فى البلاد ... ليسوا إلا لصوصا أو شحاذين يجب إرجاعهم إلى بلادهم الأصيلة ، وقطع كل أمل عندهم فى العودة[١] .

وبرهن جسى على أنه الأداة التنفيذيه لآمال كازاتى ، وأنه خير عميل أجاد استغلال تجارة الرقيق لتحطيم العروبة فى السودان . وكشف جسى عن مواهبه عندما أرسله غوردون إلى أقليم دارفور ليقضى على مركز العروبة هناك ، وإزالة القاعدة التى تزود الزنوج فى الجنوب بنور الحضارة العربية . وكان سليمان بن الزبير يقيم فى هذه الجهات منذ سافر والده إلى مصر ليرسم معها السياسة المقبلة لإدارة السودان . وظل سليمان على الولاء للحكومة الجديدة حتى أدرك أن غوردون مانع فى عودة والده إلى السودان .

وكانت الحكومة المصرية قد أرسلت إلى غوردون تخبره أن الزبير باشا مريض ، وترى إعادته إلى السودان . ولكن غوردون أجاب قائلا : « إن الزبير كان متهما بالاستقلال عن الحكومة ، وأنه يرى ألا ضرر من عودته طالما هو (أى غوردون) حكمدار عام للسودان . ولكنه يخشى إذا ترك السودان أن ينقلب الزبير ، ويعمد إلى تحقيق مطامعه ، دون أن يستطيع أحد له منعا[٢] » .

---

(١) محمد صبرى ، الإمبراطورية السودانية ، ١٨٧ .

(٢) وثائق السودان ، دفتر رقم ٤٨ تلغراف وارد فى ١٨ ذى القعدة سنة ١٢٩٤ ؛ مكى شبيكة ، نفس المرجع السابق ، ١١٧ .

وأدرك سليمان بن الزبير بذلك نوايا هذا الحاكم العام ، فشق عليه عصا الطاعة ، واضطلع بزعامة حركة المقاومة العربية فى غياب أبيه .

واشتد عداء غوردون لسليمان عندما أصبح ممثلاً للعنصر العربى ، وعبر عن حقده ورغبته فى القضاء عليه قائلاً : « إن إهلاك عصابة الزبير يعتبر نقطة تحول دقيقة فى مشكلة تجارة الرقيق » . ثم بعث جسى على رأس قوات كبيرة لتحقيق آماله ، وألهب حماسة ذلك الايطالى المأجور بقوله « سأمنح جسى ألف جنيه إذا نجح فى القبض على ابن الزبير ، وآمل أن يشنقه ، لأنه لو أرســـل إلى القاهرة لرحبوا به[1] » .

ولذا تابع جسى جهوده فى مطاردة ابن الزبير ، متخذا من تجارة الرقيق ستارا يخفى وراءه سياسة القضاء على هذا الزعيم العربى . فكتب إلى بعض أصحابه أثناء حملته فى دارفور « إنى أرغب فى الذهاب إلى الخرطوم ، ولكنى لن أستطيع ذلك قبل طرد العرب وإخراجهم من دارفور[2] » . وظلت المكافأة التى وعد بها غوردون جسى تدفع ذلك الايطالى إلى متابعة حملاته ضد ابن الزبير ، وفى ١٥ مايو سنة ١٨٧٩ م فقدت مؤنة ابن الزبير ، واضطر إلى التسليم بعد أن أخذ أمانا من جسى . ولكن أنّى للرجل الأبيض باحترام العهود والمواثيق ، إذ أمر جسى بإعدام ابن الزبير فى نفس اليوم الذى استسلم فيه ، ونفذ فيه الاعدام رميا بالرصاص مع تسعة من الزعماء السودانيين[3] .

ولم يكتف غوردون بالتخلص من وريث آل بيت الزبير ، وممثل حركة المقاومة العربية فى السودان ، وإنما عمد إلى إقصاء الزبير نفسه من مسرح الأحداث . فادعى أنه وقع فى يده أثناء محاربته لسليمان خطاب من والده الزبير يحضه فيه على المقاومة . وشكل غوردون مجلسا صوريا ، انعقد فى الخرطوم ، وأصدر حكمه بإعدام الزبير

---

(١) محمد صبرى ، نفس المرجع السابق ، ١٨٢ .

(٢) محمد صبرى ، نفس المرجع ، ص ١٨٨ .

(3) B. M. Allen, Gordon (1935), 77 78.

نفسه كذلك[1] . ثم أرسل الأوراق إلى مصر للتنفيذ ، ولكن مجلس الأحكام في مصر لم يقر هذه الادانة وأبى تنفيذ ذلك الحكم الزائف .

ولكن القضاء على سليمان بن الزبير جاء كارثة على العروبة في السودان ، إذ انطفأت شعلة الحضارة العربية في دارفور وبحر الغزال ، ووقف تيارها الذي تدفق نحو أعالي النيل متجها إلى مديرية خط الاستواء . وكانت خيرة العناصر العربية تنزل جنوبا متجهة إلى منطقة البحيرات ، حيث تنشر بين سكانها معالم المدنية والعمران . واعترف بذلك أحد الرحالة الأوربيين الذين زاروا تلك الجهات من أرض السودان ، فقال : « ويرجع الفضل إلى المسلمين ، وهم الذين تعزى إليهم المطاعن والمثالب ، إلزام الزنوج بضرورة العيش في هدوء وسلام مع القبائل المجاورة لهم ، والإقامة في دورهم ومواطنهم ، والانصراف إلى زراعة حقولهم ... إن زراعة الحقول والحدائق هي أول أساس وطيد للتجارة ، وهي خير وسيلة للعمل على ترقية أهالي جنوب السودان من الناحية الأدبية ... ولذا يمكن القول بأن العرب هيأوا لأهل جنوب السودان الظروف التي جعلت تقدم المدنية في حيز الامكان[2] » .

على أن جسي الايطالي لم يأبه لكل هذه الخدمات التي قام بها العرب ، إذ كان هدفه مطاردة فلولهم عرا كزها في دارفور وبحر الغزال ، ثم حض الزنوج بعد ذلك على كراهيتهم والاشتباك معهم . فأعطى جزءا من الأسلحة التي استولى عليها من سليمان بن الزبير إلى كثير من زعماء السودان الجنوبي مثل شيوخ قبائل الزاندة وقبائل الدنكا ، وشجعهم على مهاجمة الجماعات العربية التي يجدونها والاعتداء عليها[3] .

وبذلك مزّق غوردون وعملاؤه المجتمع السوداني الناشيء ، وغرس بذور الشقاق بين طبقاته . على أن السودانيين العقلاء لم ينسوا وسط هذه الأحداث

---

(١) وثائق السودان ، دفتر رقم ٥٣ تلغراف وارد رقم ٧٨ بتاريخ ٢٣ يوليو سنة ١٨٧٩ (شعبان ١٢٩٦) .

(٢) محمد صبري ، نفس المرجع السابق ، ١٢٨ .

(٣) المرجع السابق ، ١٩٠ .

الجسام مركز العروبة الأكبر فى مصر . فكتب أحد علماء السودان إلى أستاذه بالأزهر خطابا يصف فيه حالة السودان ومايراود الناس من آمال فى الانتقام قائلا: « إن الحكومة (التى يتولاها غوردون) كأسد كاسر ، والأهالى كأنعام ضالة لا راعى لها غير الأسد . هذه حالنا اليوم ، أما أنا ، فإننى أؤكد لك أن هذه الأحوال لا تدوم إلا أياما قلائل ، وسترى أن الأغنام السود ستنقلب إلى ذئاب ، وسيرأسها أسد كاسر ، ويموت الأسد الظالم شرميته[1] » .

ولم يكن ذلك الأسد المنتظر غير المهدى ، الذى أدخرته الأقدار لبعث العروبة من جديد فى السودان ، والانتقام لها بقتل غوردون نفسه جزاء على ما قدمت يداه من مفاسد وآثام فى أرض السودان .

المقاومة العربية فى السودان

المهدية :

كان من المنتظر أن يقوم العنصر العربى بحركة رد فعل ضد أعمال الإبادة التى شنها عليه غوردون وعملاؤه من أمثال جسى الايطالى . ووجدت حركة المقاومة العربية متنفسا لها فى تعاليم فقيه السودان محمد احمد الذى عرف باسم المهدى . وأظهر محمد احمد منذ حداثته ميلا شديدا لتلقى العلوم الدينية ، كما اشتهر بالورع والتقوى . وفى سنة ١٨٦٣ م أقام بالخرطوم ، حيث اشتهر بالسيرة الطيبة والأخلاق الحميدة ، ولكنه انتقل بعد عشرة سنوات إلى جزيرة آبا فى النيل الأبيض على بعد مائتى وخمسين ميلا تقريبا جنوبى الخرطوم[2] .

ووجد الفقيه محمد احمد[3] فى هذه الجزيرة مكانا صالحا للخلوة والعبادة ، إذ كان

---

(١) فؤاد شكرى ، الحكم المصرى ، ٢٣٠ .

(٢) Theobald, The Mahdiya (1951) 27, 28;
Mekki Shibeika, British Policy in the Sudan, 25.

(٣) ولد المهدى فى جزيرة لبب بالقرب من دنقلا حوالى سنة ١٨٤٤ م . وكان والده يحترف صنعة المراكب ، وينتقل من مكان إلى آخر حتى نزل فى كرى شمال أم درمان . وأظهر المهدى وكان اسمه إذ ذاك محمد أحمد ميلا إلى دراسة العلوم الدينية ، فدخل خلوة القرية =

يسكنها عدد قليل من العرب الرحل وبعض جماعات من الشلك ، السكان الأصليين للجزيرة ؛ ومن هناك بدأ الفقيه ينشر دعوته بصورة جدية ، مناديا بالعمل على تحرير العقيدة الإسلامية مما لحق بها من شوائب ، وإعادة مجد الإسلام . ثم أعلن بعد ذلك أنه المهدى المنتظر الذى جاء ليخلص العباد من الظلم والجهالة . وكانت بلاد الدولة الإسلامية فى شتى عصورها التاريخية تؤمن بأن الخطوب إذا اشتدت بها ، فلا بد أن الله سبحانه وتعالى باعث إليها مهديا ليخلصها من متاعبها وينقذها من آلامها .

وعندما جهر المهدى بدعوته ، وجد النفوس مهيأة تماما فى السودان لقبول مبادئه وتعاليمه . ذلك أن غوردون وعملاءه شوهوا التعاليم الإسلامية فى البلاد ، وأذلوا العرب حملة هذا الدين الحنيف إلى جيرانهم من الناس . فتطلعت الأبصار إلى المهدى تلتمس عنده الهداية والإرشاد ، وتنتظر على يده الخلاص والنجاة . ثم إن الضربات القاصمة التى أنزلها غوردون بالقبائل العربية فى السودان جعلت أفرادها يلتفون حول المهدى ، وينتظرون ذلك اليوم الذى تعاد لهم فيه كرامتهم .

ولمس المهدى فى جزيرة آبا آلام العرب ، إذ غدت ملجأ يهرع إليه كثير من الأشخاص الذين شردهم غوردن تحت ستار محاربة تجار الرقيق ، ثم هى قريبة من بحر الغزال ذلك الميدان الذى اتخذه جسى مكانا لوحشيته وقسوته فى القضاء على العرب ، فكان يحز فى نفس المهدى أصوات النساء خلف الجدران ، وهن يجهشن بالبكاء ، ويندبن من استشهد من ذوى قرابتهن على أيدى « الكفار » الأوربيين .

= حيث تعلم القرآن الكريم . وانتقل محمد أحمد بعد ذلك إلى الخرطوم للاستزادة من العلم ، ولكنه أبى الاعتماد على الأغنياء فى كسب قوته حتى ينصرف إلى العبادة ، شأنه فى ذلك شأن غيره من المعاصرين له من الفقهاء . إذ آثر الاعتماد على نفسه والاشتغال فى جمع الخشب وبيعه ، وذلك إلى جانب دراسته الدينية . ومن ثم شاع ذكر محمد أحمد ، ولا سيما بعد أن انتقل الى جزيرة آبا للتعبد والتأمل . فكانت المراكب النيلية تحط رحالها فى الجزيرة لينال الركاب بركة الفقيه الورع . وبدأ بعد ذلك يكاتب رجال الدين سرا بدعوته والتى نادى فيها بأنه المهدى . وتنقل فى ذلك الوقت فى مديرية كردفان وجبال النوبا داعيا إلى مذهبه . ثم جهر بعد ذلك بالدعوة ، وحمل لواء الجهاد فى سبيل إنقاذ الإسلام والعروبة .

وشاعت كلمة « الكفار » والتصقت بغوردون وعملائه ، ذلك أن الشعب السودانى ، أدرك بفطرته السليمة ، حقيقة أعمال العنف التى شنها أولئك الأوربيون ، فعرف أنها حركة مدبرة ، تهدف إلى تقويض دعائم الاسلام فى السودان ، وإطفاء شعلة الحضارة العربية التى أخذ نورها يجمع بين سائر أبناء السودان ويزيدهم تضامنا وقوة . ولذا اعتبر السودانيون من قتل منهم شهيدا ، وأنهم فى جهاد مقدس ضد الرجل الأبيض « الكافر » .

وأظهر المهدى استياءه كذلك من وحشية غوردون ، كما شارك مواطنيه فى الترحم على من ذهب ضحية غدر الأوربيين . واحتج المهدى نفسه على غوردون وعلى المفاسد والبدع إلى نشرها فى البلاد ، ولكن دون جدوى . إذ ظل هذا الحاكم البريطانى متماديا فى غيه وضلاله ، عامدا إلى بث الفساد فى المجتمع السودانى ، ولم يغادر غوردون السودان إلا بعد أن تأكد من نجاح مهمته ، وأنه لم يعد ثمة داع إلى بقائه بعد ذلك .

على أن المهدى فكر فى الانتقال من جزيرة آبا ، والذهاب إلى مكان آخر أكثر صلاحية لنشر تعاليمه ، والقيام بأعمال الجهاد . ووقع اختياره على جبال النوبا ، لأنها مقر مملكة تقلى العربية ، وقريبة من كردفان ودارفور موطن آلام العرب وجراحهم منذ حملات جسى الإيطالى على سليمان بن الزبير . وأثبتت الأحداث صدق فراسة المهدى ، إذ تعلقت القلوب به ، وجاءت إليه الوفود تباعا تعلن انضمامها إليه . فدخلت قبائل دغيم وكنانة والحسنات فى التبعية للمهدى ، وانضوت تحت رايته .

ولم يكتف المهدى بذلك ، وإنما أخذ يتنقل فى أرجاء كردفان يحث أهاليها على الجهاد ، ويزودهم بتعاليمه وإرشاداته . فحضر اجتماعات الزعماء وتدارس معهم أحوال البلاد ، والخطوات الواجب القيام بها . وفى ذلك الوقت انضم إليه عبدالله التعايشى كبير زعماء قبيلة البقارة(1) ، وغدت كردفان المركز الذى انبعثت منه

---

(1) Mekki Shibe'ka, British Policy, 29;
Slatin Pasha, Fer et Feu au Soudan (1848), 325,334

حركة المقاومة العربية ، التي عمدت إلى الانتقام من الرجل الأبيض .

وساعدت الأحداث في مصر على نجاح ثورة المهدى ، إذ احتلت انجلترا القطر المصرى سنة ١٨٨٢ م ، ومنعت السلطات المصرية من إصلاح السياسة الخرقاء التي خلفها غوردون وراءه في السودان . ولذا ظلت النفوس السودانية ثائرة ، وازداد تعلقها بالمهدى ، وتفانت في نصرته . واعتقدت انجلترا أن باستطاعتها الانفراد بالقضاء على المهدية ، وتحقيق مآربها بعد ذلك في السودان . فأوفدت أحد رجالها وهو هكس على رأس حملة إلى السودان ، ولكن المهدى قضى على هذا الجيش في وقعة شيكان يوم خمسة نوفمبر سنة ١٨٨٣ ، وسقط القائد البريطاني قتيلا .

وكان لهذا النصر الباهر الذى أحرزه المهدى أثر كبير في أنحاء السودان ، إذ اعتقدت القبائل العربية الموجودة في الجهات الشرقية ، بعيدا عن مسرح الأحداث ، أن مهديا جديدا ظهر لإنقاذهم من أيدى «الكفار» ، الذين سيطروا كذلك — على حد قولهم — على القاهرة . وسرت روح من التضامن بين أفراد هذه القبائل للتخلص من العملاء الأجانب . وعلق أحد الأوروبيين من المقيمين في سواكن على هذه الروح الجديدة قائلا « إن المهدية أدمجت في اتحاد عام جميع القبائل العربية التي كانت بطونها وأفخاذها المتعددة لا تتحد أو تأتلف في أى وقت من الأوقات . فهى تؤلف الآن شعبا منظما ، رزق شجاعة خارقة مستميتة[1] »

وتولى زعامة الاتحاد العربى في هذه الجهات الشرقية من السودان عثمان دقنه[2] ، الذى بلغ من إيمانه وتحمسه للمهدى أنه نفذ كل التعليمات التي صدرت إليه « دون أن يتقاضى أجرا ، أو يتلق أقل مساعدة مادية من مال أو غيره . » ونجح عثمان دقنه في ضم عرب البشارية والأمرار إليه ، وغيرهم من العرب المقيمين

---

(١) محمد صبرى ، المرجع السابق ، ١٢٢ .

(٢) ينتمى عثمان دقنه إلى عائلة دقنه المشهورة بسواكن . وكان صاحب أسفار واسعة بقصد التجارة في داخل السودان وخارجه . واتصف عثمان دقنه بقوة الشكيمة والعزيمة الصادقة ، وأهلته هذه الصفات عندما انضم إلى المهدية لأن يكون زعيم العرب في شرق السودان ، وقائد حركتهم ضد الحملات الإنجليزية على سواكن .

حول سنكات[1] . ثم زود القبائل العربية فى مدن السودان الشمالى مثل بربر بالأسلحة ومعدات القتال . واستطاع هذا الزعيم السودانى بذلك أن يسيطر على طريق المواصلات الرئيسى بين سواكن والنيل[2] ، وحرمان الانجليز من استخدام هذا الطريق إذا ما حدثتهم نفسهم بالهجوم بحرا على السودان . وصدق ظن عثمان دقنه ، إذ نزل جيش انجليزى فى سواكن للقضاء على الثوار فى السودان الشرق . ولكن هذا الجيش لاقى هزيمة فادحة بسبب قوة عثمان دقنه وحسن استعداداته ، وغدا السودان الشمالى فى أحضان المهدية ، عدا الخرطوم وبعض مدن أخرى قليلة .

وعمدت انجلترا إلى تغيير خطتها بعد أن اتسعت الثورة المهدية ، فرأت أن تحمل مصر على إخلاء السودان ، مستهدفة من ذلك أمرين ، أولهما فصم عرى التعاون بين السودانيين والمصريين ، حيث يبدأ كل منهما يدرك أن عدوه الحقيقى هو الانجليز ، وثانيهما بث الفرقة والوقيعة بين المهدى وسائر أنصاره ، وذلك للقضاء على الوعى القومى الناشىء فى البلاد . ولم تجد انجلترا صعوبة فى تحقيق الهدف الأول ، لأن جيوشها تحتل مصر ، وتستطيع تنفيذ ما تريد بالقوة . وهذا ما حدث فعلا ، إذ أبت وزارة شريف باشا إخلاء السودان ، واستقالت احتجاجا على طغيان الاستعمار البريطانى فى وادى النيل . وخلف شريف فى الوزارة نوبار الأرمنى ، صنيعة الانجليز منذ بداية حياته السياسية .

ووافق نوبار على ما طلبه سادته البريطانيون من إخلاء السودان ، كما وافق على انتداب غوردون نفسه لينفذ خطة الجلاء ، باعتباره خبيرا بأحوال البلاد ، وخير أمين على إتمام المهمة التى سبق أن بدأها منذ عهد بعيد ، ألا وهى اقتلاع جزور العروبة من السودان . وسافر غوردون إلى الخرطوم فعلا ، مزودا بتعاليم حكومته لإبعاد النفوذ المصرى وما يصاحبه من الحضارة العربية عن بلاد السودان .

---

(1) A. Paul, A History of the Beja tribes of the Sudan (1954), 106, 109.

(2) Jackson, Osman Digna « London 1929 », 24-26,62-64;

ولكن ما كاد غوردون يصل إلى السودان حتى رأى إستحالة تحقيق الهدف الثانى الخاص بتمزيق البلاد وشل التعاون القائم بين المهدى وأنصاره . إذ اعتقدت الحكومة الانجليزية أن الثورة المهدية ليست إلا حركة يطمع أصحابها فى السلطان والجاه ، ومن الممكن القضاء عليها بمنح زعمائها النفوذ والجاه . ومن ذلك أن غوردون أرسل خطابا إلى المهدى يبين له حبه للاسلام والمسلمين ، وأنه قد عينه سلطانا على كردفان وسائر غرب السودان ، كما بعث إليه بكسوة شرف رمزا للمنصب الجديد الذى تفضلت بريطانيا بالانعام به عليه .

ولم يكتف غوردون بذلك وإنما بدأ يتصل بكبار رجال السودان من سلالة الأسر الحاكمة القديمة ، يشجعها على المطالبة بإرثها القديم ، ويساعدها على الوصول إلى القوة والسلطان مرة أخرى . إذ أراد غوردون أن يخلق من هؤلاء الرجال قوة تعارض المهدى ، وتبعث على الفرقة فى صفوفه . ولكن سرعان ما تبين له خطورة الحركة المهدية ، وضرورة إيجاد شخصية كبيرة تستطيع الوقوف فى سبيلها . واتجه غوردون إلى إستدعاء الزبير باشا من مصر باعتباره الرجل الوحيد القادر على مواجهة المهدى . ولكن الصحف البريطانية سممت الرأى العام البريطانى ضد هذا الزعيم السودانى ، وأشاعت حوله كل الأراجيف ولا سيما عن احتمال تعاونه مع المهدى بدلا من مناوأته[1] .

وفى ذلك الوقت اقتربت جيوش المهدى من الخرطوم ، كما وصل إلى غوردون رسول من المهدى يحمل ردا على رسالته التى سبق أن بعث بها إليه . وذكر المهدى فى ذلك الرد أنه ليس من طلاب الجاه والسلطان ، وإنما هو رسول إلى الناس لينقذهم من الفساد والطغيان ، ثم كشف عن فهمه لخداع غوردون قائلا : « إن كنت تريد بالمسلمين خيراً مما ذكرت ، فأولى بك أن يستضيء قلبك أولا بنور الإسلام . »[2] وبعث المهدى مع ذلك الرد جبة من ثياب الأنصار

---

(1) R. Wingate, Mahdism and the Egyptian Sudan (1891). 109, 110.

(2) Ibid ; 110—114.

ليرتديها غوردون [1] فيما لو هداه الله ودخل فى الملة الإسلامية » .

وأدرك غوردون من خطاب المهدى أن الحركة القائمة فى السودان حركة دينية ، جاءت رد فعل للمفاسد التى سبق أن نشرها بنفسه فى البلاد ، وأنها لن تهدأ حتى تتم إحياء الروح العربية التى أراد إزهاقها عن طريق عملائه من أمثال جسى الإيطالى . إذ كان غوردون يعتقد أن المهدى آلة مسخرة فى أيدى أصحاب الرقيق ، أو طامع يريد ملكا ونفوذا . ومن ثم أصابت غوردون « نوبة من الغضب عندما علم أن المهدى يطلب منه تغيير دينه والخضوع لأوامره ونواهيه . . . . وصمم على تجربة قوته معه ، فإذا كان المهدى متدينا فى إسلامه ، فهو مؤمن بمسيحيته ، وإذا كان المهدى يمتز بقوته وكفايته فى النضال ، فهو ليس بأقل منه صلابة وشدة مراس . . . . وعزم على محاربة المهدى حتى النهاية » [2] .

وكشف غوردون بذلك عن مدى كراهية الرجل الأبيض للاسلام والمسلمين ، إذ ازداد حنقا وحقدا على المهدية عندما أدرك رسالتها فى إنقاذ العروبة والإسلام فى السودان ، وبدأ يفكر فى الوسائل الكفيلة بالقضاء عليها . ولكن ازدياد قوة المهدى جعلت تصرفات غوردون أشبه بالأعمال الهستيرية التى لا تصدر إلا من صغار النفوس ، قصار العقول . إذ عدل غوردون عن فكرة إخلاء السودان ، وعمد إلى خلق إدارة فى الخرطوم تستطيع أن تبعث الطمأنينة فى نفوس الأهالى الذين أحسوا أنهم لاشك ساقطين ضحايا أطماعه وعناده الأجوف .

ولكن الفشل لازم غوردون ، فلم يستطع إيجاد حكومة قوية ترفع من الروح المعنوية لسكان العاصمة ، وكذلك عجزت دسائسه ومؤامراته فى الخرطوم وما جاورها من جهات عن صد الجيوش المهدية المتدفقة على العاصمة ، وذلك حتى تصل النجدات الإنجليزية لإنقاذه ومن معه من الحصار المتين المفروض عليه . ذلك أن عجلة الزمن سارت أسرع من مطامع غوردون ، واستطاع المهدى أن يستولى على الخرطوم عنوة بعد حصار شديد ، ولقى غوردون حتفه على أيدى

---

(1) Wingate, op. cit. 115.

(٢) مكى شبيكه ، السودان فى قرن ، ص ٧٠٢ .

أنصار المهدى ، الذين انتقموا بذلك من مقتل سليمان بن الزبير وغيره ممن استشهد من الزعماء السودانيين .

الأرض المشاعة

بتر الأطراف السودانية :

أصرت انجلترا بعد مقتل غوردون على سرعة إخلاء المدن السودانية من الجيوش المصرية، وحرمانها من القوة التى تدافع عنها وتحمي أهلها من العدوان الخارجي. واستطاعت انجلترا أن تنفذ مشيئتها لأنها كانت تحتل مصر إذ ذاك ، ولا يستطيع أحد مقاومتها . وبعد أن اطمأنت إلى خروج القوات المصرية من السودان ، أعلنت أن هذه البلاد أرضاً مشاعة لا صاحب لها ، مستهدفة من ذلك تمزيقها والقضاء على وحدتها .

ودخلت انجلترا من أجل تحقيق الهدف السالف فى مفاوضات مع الدول الأوربية لتدعيم مستعمراتها فى إفريقيا على حساب السودان . وكانت هذه الدول لا تملك فى إفريقيا حتى سنة ١٨٧٦ غير بقاع صغيرة على الجهات الساحلية . فسمحت انجلترا لإيطاليا سنة ١٨٨٦ باحتلال بيلول فى شمال خليج عصب ، وكذلك بالاستيلاء على المنطقة الساحلية قرب مصوع[1]، وسبب ذلك أن انجلترا أرادت أن تجعل من إيطاليا « كلب الجنايني » الذى يتولى حراسة ما يعهد إليه به من أملاك حتى تحين الفرصة ليسترد السيد هذه الأملاك .

ومن ثم عادت إيطاليا فى سياستها ، فانتزعت من الوطن السودانى القسم الذي عرف فيما بعد باسم إرتريا ، وبمقتضى معاهدة بينها وبين انجلترا فى ١٥ إبريل سنة ١٨٩١ صار الحد الشمالى لهذه المستعمرة الإيطالية خطا يبدأ من رأس قصار على ساحل البحر الأحمر ، ثم يسير فى اتجاه جنوبى غربى نحو عطبره مارا بكسلا[2]. ثم أضيفت مادة أخرى إلى هذه المعاهدة تسمح للإيطاليين بأخذ كسلا

(1) Evelyn, European Colonial Expansion.
(2) Ibid.

إذا استطاعوا ، لأن هـذه المنطقة كانت إذ ذاك فى يد الدراويش ، الذين خلفوا المهدى فى تحرير السودان .

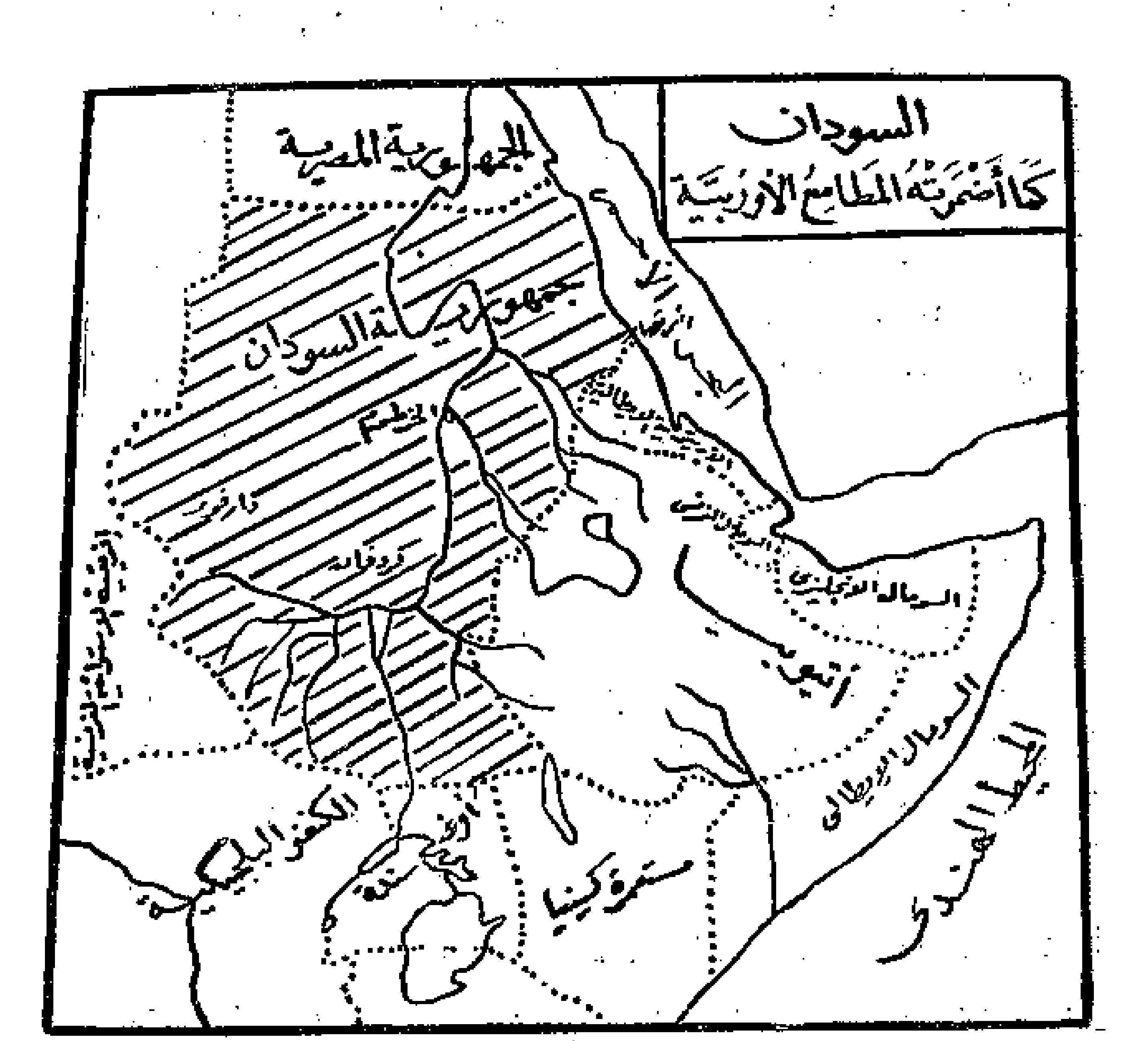
وأرادت انجلترا أن تدعم علاقاتها مع الحبشة كذلك على حساب السودان ، فسمحت لمنليك ملك الحبشة بالاستيلاء على هرر ، وانتزاعها من الأمـــلاك السودانية . ونجح هذا الملك فى خطته سنة ١٨٨٧ ، وقتل ملك هذه المدينة المسلم . ثم أرسل برقية إلى القائد الإنجليزى فى عدن يخبره بما ناله من نصر ويعبر له عن سروره ، إذ جاء فى هذه البرقية « كيف حالكم ؟ إننى بحمد الله فى حالة جيدة ، إن الأمير عبد الله (حاكم هرر) كان لا يطيق مسيحيا فى مملكته . . . ولكنى بعون الله قد هزمته ، ورفعت رايتى فى عاصمته »[1] .

وانتهزت انجلترا نفسها خلو السودان الجنوبى من القوات المصرية ، وأخذت تدعم مستعمراتها فى قلب إفريقيا على حساب هذه الجهات . وكانت مديرية خط الاستواء السودانية تمتد فى بداية الثورة المهدية على ساحل النيل من مخرجه فى بحيرة البرت إلى ما وراء لادو ، وتضم بحيرة فكتوريا حتى نياميونجو[2] . وأثارت هـذه الجهات جشع الإنجليز منذ تولى غوردون إدارتها على عهد الخديو اسماعيل ، إذ رأى أن مناطق البحيرات التى تمتد جنوب غوندكورو تفوق فى خصبها الأراضى التى تمتد شمالى هذه المدنية حتى الخرطوم ، لأن ذلك القسم الأخير مغطى بالمستنقعات ولا تصلح الإقامة فيه بسبب رداءة المناخ . ثم إن عملاء غوردون الذين اشتغلوا فى هذه الجهات الجنوبية ، نادوا بفصلها عن سائر بقاع السودان ، حتى يقف الامتزاج فيها بين التيار العربى المتدفق من الشمال وبين السكان الأصليين .

---

(١) محمد صبرى ، نفس المرجع ، ١٥٤ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى ، مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال (الطبعة الثانية ١٩٤٨) ص ١٤١ .


السودان
كما أضمرته المطامع الأوربية
الجمهورية المصرية
جمهورية السودان
البحر الأحمر
دارفور
كردفان
الصومال الإنجليزي
الصومال الإيطالي
المحيط الهندي
مستعمرة كينيا
الكنغو البلجيكي

ولما كانت انجلترا تعلم علم اليقين أهمية هذه البقاع من جنوب السودان ، وما لها من فائدة فى تدعيم ممتلكاتها فى وسط أفريقيا . فانتزعت الجهات المطلة على بحيرة فكتوريا ، ووضعت فيها أساس مستعمرة أوغندة ، التى عمدت إلى اتخاذها مركزا يجتمع حوله سائر المستعمرات البريطانية القريبة من السودان . ثم إن انجلترا بادرت بخلق هذه المستعمرة لتسبق النفوذ الفرنسي والألمانى المتجه نحو أواسط أفريقيا ، وتصده عن الوصول إلى ممتلكاتها[1] هناك .

وكانت بعثات ألمانيا وفرنسا التبشيرية تعمل على إدخال منطقة خط الاستواء وأوغندة فى دائرة نفوذ دولتيهما . وزاد من نشاط هذه الإرساليات إعلان انجلترا أن السودان أرضا مشاعة ، ثم تغاضيها عن أعمال ايطاليا والحبشة للتوسع على حساب هذه المناطق . ولكن انجلترا استطاعت أن تعقد مع المانيا معاهدة تحدد بمقتضاها نفوذ كل منهما فى قلب افريقيا[2] ، ولم يعد أمامها إلا فرنسا ، التى لم تستطع الاتفاق معها بسبب مطامعها فى أرض السودان[3] نفسه .

وزحف الفرنسيون فعلا من ممتلكاتهم فى أفريقيا قاصدين فاشودة بأرض السودان ، كما دخلوا فى مفاوضات مع الحبشة بعد هزيمتها لايطاليا فى وقعة عدوة سنة ١٨٩٦ للاتفاق على تقسيم السودان فيما بينهما . واتفق الطرفان على أن تسير القوات الفرنسية من مراكزها بالسودان الغربى حتى تصل إلى ضفاف النيل الأبيض وترفع عليه العلم الفرنسى ، على حين تزحف قوات الحبشة من جهة الشرق حتى تلتقى بالقوات الفرنسية عند فاشودة .

ورأت انجلترا أن تعرقل الزحف الفرنسى بالاتفاق مع بلجيكا لتجعل منها « كلب الجنايني » على نحو ما فعلت مع إيطاليا فعقدت معها معاهدة فى ١٢ مايو

---

(1) Evelyn, op. cit, 102.103.

(2) Lugard, British East Africa (A Historical Record,) London 1842.

(٣) كانت سياسة فرنسا الاستعمارية فى أواسط أفريقية عظيمة المطامع ، إذ استهدف الفرنسيون من خططهم واتصالهم بسائر الدول الأفريقية مثل الحبشة تحويل المنطقة الواقعة شمال خط الاستواء إلى ممتلكات تابعة لهم .

سنة ١٨٩٤ تنص على أن يستولى البلجيكيون على القسم السودانى من مديرية بحر الغزال غرب خط ثلاثين ، وأن يحكم ملك بلجيكا أيضا مدى حياته حوض بحر الغزال[1] . وأصبحت حدود الكونغو البلجيكى تمتد بذلك إلى فاشودة[2] هدف الفرنسيين والأحباش .

انقاذ ما يمكن انقاذه :

ثم رأت انجلترا أن اتفاقها مع بلجيكا لا يكفى لصد الخطر الفرنسى ، ولا سيما أن ايطاليا « كلب الجنايني » استنجدت بها ضد الدراويش الذين زحفوا على كسلا ، لطرد القوات الايطالية من هناك . وأشــــاع الايطاليون أن الدراويش يستمدون قوتهم من الفرنسيين ، وأنهم يحصلون على كثير من الذخيرة من السودان الفرنسى . ولذا أفاقت انجلترا ، وأدركت أن سياستها فى اعتبار السودان أرضــا مشاعة سياسة خاطئة . ولم تجد أمامها وسيلة لمنع الزحف الفرنسى والقضاء على تحالف الفرنسيين مع الأحباش غير إعادة الجيوش المصرية إلى السودان .

وفى مارس سنة ١٨٩٦ اتجهت الجيوش المصرية لاسترداد السودان ، واختفت انجلترا وراء العلم المصرى لتحقق مآربها فى تلك البلاد . وفى سبتمبر سنة ١٨٩٨ سقطت أم درمان وانهارت مقاومة الدراويش . ولــكن سرعان ما علم كتشنر قائد الجيش المصرى بالسودان أن الفرنسيين احتلوا فاشودة . فبادر بالذهاب إلى هناك ووضع قباله القوة الفرنسية حامية من جيشه ترفع العلم المصرى ، فقبل الفرنسيون الانسحاب إحتراما لأرض السودان التى يدافع عنها الجيش المصرى وعادت إلى مراكزها فى السودان الغربى .

---

(1) Evelyn, op. cit, 96, 120, 145.

(٢) تعد فاشودة مفتاح النيـــل الأعلى ، إذ تقع على ملتقى الطرق المختلفة الواصلة بين الخرطوم والحبشة إلى جنوبى السودان ، كما أنها توجد على مقربة من ملتقى روافد النيــل كالسوباط وبحر الغزال وبحر الزراف . ولذا أصبحت ذات مكانة استراتيجية هامة ، ومن يسيطر عليها يضمن النفوذ الواسع فى شمال السودان وخط الاستواء .

ولكن ما كادت انجلترا تتخلص من شبح الزحف الفرنسي حتى عمدت إلى وضع سياسة تحرم مصر من مساعدة السودان على النهوض ، وإحياء الروح العربية فيه ، واضطلع كرومر ممثل الاحتلال البريطاني في مصر بتحقيق هذه السياسة ، فابتدع « آلة من طراز غريب لإدارة شئون السودان »[1] مغنمها لبريطانيا والغرم على مصر ، إذ أشركها مع انجلترا في حكم ثنائي هدفه أن تتكرر مسرحية غوردون وعملائه في تحطيم وحدة الوطن السوداني .

المناطق المقفلة بالسودان

الأداة التنفيذية :

أطلقت انجلترا يدها في السودان بعد أن نجح كرومر المعتمد البريطاني في مصر ، في عقد اتفاقية سنة ١٨٩٩[2] مع وزارة بطرس غالي ، إذ ترتب على هذه المعاهدة الثنائية قيام إدارة في السودان « تسيطر عليها أيادي بريطانية » وذلك تمهيدا لضم السودان إلى الامبراطورية البريطانية وتحقيق حلم غوردن ، فنصت الاتفاقية على أن يكون رأس الادارة العسكرية والمدنية موظف انجليزي لقبه « حاكم عموم السودان » ترشحه حكومة انجلترا ويعينه خديوي مصر .

وتمتع هذا الحاكم العام بسلطات مطلقة في تنظيم الادارة السودانيه وفي غيرها من الأعمال التي يراها ضرورية لبقاء النفوذ البريطاني سائدا في السودان . فكانت لمنشوراته حكم القانون ، ولسلطاته الكلمة العليا على جميع الموظفين على إختلاف جنسياتهم . فلا يعرف الموظف مهما كانت درجته غير الحاكم العام ، ولا يتقبل أمراً

---

(١) مكي شبيكة ، السودان في قرن ، ص ٢٩٩ .

(٢) لم تقبل مصر هذه الاتفاقية التي أملاها البريطانيون إملاء تحت ضغط جيوش الاحتلال ، واستغلال وزارة بطرس غالي التي جاءت من صنع أيديهم . وعبر المصريون عن رأيهم نعم نداء زعيم الحركة الوطنية مصطفى كامل ، حين ندد بهذه الاتفاقية قائلا « إن أكبر أيام الشقاء في تاريخ مصر ، وأسوأ تذكار يهيج في نفوس المصريين الأحرار الآلام والأشجان هو يوم ١٩ يناير ، يوم تذكار اتفاقية السودان ، ذلك اليوم المشئوم الذي أعلنت فيه الحكومة الخديوية للأمة المصرية وللعالم كله أن السودان صار مستعمرة إنجليزية » .

إلا منه[1] . وبذلك أصبحت مصر محرومة من الأداة الفعالة التي تراقب سير الأمور في السودان . ولم يكن في إستطاعتها أن تفعل شيئا لأن جيوش الاحتلال البريطاني جاثمة على أنفاس البلاد .

وسرعان ما تمادى الحاكم العام في بسط النفوذ البريطاني في السودان ، فعين المديرين جميعا من الانجليز حتى يسهل عليه تنفيذ مطامعه وأغراضه . وتمتع المدير بدوره بسلطات لاحد لها في تصريف شئون المناطق الخاضعة له ، فهو المرجع الأول والأخير في كل ما يتعلق بمديريته ، فلا تنشأ مدرسة إلا بأمره ، ولا يقام مستشفى إلا بإذنه ، وإذا أصر على حرمان المديرية من أية منشآت عمرانية فلاراد لإرادته[2] .

وساعد المدير في أعماله طبقة من الشبان الانجليز من خريجي الجامعات البريطانية ، يختارون بواسطة هيئة يرأسها الحاكم العام نفسه . فكانت تعقد في لندن جلسة خاصة لانتقاء الشبان الذين يتوسم فيهم الحاكم العام القدرة على الاتصال بالأهالي ونشر بذور التفرقة ، لامن أولئك المشهود لهم بالكفاءة العلمية . ومنذ سنة ١٩٠٠ م ، بدأ هذا النفر من الشباب المرشح للمناصب الادارية بالسودان ينال قسطا من التدريب يؤهله لتنفيذ السياسة العامة التي رسمتها انجلترا للسودان . فكان الشاب المرشح يعطى سنه يتعلم فيها اللغة العربية ، ثم يوفد إلى السودان حيث يقضي بضعة شهور بالخرطوم يتلقى فيها التوجيهات من السلطة المركزية ، ويبدأ بعد ذلك في الترقي في المناصب الادارية حتى يصل إلى رتبة المدير[3] .

وحرص الحاكم العام على جعل أفراد هذه الادارة الجديدة رهن مشيئته وحده . فمنحهم من الامتيازات ماجعلهم أشبه بأصحاب الاقطاعات الواسعة في السودان .

---

(١) جاء في المادة الثالثة من اتفاقية ١٨٩٩ « تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان الى موظف واحد يلقب « حاكم عموم السودان » . ثم جاء في المادة الرابعة من نفس الاتفاقية « القوانين وكافة الأوامر واللوائح التي يكون لها قوة القانون المعمول به ، يجوز سنها أو تحويرها أو نسخها من وقت الى آخر بمنشور من الحاكم العام » .

(٢) مكى شبيكه ، المرجع السالف ، ٣١٢ .

(٣) مكى شبيكه ، المرجع السالف ، ٣١٤ ؛

Macmichael, The Sudan, 105.

لهم كافة السيادة والسلطان على عبادهم من أهالى المديريات ؛ واقتصرت رقابة السلطة المركزية بالخرطوم على استدعاء بعض أولئك الموظفين إلى العاصمة فى فترات معينة لتزويدهم بالارشادات الجديدة ، أو ترسل إليهم عمالا من الادارة المركزية لتلقينهم التعليمات المطلوبة[1] .

تمزيق السودان :

واتضحت أهداف السياسة الادارية الجديدة فى سنة ١٩٢٢ عندما صدر قانون المناطق المقفلة بالســودان ، إذ عمدت الادارة إلى خلق مناطق يحرم على الأجانب والسودانيين كذلك دخولها إلا بإذن من المدير ، وعبّر القانون عن هذه المناطق بإسم « الجهات المقفلة» بمعنى أنه لا يجوز لأى شخص من أهالى السودان أن يدخلها ...... وبمعنى أنه يجوز منع أى شخص من أهالى السودان من دخول تلك الجهات أو البقاء فيها ، بواسطة السكرتير الملـكى أو بواسطه مدير المديرية المختصة » .

وحدد القانون هذه المناطق بما يلى :

١ — مديرية دارفور .

٢ — مديرية بحر الغزال .

٣ — مديرية منجلا .

٤ — السوبات ومركز بيور .

٥ — مايقع من مديريتى حلفا ودنقلا إلى الغرب من مسافة ٣٠ ميــلا من النهر ، بين وادى حلفا والدبة إلى الغرب ، من خط مرسوم إلى الجنوب من الدبة حتى الحد الجنوبى من المديرية .

---

(1) Macmicheal. op, cit, 105 — 108.

٦ — جميع مديرية كردفان ما عدا الجزء الواقع شرق وشمال الخطين الآتيين :

(١) خط مرسوم من أبو حراز إلى الأبيض ، ثم إلى بارا ثم إلى كجمار ثم جبل حراز ومنه شمالا إلى حد المديرية .

(٢) خط مرسوم من أبو حراز إلى بادوك ثم إلى الشركيلة ومنهـا شرقا إلى الحد الشرقى من المديرية .

٧ — جميع مديرية جبال النوبة ، ما عدا الجزء الواقع شرق خط مرسوم من اللاكال ، ومنها شرقا إلى حد المديرية[١] .

والمستعرض لخريطة هذه المناطق التى سن القانون قفلها على الأجانب والسودانيين يرى أنها تضم الجهات التى تشمل جنوب السودان ، أى التى لم تتأصل فيها العروبة بعد ، وكذلك الجهات العريقة فى ميدان العروبة وتقاليدها مثل دار فور وكردفان وجبال النوبة . ذلك أن الإدارة البريطانية استهدفت تمزيق وحدة الوطن السودانى ومنع امتزاج سكانه مع بعضهم بعضا . فهى تريد تربية أبناء الجنوب تربية خاصة ، تجعلهم يجنحون إلى الانفصال عن الوطن السودانى ، ثم تبغى من إبعاد الجهات العربية عن سائر السودان ، إيقاف التيارات الفكرية والحضارية التى تنبعث منها ، وإعداد أبنائها إعدادا يشل تفكيرهم ويبعث فيهم الجمود والعصبية العمياء .

وكشف تقرير كتبته جماعة الفابيان ، وهى تضم فلاسفة حزب العمال البريطانى ومفكريه عن السياسة الانجليزية تجاه جنوب السودان . إذ جاء فى هذا التقرير : « إن مشكلة الجنوب هى أكبر المشاكل فى البلاد . فإن المتعلمين من أبناء الشمال ينظرون إلى فصل الجنوب عنهم نظرة خوف ، لأن فصله يفقدهم الثروة التى يتوقعون اكتشافها فى أراضيه ، والتى يقدرون أن تكون ضمانا لتقدم السودان فى المستقبل . على أن هذه الادعاءات تتضاءل أمام الاعتبارات الأخرى التى تحتم فصل جنوب السودان عن منطقة العرب فى الشمال ، لأنه ينتسب إلى قلب قارة أفريقيا التى تحده جنوبا[٢] » .

---

(1) Sudan Gazette (1922)

(2) The Sudan, the Road Ahead (Eabian Publications) 25.

وبذلك أوضحت السياسة البريطانية أهدافها من قانون المناطق المقفلة ، إذ سوّت بين السوداني الشمالي والأجنبي ، كل منهما لا يستطيع الدخول إلى جنوب السودان إلا بترخيص يحدد مدة الإقامة ، والغرض من الزيارة . فالسوداني الشمالي ممنوع بحكم هذا القانون من الاستيطان الدائم في جنوب السودان ، ويحرم عليه إنشاء مدارس هناك ، وإذا تزوج بامرأة جنوبية فلا يستطيع أخذ أطفاله منها عند عودته إلى بلده . ومنذ سنة ١٩٢٤ ألغيت المحاكم الشرعية من جنوب السودان بعد أن كادت تصل إلى عشرة محاكم . ولم يعد خافيا أن هذه السياسة تهدف إلى فصل الجنوب عن الشمال وحرمانه من الدين الإسلامي وما يصاحبه من انتشار العروبة .

أما سائر جهات السودان الأخرى التي نص القانون على اعتبارها مناطق مغلقة فقدت ميدانا تقوض فيه الإدارة صرح التضامن العربي . ومن ذلك أن السلطات البريطانية شجعت الروح القبليه بين الأهالي ، فاعترفت رسمياً بالنعرة القبلية ، وشددت على الأفراد أن يذكروا أسماء قبائلهم في المكاتبات الرسمية ، مثل الشهادات المدرسية ، ودفاتر المواليد ، وسجلات المحاكم ، واعتبرت هذه الأوراق الرسمية ناقصة مالم يذكر فيها الشخص اسم قبيلته[1] .

وغدا المجتمع السوداني يئن من قانون المناطق المقفلة ، والسموم التي ترتبت عنه . فشعرت المناطق الجنوبية بالوحشة نحو الجهات الشمالية ، وبدأت أعمال التفرقة

---

(١) تكلم أحد المعاصرين ممن شاهد مآسي الاستعمار بصدد إحياء النزعة القبلية ، والنص على ذكر اسم القبيلة في المكاتبات الرسمية فقال ، إنه وزملاءه من طلبة كلية غوردون أحسوا الخطر المدلهم الذي يترتب على هذه السياسة الاستعمارية . ثم أضاف ذلك المعاصر قوله « اتفقنا أن نضرب المسمار الأول في نعش تلك المشكلة البغيضة ألا وهي مشكلة القبائل التي شعرنا بخطورتها ونحن طلاب ، وحاربناها في دفاتر الكلية الرسمية يوم أن طلب منا أن نقيد أجناسنا فأحصيناها فوجدنا فصلا واحداً به ثلاثون طالباً ، عدد قبائلهم بلغ اثنين وعشرين قبيلة » .

أنظر « موت دنيا » ص ٩٠ .

بينهما تحدث أعمالها . فلقن المستعمر أهل الجنوب دروسا إجتماعية سيئة وتعاليم دينية خاطئة تجعلهم دائما يفتقرون إلى الثقة في إخوانهم من الشماليين ، وينظرون إليهم بعين الريبة والخوف . وكانت هذه البذرة السيئة أخطر ما غرسها المستعمر في أرض السودان ، ولا سيما أنه ظل يتعهدها بالرعاية في وقت لم يناقشه فيه أحد الحساب ، حتى اطمأن إلى امتداد جذورها عميقة في النفوس .

وبدأت طلائع هذه السياسة الاستعمارية في إيهام الجنوبيين بأن إخوانهم في الشمال لا يريدون بهم خيرا ، ولا يبغون من الاقامة بينهم غير اختطافهم وجعلهم رقيقا أو خدما عندهم . وأخذ الموظفون البريطانيون — بعد إعداد خاص — يتنقلون بين أرجاء السودان الجنوبي ينشرون هذه الأفكار السامة بين قبائله وجماعاته ، ويستغلون كل ذكرى تاريخية أو حادثة إجتماعية لتأييد وجهة نظرهم ودعايتهم المغرضة . ووقف قانون المناطق المقفلة ستارا حديديا يحول بين السودانيين الشماليين وأشقائهم في الجنوب ، ويمنعهم من الرد على المفتريات الكاذبة التي يهدف أعداء البلاد إلى لصقها بهم .

ثم إن الاستعمار لم يكتف باستغلال قانون المناطق المقفلة في بث روح الفزع والخوف في نفوس الجنوبيين نحو إخوانهم في الشمال ، وإنما عمد إلى إستخدامه كذلك في عزل أولئك الجنوبيين عن مظاهر الحضارة والرقى ، وحرمانهم من الأسباب التي تكفل لهم الانتقال من حياتهم البدائية الساذجة إلى عالم المدنية والعمران . وآتت هذه السياسة ثمارها في خلق مجموعة هائلة من السكان بعيدة في تفكيرها عن بني جلدتها ، ويجد أقرانها من الشماليين سبيل التفاهم معها شاقا عسيرا .

ودعم المستعمر هذه الفوارق الاجتماعية بإطلاق الارساليات المسيحية تجول وتصول في السودان الجنوبي تحت ستار التبشير ، إذ كان القائمون بأمر هذه الجماعات الدينية من الأوربيين أعوانا للمستعمر ، انحرفوا برسالتهم الدينية عن جادة الصواب ، وأهملوا التعاليم المسيحية السامية التي تحث على نشر المحبة بين الجميع . فانغمس

أولئك المبشرون فى رزائل الاستعمار ، وأخفوا أهدافه الخطيرة فى ثياب براقة من الدين جعلت طريقها إلى قلوب السكان البدائيين سهلا ميسورا[١] .

ولم تقلّ الأضرار التى أحدثها قانون المناطق المقفلة فى جنوب السودان عن الآثار السيئة التى خلفها وراءه فى الجهات العريقة فى عروبتها . إذ نجم عن إثارة الروح القبلية وما صاحبها من مشاحنات قبلية قطع أسباب التفاهم بين سائر مناطق السودان الشاسعة ، وجعلها وحدات منفصلة تفتقر إلى الترابط والتضامن . ثم إن هذه العزلة الاجتماعية والفكرية من شأنها تقوية النزعات والميول المحلية ، وتحويلها إلى فوارق إقليمية لها خطرها على وحدة البلاد ، ويصعب إزالتها ، كلما تأصلت مظاهرها وصفاتها .

وعمد المستعمر إلى إستغلال هذه الظواهر التى يمكن أن تترتب على قانون المناطق المقفلة فى دق إسفين هائل ، بصفة خاصة ، بين أقاليم كردفان ودارفور فى الغرب وبين المناطق السهلية التى تحيط بنهر النيل من أرض السودان . وبذلك يعود التنافر والتناحر بين هذه الجهات على نحو ما كانت عليه ، أيام مملكة الفونج وسلطنة الفور[٢] ، ويظل أهلها خاضعين للمستعمر ، بعيدين عن الأخذ بأسباب التضامن ، الذى يعد أساس التطور السياسى والاجتماعى للسودان على مر الزمن .

ولكن هذا الضغط القاسى سرعان ما ولد الانفجار ، إذ أحست البلاد السودانية ضرورة التخلص من الادارة البريطانية حتى تتمكن من استعادة وحدتها والمحافظة على البقية الباقية من مظاهر الحياة الإنسانية فيها .

---

(١) أنظر تفصيل ذلك فى الفصل الرابع من هذا الكتاب ، تحت عنوان « أحداث الجنوب » .

(٢) أنظر : ص ، ١١ ، ١٢ ، من هذا الكتاب لتوضيح المعنى السالف .

الفصل الثالث

الوعي القومي في السودان

طلائع الكفاح

جمعية اللواء الأبيض

من القرائن المشاهدة فى تاريخ السودان الحديث أن كل خطوة خطتها البلاد نحو التحرر والتقدم جاءت نتيجة جهاد مصر لتقويض دعائم الاستعمار البريطانى فى وادى النيل . فبدأت طلائع الكفاح السودانى عندما هبت مصر سنة ١٩١٩ تنادى بطرد الانجليز من ديارها ، إذ ردد السودانيون نداء الحرية الذى انبعث من مصر ، وقام خطباؤهم فى الخرطوم وغيرها من المدن السودانية يبصرون مواطنيهم بالأغلال التى تكبلهم ، ويحثونهم على مساعدة المصريين فى جهادهم الذى هو كفاح من أجل السودان كذلك .

وقاد حركة الكفاح السودانى المبكر الضابط على عبد اللطيف ، الذى لمس بنفسه مساوىء الاستعمار البريطانى فى بلاده ، وقدر تماما صيحة مصر لإبعاد هذا الكابوس عن وادى النيل [١] . فاتخذ من منزله بالخرطوم ندوة يجتمع فيها الشباب المثقف لتبادل الآراء فى مشاكل البلاد ، ودراسة الوسائل والمقترحات التى تؤدى إلى حلها وإزالة مساوئها .

---

(١) ولد على عبد اللطيف سنة ١٨٩٢ بوادى حلفا ، ونال تعليمه الابتدائى فى الخرطوم ، ثم التحق بالمدرسة الحربية فى عام ١٩٠١ ، وبعد أن تخرج سنة ١٩١٤ أخذ يتنقل فى مدارج السلك العسكرى ، واشتهر طوال هذا الوقت بالشهامة والشجاعة ، كما عرف عنه القدرة التامة على التكلم باللغتين العربية والانجليزية . وتجلت صفات الشهامة والإباء عند هذا الضابط الشاب عندما رفض الخضوع لمظاهر الأنفة والكبرياء التى استخدمها البريطانيون فى معاملتهم للسودانيين ، وبدأ يعلم مواطنيه كيفية الاعتزاز بالنفس ، والتضحية فى سبيل الكرامة .

وأجمعت الآراء التي دارت في مجالس هذه الندوة على أن السياسة الانجليزية في السودان هي وحدها أم المصائب والمتاعب . ذلك أن الحكام البريطانيين اعتبروا السودان ضيعة واسعة ، عليها أن تدر لهم الخير العميم ، أما سائر الأهالي من الوطنيين فهم خدم وحشم ، عليهم الكد والكدح في سبيل رفاهية الإدارة البريطانية . فأثقلت السلطات كاهل الأهالي بالضرائب الفادحة واحتكرت تجارة القطن والسكر ، كما اغتصبت أراضي المواطنين بالجزيرة ومنحتها لشركات زراعة القطن الانجليزية .

ثم إن الاستعمار لم يقف عند هذا الحد ، وإنما خلق فوارق اجتماعية بارزة ، فالوظائف الممتازة وقفت حكراً على الانجليز وحدهم الذين اتخذوا من أموال دافعي الضرائب من السودانيين وسيلة لبناء القصور الواسعة الجميلة ، المحاطة بالحدائق الغناء ، التي تضفي على السكن الهادىء الروعة والبهاء . أما الوظائف الصغرى فاختص بها السودانيون أنفسهم ، الذين سدت أمامهم كل السبل للترقي أو مجرد الحلم بحياة منزلية مقبولة .

وفضلا عن ذلك فإن السياسة التعليمية التي رسمتها الهيئات الادارية سياسة ناقصة ، لا تغني ولا تسمن من جوع . فاقتصر التعليم على كلية غوردون ، التي وضعت لها برامج لا تعد إلا أنصاف متعلمين ، لا أمل لهم إلا في وظيفة يكسبون بها قوتهم ، ولا آراء لهم إلا ما لقنتهم إياه هيئة التدريس بهذا المعهد الخاص .

وتردد صدى هذه الآراء في نشرة أصدرها الضابط علي عبد اللطيف في مايو سنة ١٩٢٢ وسماها « مطالب الأمة السودانية » . واستجاب المواطنون لهذا النداء الوطني ، وسرت في البلاد هزة عنيفة ، أخذت توقظها من سباتها العميق . ولكن السلطات الإدارية رأت في هذه النشرة العادية خطراً مدهماً ، وجرأة شديدة يجب معالجتها في حزم وعنف حتى لا يتسع مجالها ويعلو دويها . فألقت القبض على الضابط علي عبد اللطيف وزجت به في السجن بتهمة الخروج على قوانين البلاد وإحداث شغب عام[1] .

(1) Ducan, The Sudan, 137, 138; Mekki Abbas, op. cit. 131

ولكن السجن لم يفت فى عضد هذا الزعيم الشاب، وإنما خرج منه فى ابريل سنة ١٩٢٣ وهو أشد حماسة عن ذى قبل لتحرير وطنه. وغدا على عبد اللطيف بذلك رمز اليقظة السودانية ورسولها الأول. ومما زاد فى عظمة هذا الزعيم السودانى أنه آمن بحرية الوطن السودانى شماله وجنوبه، إذ هو أصلا من قبائل الدنكا بجنوب السودان (١)، على حين تغذى ثقافيا من منابع العروبة بالشمال. فجمع فى نفسه روحا وثابة عالية تستمد مقوماتها من التعاون الوثيق الذى يربط شقى البلاد رغم حواجز الاستعمار.

وتجدد نشاط السودانيين بعد خروج زعيمهم من السجن، فتوالت اجتماعاتهم علنا وسرا، حتى اتفقوا فى مايو سنة ١٩٢٤ على تأليف جمعية « اللواء الأبيض » للحصول على مطالب البلاد بالطرق السلمية المشروعة. وتكونت لهذه الجمعية لجنة تنفيذية من على عبد اللطيف رئيساً، وعبيد الحاج سكرتيرا، ومن عدد كبير من الأعضاء، منهم صالح عبد القادر، وحسن شريف، وحسن صالح، وعلى ملاسى ثم انضم إليهم الشيخ عمر دفع الله التاجر بأم درمان إذ ذاك، ومحمد المهدى نجل الخليفة التعايشى، وعرفات عبد الله (٢).

وكان معظم أولئك الأعضاء الذين انضموا إلى جمعية اللواء الأبيض ممن يعملون فى مصلحة التلغرافات، ومن المشهود لهم بالوطنية الصادقة والاخلاص التام لنصرة قضية البلاد. فاستغلوا طبيعة عملهم، وقاموا بنقل أنباء الجمعية إلى سائر الجهات، وكذلك نشر أخبار حركات رجال التحرير فى وقت كانت فيه الصحافة السودانية مكممة، وعلى حين لا يسمح للصحافة المصرية بالدخول إلى البلاد. وترتب على ذلك وجود رباط قوى بين مقر جمعية اللواء الأبيض الرئيسى بالخرطوم وبين سائر فروعها فى المدن الكبرى مثل بورسودان والأبيض وواد مدنى وحلفا، وغيرها من الفروع التى قامت فى المدن القاصية مثل الفاشر وتالودى.

---

(١) Mekki Abbas, op. cit. 173.

(٢) عبد الله حسين، تاريخ السودان، ج ٢، ص ٢٣٢، ٢٣٣

ولكن الإدارة الحكومية فزعت من هذا النشاط الواسع ، وبدأت تسكيل الضربات للجمعية ، فشردت الموظفين من أعضائها فى سائر الجهات النائية ، حتى ينفرط شملهم ويضعف تعاونهم ، على حين بدأت تراقب حركات الأعضاء الآخرين وتضيق عليهم الخناق . وترتب على هذه الأعمال التعسفية قيام مظاهرات تعبر عن استياء المواطنين لما نال أعضاء الجمعية من اضطهاد ، وتمادى بعزيز السودان . وكانت أخطر هذه المظاهرات ما حدث فى ١٧ يونيو بالخرطوم ، وفى ١٩ يونيو كذلك بأم درمان ، إذ عبر المواطنون فيهما عن آرائهم بصراحة ، ونددوا فى عنف بالسلطات الاستعمارية[1] .

ولم يقتصر عمل الأعضاء على المظاهرات فحسب ، وإنما عمدوا إلى تدعيم جمعيتهم رغم ما نالها من أذى . فاتخذوا فى اليوم الثالث والعشرين من شهر يونيو ، أى عقب المظاهرات بوقت قصير ، علما يعبر عن برنامجهم ويجمع شملهم ، وكان عبارة عن قطعة قماش بيضاء عليها خريطة نهر النيل ، وفى جانبها الأيمن الهلال ، وفى الركن الآخر كلمة « إلى الأمام » . وانضوى عدد كبير من المواطنين تحت هذه الراية ، التى أعلنت مولد الكفاح السودانى المنظم ، فبلغ عدد أعضاء جمعية اللواء الأبيض نحو ألفين من خيرة المثقفين ، ومن المؤمنين بحرية وادى النيل .

وأخذت الجمعية بعد ذلك تتصل بسائر أفراد الشعب ، وتلقنهم مبادئهـــا وأهدافها ، وأعدت لذلك منشورات توزع على الأهالى ، جاءت آية فى الحماسة

---

(١) كانت مظاهرة أم درمان عنوانا على الإخاء السودانى المصرى ، وعنوانا على أمل السودان الكبير فى مصر . إذ توفى فى يوم ١٩ يونيو سنة ١٩٢٤ مأمور أم درمان المصرى ، وخرج الأهالى فى جمع غفير لتشييع جنازته . وبعد دفن الفقيد ، تقدم أحد المصريين وقال إن هذا الرجل لو مات بين ذويه وأبناء جلدته لما لقى مثل هذا التشييع وهذا التكريم . ثم صرخ فى النفوس ذكرى مصر ، وقام الشيخ عمر دفع الله من كبار تجار أم درمان وأحد أعضاء جمعية اللواء الأبيض وهتف قائلا « أيها الناس ، من كان يؤمن بالله ورسوله واليوم الآخر فليهتف معى : فلتحيا مصر ولتسقط بريطانيا .. ورددها ثلاثا والجماهير من ورائه يدوى صوتها كقصف الرعد ، ثم زحفت الجماهير بعد ذلك فى مظاهرة سلمية هاتفة ضد البريطانيين وإدارتهم فى البلاد . (أنظر مجلة « هنا أم درمان » ، عدد ممتاز ، فبراير ١٩٥٦) .

والوطنية . ثم لم يلبث هذا النشاط السياسى أن امتد من الخرطوم إلى بورسودان ، إذ قاد على ملاسى فى هذه المدينة مظاهرة من الأهالى ، لإعلان السخط على الاستعمار ثم ألقى خطابا وطنيا رائعاً ، تجلت فيه شدة إعان السودانيين بمطالبهم وتعلقهم بجمعية اللواء الأبيض .

ولكن الإدارة البريطانية بالسودان رأت أن تبطش فى عنف بهذه الجمعية التى علا صوتها ، واشتد ساعدها . فقبضت على رئيسها وأعضائها البارزين ، وقدمتهم للمحاكمة فى شهر يوليو سنة ١٩٢٤ بتهمة التآمر على قلب نظام الحكم . وبذلك تعرض قادة حركة التحرير السودانى إلى أول امتحان عسير ، إذ حكم على الرئيس على عبد اللطيف بالسجن ثلاث سنوات ، وأدين على ملاسى قائد مظاهرة بور سودان بالسجن ست سنوات ، أما سائر الأعضاء فحكم عليهم بمدد مختلفة تتراوح ما بين السنة والستة أشهر سجنا(١) .

وكانت هذه الأحكام قاسية وجائرة ، استهدفت منها السلطات الحكومية تكميم أفواه الأحرار السودانيين ، وكبت تفكيرهم فى أعماق السجون . ولكن النواة التى غرستها جمعية اللواء الأبيض لم تمت ، وإنما تعهدها الشباب المثقف بالرعاية ، حتى حمل لواء الحرية من بعد على عبد اللطيف طلبة المدرسة الحربية بالخرطوم .

اضراب المدرسة الحربية بالخرطوم

أدت معارضة الحكومة لجمعية اللواء الأبيض ، وإلقاء أعضائها فى السجون إلى اشتداد الوعى القومى فى البلاد . فهبت الطبقات المثقفة تنادى بحياة زعيم السودان على عبد اللطيف ، وخرجت فى مظاهرات سلمية معلنة سخطها على وأد أول جمعية لتحرير البلاد . وساهم طلبة المدرسة الحربية بالخرطوم مع مواطنيهم فى إبداء شعورهم ضد التعسف الاستعمارى ، فخرجوا فى الشهر التالى لاعتقال على عبد اللطيف ، أى فى شهر أغسطس سنة ١٩٢٤ بمظاهرة مسلحة ، وطافوا شوارع العاصمة ، بين إعجاب المواطنين ومظاهر الحماسة الشديدة .

(١) عبد الله حسين ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ٢٣٣ .

وعندما علمت السلطات الرسمية بهذه المظاهرة بادرت بإرسال قوة انجليزية حاصرت المدرسة، على حين خرجت قوة انجليزية أخرى تتعقب المتظاهرين . وبعد انتهاء موكب الطلبة، عادوا إلى مدرستهم حيث وجدوا أبوابها مغلقة فى وجوههم، ولكنهم استطاعوا الدخول بعد أن هددوا القوة الانجليزية المحاصرة لمدرستهم، وحملوها على الانسحاب . ثم بدأ الطلبة يتحصنون داخل المدرسة استعدادا للطوارىء .

وكانت مستودعات الذخيرة بالمدرسة مليئة بالعتاد الحربى ، مما جعل الطلبة فى موقف قوى . فاضطرت السلطات الاستعمارية إلى استخدام وسائل الخداع والخيانة ، إذ لجأت إلى أولياء أمور الطلبة ، لحملهم على تسليم أسلحة المدرسة وعتادها ، بعد أن تعهدت لأولئك الآباء بعدم إنزال أى سوء بأبنائهم . ولكن بعد أن أجاب الطلبة رجاء آبائهم ، بادرت السلطات البريطانية باعتقالهم فى المدرسة ثم نقلت سبعة من تلامذة الصفوف الأحرار إلى سجن قسم الأشغال بخرطوم بحرى ، على حين ألقت بستة طلبة آخرين من زعماء المظاهرة فى سجون العاصمة .

على أن طلبة المدرسة استمروا فى تضامنهم مع إخوانهم المعتقلين ، وتابعوا إضرابهم عن الدراسة عشرين يوما . فاضطرت السلطات إلى نقلهم فى باخرتين نيليتين، رستا وسط مجرى النيل الأزرق بعيدا عن الشاطىء ، قبالة كلية غوردون. ولكن الطلبة لم يستسلموا لليأس أو القنوط ، وإنما تمادوا فى حماستهم حتى اضطرت السلطات أخيرا إلى نقلهم فى منتصف شهر سبتمبر إلى السجن العام بخرطوم بحرى تمهيدا لمحاكمتهم . وفى ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٤ انعقدت المحكمة ، وأدين بعض الطلبة بالسجن لمدة ستة أعوام ، على حين أفرج عن البعض الآخر دون محاكمة .

وعاملت الحكومة الطلبة المسجونين معاملة سيئة ، فأودعتهم « سجن كوبر[1] » مع المجرمين ، وطبقت عليهم لائحة السجون ، من حيث إعطائهم

---

(١) كوبر اسم رجل انجليزى تولى إدارة سجن خرطوم بحرى . واشتهر بالقوة والجبروت، حتى لصق اسمه بهذا السجن وغدا علما عليه .

الخبز الردىء والطعام السيء ولذا أضرب الطلبة عن هذا الطعام ، واحتجوا على المعاملة القاسية ، وطالبوا بطعام أشبه بما كان يقدم لهم أيام الاعتقال . ولكن إدارة السجن رفضت طلبهم ، وزادت الأغلال الحديدية فى أرجلهم عقابا لهم .

ثم رأت إدارة السجن أن تتمادى فى إذلال أولئك الطلبة الأحرار ، بأن تضع الأغلال فى أيديهم كذلك . ولذا اضطر الطلبة إلى الثورة داخل السجن ، فكسروا الأبواب الخشبية بواسطة الجرادل الموجودة فى دورات المياه ، وخرجوا إلى فناء السجن ، حيث انضم إليهم سائر المعتقلين والمسجونين السياسيين . ولكن قوة انجليزية حضرت على عجل ، وحاصرت السجن ، فاضطر الطلبة إلى الاعتصام بورش السجن ومتابعة المقاومة . وعمدوا فى هذه الفترة العصيبة إلى مخزن علف البهائم ، وأخذوا ما به من الذرة ، وصنعوا منه « بليلة » كانت غذاءهم الوحيد لمدة تسعة أيام[1] .

وثار الرأى العام السودانى احتجاجا على سوء معاملة أولئك الطلبة ، ولكن دون جدوى . ثم إن إدارة السجن أصرت على منع أى طعام يرسله الآباء أو غيرهم إلى أبنائهم ، إذ أرسل الجيش المصرى إحدى عرباته تحمل بعض الغذاء إلى أولئك الطلبة السجناء ، ولكن القوة الانجليزية المحاصرة للسجن صادرت العربة ، وضيقت الخناق على هؤلاء الطلبة الأحرار .

ورغم هذه التصرفات القاسية ظل الطلبة على مقاومتهم ، حتى علموا إذ ذاك بمقتل السردار ، وما صاحب هذا الحادث من حمل القوات المصرية على الانسحاب من السودان . إذ دب اليأس فى نفوس الطلبة ، واستسلموا فى إباء للقوة الغاشمة . وعندئذ شكلت السلطات البريطانية محكمة غير عادية أعادت النظر فى قضية المسجونين جميعا . فشددت أحكام الإدانة على الطلبة ، بتكليفهم مثلا نقل الأتربة والمواد البرازية ، كما أعيدت محاكمة أعضاء جمعية اللواء الأبيض لاشتراكهم مع الطلبة فى ثورتهم داخل السجن . فحكم على الرئيس على عبد اللطيف بسبع

---

(١) عبد الله حسين ، المرجع السابق ، ج ، ص ٢٣٤ ، ٢٣٥ .

سنوات أخرى مضافة إلى الثلاث السنوات التى سبق أن أدين بها ، وشددت أيضا مدد العقوبة على سائر أعضاء الجمعية من المسجونين[١] .

جمعية الاتحاد السودانى

ولما تعرض أعضاء جمعية اللواء الأبيض إلى الاضطهاد والاعتقال ، تكونت جمعية الاتحاد السودانى[٢] فى أغسطس سنة ١٩٢٤ لمتابعة الجهاد فى سبيل تحرير البلاد . وتولى رئاسة هذه الجمعية أحمد أمين المصرى ، ومن عضوية الضباط السودانيين بالمعاش . وسارت هذه الجمعية على نهج جمعية اللواء الأبيض ، وذلك بطبع المنشورات وتوزيعها على المواطنين لتبصرتهم بمساوىء الاستعمار البريطانى . ولكن سرعان ما أدركت الحكومة خطورة هذه الجمعية الجديدة ، فألقت القبض على رئيسها وسائر الأعضاء البارزين ، ثم قدمتهم إلى المحاكمة . فأدين أحمد أمين بالسجن سبع سنوات ، على حين شرد باقى الأعضاء فى أقاصى البلاد . وخفت بذلك أصوات دعاة التحرر فى السودان ، وأصبحوا بين سجين ومعتقل ومنفى فى بلاد نائية .

---

(١) نقل الضابط على عبد اللطيف الى مصر فى مايو سنة ١٩٣٨ ليعالج من ارتجاج فى المخ بسبب ضربة أصابها به أحد زملائه من المساجين السياسيين ، وتوفى إلى رحمة الله فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٨ . أما عبيد الحاج فظل فى السجن حيث بلغت مدد العقوبة التى أدين بها تسعة عشر عاما ، وانتقل الى جوار ربه ، وهو فى السجن سنة ١٩٣٢ م .

(٢) هناك رأى يذهب إلى أن هذه الجمعية نشأت فى أواخر عام ١٩٢١ أى قبل جمعية اللواء الأبيض ، وتم تشكيلها فى منتصف سنة ١٩٢٢ . وكانت منذ بدايتها جمعية سرية ، أجاد المشرفون عليها إخفاء اسماء اعضائها حتى لا يتعرضوا لأذى الحكومة . وينسب تشكيلها وتنظيم سريتها الى عبيد الحاج الأمين ، ونفر من أصدقائه . وبدأوا نشاطهم السياسى بلصق منشورات ثورية على الجدران تحمل تنديدا بالسياسة الانجليزية . ثم انضم كثير من أعضاء هذه الجمعية مثل عبيد الحاج الأمين الى جمعية اللواء الأبيض بعد تكوينها ، وتعرضوا للأذى والاضطهاد الذى لحق بأعضاء هذه الجمعية الجديدة . أما سائر اعضاء جمعية الاتحاد السودانى فظلوا يعملون سرا ، وقاموا بنشاط واسع فى جمع التبرعات لأسر المعتقلين من أعضاء جمعية اللواء الأبيض ولكن هذه السرية التامة لم تمكن الجمعية من العيش طويلا ، وانتهى عهدها بعد تشريد جمعية اللواء الأبيض بوقت قصير .

انظر « صحيفة الرأى العام » السودانية — عدد ٣٢٨ ، بمناسبة استقلال السودان ، صدر فى ٣١ مارس ١٩٥٦ .

وساعد الإدارة على تكميم أفواه الأحرار فى السودان ، ومنعهم من تجديد نشاطهم حادث مقتل السردار سيرلى ستاك ، حاكم عام السودان إذ ذاك وسردار الجيش المصرى فى نفس الوقت . ففى يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، أى فى صبيحة اليوم التالى لإعلان طلبة المدرسة الحربية للعصيان فى سجن « كوبر » أطلق مجهولون النار على السردار سيرلى ستاك وهو خارج من وزارة الحربية بالقاهرة ولقى حتفه إثر هذا الحادث .

وأهاج مقتل السردار ممثل الاحتلال البريطانى فى مصر ، وهو اللورد اللنبى ، الذى استغل هذا الحادث لخدمة المآرب الاستعمارية فى السودان ، إذ خرج فى موكب حربى فى مساء ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ قاصدا مقر رئاسة الحكومة المصرية ، وقدم لها أعجب إنذار عرفه التاريخ ، فلم يكتف اللورد اللنبى بطلب تعويض قدره نصف مليون جنيه من مصر ، وإنما رأى انتهاز هذا التوتر السياسى وقتل حركة التحرير فى السودان .

وعمد اللورد اللنبى إلى تحقيق هذا الهدف الأخير بأن أقحم فى إنذاره إلى مصر هذين الشرطين : الأول ، أن تصدر الحكومة المصرية فى خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى من السودان . والثانى أن تبلغ المصلحة المختصة فى مصر بأن حكومة السودان (البريطانية) ستزيد مساحة الأطيان التى تزرع فى أرض الجزيرة بالسودان من ٣٠٠٠٠ فدان إلى عدد غير محدود .

وكشف هذا الانذار البريطانى عن الأهداف الحقيقية ، والنوايا الخفية التى أعدتها انجلترا لتحقيق مآربها فى السودان . ذلك أن حادث مقتل السردار يخص مصر وحدها ، ولا داعى مطلقا لاستغلاله فى الضغط على حركة التحرير والوعى السودانى - ولكن بريطانيا كانت تتوق إلى هذه الثغرة للتدخل فى إدارة السودان بشكل سافر ، وشل التحالف القائم بين الجهاد السودانى والمصرى . إذ أزعجها

التعاون الوثيق بين قادة التحرير فى مصر والسودان ، واستفاد الزعماء السودانيين على ضباط الجيش المصرى فى القاهرة بأصواتهم ضد الاستعمار البريطانى .

ولذا وجدت انجلترا فى إبعاد الفرق المصرية عن السودان سبيلا لإضعاف الجهاد السودانى ، وطريقة تمكنها من الانفراد فى البطش بزعماء هذا الجهاد . ثم إن إبعاد النفوذ المصرى عن السودان يؤدى إلى إضعاف الروح العربية التى بدأت تستيقظ ، والتى أخذت تذكر الأهالى بمساوىء العملاء الإنجليز من أمثال بيكر وغوردون. فكانت الأغانى الوطنية والأناشيد السودانية تجد فى اللغة العربية متنفسا للتعبير عن أحاسيس الناس ومشاعرهم ، وتربى الجيل الناشىء على الوطنية وحب البلاد .

وفضلا عن ذلك فإن انجلترا كانت تخشى عودة الجيش المصرى إلى السودان وما يترتب على ذلك من إعادة قصة الكشف عن المطامع البريطانية فى قارة أفريقيا. فرأت فى حادثة مقتل السردار الفرصة السانحة لإبعاد هذا الشبح المصرى الذى وقف لها من قبل بالمرصاد ، ولتستطيع القيام وحدها بتحقيق مشاريعها فى قارة أفريقيا على حساب السودان .

أما عن زيادة الأراضى الزراعية فى السودان ، فاستهدفت انجلترا من إقحامها فى الإنذار إزعاج الحكومة المصرية ، وتهديدها بسحب كميات كبيرة من المياه ، وقتل النشاط الزراعى فى مصر . وبرهنت الأحداث التى تلت هذا الانذار على أن التهديد بمياه النيل كان أعظم خطوة أدت إلى دفع حركة التحرير السودانية إلى الأمام ، وحصولها على معونات لا حد لها من مصر ، على عكس ما توقع الانجليز من ابتعاد المصريين عن السودانيين وتسليمهم وخضوعهم للقوة . إذ أدركت السلطات المصرية أن بريطانيا تريد أن تنفس جرثومة خطيرة بينها وبين السودانيين ، بخلق مشكلة فى مياه النيل ، واستغلالها فى التفرقة بين هذين القطرين الشقيقين .

ولذا اتخذت مصر شعارها منذ هذا الانذار ، وهو العمل بكافة الطرق على إخراج الانجليز من السودان ، ومد يد المعونة إلى المكافحين من أهل هذه البلاد مهما كلفها ذلك من جهد ومال ، إذ رأت أن ذلك هو السبيل الوحيد للمحافظة

على روح الإخاء والمحبة بينها وبين السودان ، وقتل كل دسيسة إستعمارية تدخل للتفرقة بينهما .

ثم انتهت أحداث الانذار البريطاني برفض الحكومة المصرية ، التي تولاها إذ ذاك سعد زغلول ، إخلاء السودان ، وقدمت إستقالتها إحتجاجا على هذه المطالب البريطانية الخطيرة . ولكن الإحتلال الانجليزي في مصر ، شكل وزارة أخرى من صنعه وإخراجه ، وسخرها في إصدار الأوامر إلى الفرق المصرية ، بالسودان لمغادرة البلاد .

وفي نوفمبر سنة ١٩٢٤ وصلت فعلا هذه الأوامر إلى القوات المصرية بالسودان، وأصبح الموقف في البلاد خطيرا جداً . ذلك أن الضباط السودانيين في الجيش المصري رأوا عدم إطاعة هذه الأوامر ، ونادوا بعودتهم إلى مصر مع إخوانهم من الضباط المصريين إذا أصرت السلطات البريطانية على تنفيذ مطامعها وأهدافها . ولذا أصبح أولئك الضباط السودانيون حملة شعلة الكفاح السوداني في هذه المرحلة المبكرة من تاريخ السودان السياسي ، والأمناء على رسالة زعيمهم الأول الضابط علي عبد اللطيف .

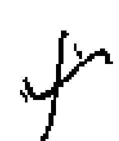
واتفق قادة هذه الحركة السودانية على تعبئة وحدات الجيش السوداني بجميع جنوده وضباطه ، والسير في موكب حربي يخترق شارع غوردون ، والاتجاه إلى ثكنات الجيش المصري في خرطوم بحري لمشاركة المصريين في كل خطوة يتخذونها . وبدأ الركب العسكري السوداني تحركه يوم الخميس ٢٧ نوفمبر ، وعلى رأسه من الضباط سليمان محمد ، وعبد الفضيل الماس وحسن فضل المولى وعلى البنا وثابت عبد الرحيم .

وبلغ عدد هذه القوة السودانية مائة وعشرين جنديا ، كلهم إيمان بحق بلادهم، وكلهم إخلاص في تعاونهم مع المصريين . ولكن الجيش الانجليزي تصدى لهم بالقرب من كوبري خرطوم بحري ، وصمم على إعادتهم إلى ثكناتهم . ورفض الجنود السودانيون إطاعة هذه الأوامر الجائرة ، وصمموا على تنفيذ أغراضهم .

ولما بدأ الانجليز بإطلاق النار ، فأجابهم السودانيون بالمثل ، ودارت رحى معركة عنيفة استمرت زهاء أربعة وعشرين ساعة .

وكان النصر بادىء الأمر حليف السودانيين ، حيث أنزلوا بالقوة الانجليزية خسائر فادحة . ولكن السلطات البريطانية عززت جيشها بحيث أصبح من الكثرة والعتاد مالا طاقة به للقوة السودانية الصغيرة . ولذا سرعان ما استشهد في المركة الضابط عبد الفضيل الماس ، مملئا إراقة دمه غذاء لشجرة الحرية في السودان ، وتدعيا لفروعها الباسقة الممتدة إلى سماء مصر . ثم انتهت المعركة أخيرا بالقبض على باقي الضباط السودانيين بعد أن فرغت منهم الذخيرة ، وضربوا أروع الأمثلة على شهامة السوداني ورفضه للضيم .

وتمادى الاستعمار في بطشه ، فأعدم سليمان محمد وحسن فضل المولى وثابت عبد الرحيم ، على حين حكم بالسجن خمسة عشر عاما على الضابط على البنا[1] . وتحدت بذلك حركة الجهاد السودانية بعد أن أطاح البريطانيون برؤوس قادتها العسكريين ، على نحو مافعلوه من قبل برؤوسها السياسية أمثال على عبد اللطيف وعبيد الحاج الأمين .



الوعى السياسى

مؤتمر الخريجين :

دخلت مرحلة الكفاح السودانى فى دورها الثانى بعد جلاء الجيوش المصرية عن البلاد ، إذ حمل لواء هذا الجهاد الطبقة المثقفة من خريجى المدارس السودانية والمصرية ، التى تشبعت بتعاليم على عبد اللطيف وغيره من زعماء حركة التحرير الأولى . ولكن ظلت أصوات هذه الجماعات المثقفة خافتة حتى أتاحت لها الظروف العالمية الاتصال بمصر ، والاستناد إليها مرة أخرى فى مواجهة الاستعمار البريطانى .

---

(١) أنظر الحركة الوطنية فى السودان (الرسالة الثانية التى أصدرها الاستاذ اسماعيل الأزهرى فى اول مارس سنة ١٩٤٧) .

وكان هذا العامل العالمي هو ظهور مقدمات الحرب العظمى الثانية ، واقتراب نذر تلك الحرب من حدود السودان ، إذ هاجمت إيطاليا الحبشة سنة ١٩٣٥ م واستولت عليها ، ثم أصبحت تهدد بلاد السودان ، وتتطلع إلى التهام المناطق المجاورة منه . فسارعت انجلترا إلى عقد اتفاقية سنة ١٩٣٦ م مع مصر ، وسمحت لها بمقتضى ذلك بعودة بعض فرق جيشها إلى السودان . واستهدفت انجلترا من هذه الخطوة استخدام الجيوش المصرية فى صد الزحف الإيطالى المنتظر عن السودان، واستغلال اسم مصر مرة أخرى فى الاحتفاظ بالسودان بعيـــدا عن المطامع الأوروبية .

وحرصت انجلترا على ألا تمكن الجيش المصرى العائد إلى السودان من الاتصال بالزعماء الأحرار فى البلاد ، أو مناصرتهم فى جهادهم على نحو ماسبق فى الحوادث الماضية . فجعلت الحاكم العام البريطانى هو المشرف على الفرق المصرية والإنجليزية بالسودان ، كما وضعت نظاما لمراقبة الضباط المصريين مراقبة تامة فى حركاتهم وسكناتهم . ثم عززت الإدارة البريطانية بالسودان قبضتها على البلاد حتى لايفلت منها زمام الموقف بعد عودة الجيش المصرى ، فجعلت للمدير الإنجليزى فى السودان ، نائبا له انجليزيا كذلك ، حتى إذا غاب أحدهما عن مقر عمله لسبب من الأسباب ظلت المديرية أو « المعقل » ، كما سماها شيخ الاستعمار البريطانى ماك مايكل « فى يد بريطانية أمينة ، تمنعـــه من التردى فى غمار الحركة الوطنية[1] » .

على أن مصر رأت فى عودة جيشها سبيلا للأخذ بيد السودانيين ، وطريقا يفتح أمامهم باب الأمل والعمل على التحرر من الطغيان البريطانى . فلم تأبه بهذه العراقيل التى وضعتها حكومة البلاد البريطانية لمنع الجيش المصرى من أداء واجبه كاملا نحو السودانيين ، وجاهدت قدر طاقتها على أن تستفيد من عودة الجيش فى منع الإنجليز من التمادى فى تحقيق مآربهم فى السودان. وكشفت مصر

(1) Macmichael, The Sudan, 105.

فى وضوح عن هذه النوايا الطيبة عندما أعلنت فى معاهدة ١٩٣٦ أن غايتها من الاشتراك فى إدارة السودان ، هو العمل على « رفاهية السودانيين[1] » .

وجاء هذا الإعلان المصرى الصغير فى مبناه ، الكبير فى معناه ، بمثابة دعوة إلى السودانيين لطرد اليأس والقنوط ، وتجديد النشاط والجهاد فى سبيل تحرير بلادهم . واستجابت الطبقات المثقفة فى البلاد فملا للنداء المصرى ، وبدأت تجتمع وتتلاق ، وتناقش وتدرس الوسائل التى تكفل لهم أداء واجبهم نحو الوطن . وفى صيف ١٩٣٧م راودتهم فكرة عقد مجتمع عام يضم شملهم[2] للوصول إلى رأى سليم بخصوص النهوض بالبلاد وتحريرها .

وتحمس المثقفون جميعا لهذه الفكرة الجليلة بدون استثناء ، وأقبلوا يتدارسونها حتى اتفقوا فى فبراير سنة ١٩٣٨ على تشكيل هيئة تمثلهم جميعا ، وأطلقوا عليها اسم « مؤتمر الخريجين[3] » . وولدت هذه الهيئة ميلاداً مشرقاً ، إذ سجل ألف وستمائة شخص من المثقفين أسماءهم فى هذا المؤتمر ، الذى أصبح أمل البلاد فى المطالبة بحقوقها ، كما حضر الاجتماع الأول له نحو ألف ومائة وثمانين عضوا ، مما ينهض دليلا على شدة إحساس أولئك المواطنين بواجبهم ، وإيمانهم بالقضية التى اجتمعوا من أجلها .

واستهل المؤتمر أولى جلساته بانتخاب لجنة دائمة تتكون من ستين عضوا للاشراف على الأعمال والقرارات التى يتخذها . ثم انتخبت هذه اللجنة الدائمة

---

(١) معاهدة سنة ١٩٣٦ ، المادة الرابعة ؛

G. E. kirk. A Short History of The Middle East (1952), 172

(2) Ducan, op. cit, 189, 190

(٣) سبق تكوين هذا المؤتمر محاولات عديدة من الطبقة المثقفة فى البلاد لتكوين ناد يضمهم . واستطاع المثقفون فى العاصمة أن يؤسسوا لهم مكانا فى أم درمان عرف باسم « نادى الخريجين » لأنه اقتصر على الأشخاص الذين أتموا تعليمهم فى معاهد العاصمة ، وأهمها كلية غوردون . وأسندت رئاسة هذا النادى إلى مستر سيمسون مدير الكلية السالفة . ولكن عندما اشتد الوعى القومى رأى المثقفون تكوين هيئة عامه تضم الخريجين جميعا فى سائر أنحاء البلاد ، وتضطلع بإصلاح شئون الأهالى الاجتماعية والسياسية . ومن هذه الفكرة نبتت هيئة « مؤتمر الخريجين » المذكور فى النص السالف .

بدورها ستة عشر عضوا من بينها ليكونوا الهيئة التنفيذية التى تعبر عن شخصية هذا المؤتمر . وبعد أن انتهت الجلسة الأولى لمؤتمر الخريجين ، بدأت الهيئة التنفيذية تعمل على الاتصال بالحكومة لتخبرها بميلاد هذه الشخصية الجديدة فى أسرة السودان ، ولتبلغها القرارات التى اتخذها الأعضاء .

وفى ٢ مايو بعث سكرتير المؤتمر ، وهو السيد اسماعيل الأزهرى ، بخطاب إلى السكرتير الإدارى يذكر فيه طريقة تشكيل اللجنة التنفيذية ، ويبين له الأهداف التى اتخذها المؤتمر برنامجا له . وجاء فى هذا الخطاب أن المؤتمر يهدف إلى تحقيق أمرين :

١ — رفع مستوى الشعب الاجتماعى بتنظيم وسائل التعاون بين شتى طبقاته وبغير ذلك من الأساليب التى تكفل له المعيشة الراضية .

٢ — الاشتراك مع الحكومة فى مناقشة المسائل التى تهم البلاد ، وتزويدها بالآراء التى تنير لها السبيل فى رسم خطتها إزاء هذه المسائل[1] .

ثم أوضح الخطاب أيضا فى عبارات رقيقة أن المؤتمر لا يهدف بذلك إلا إلى الصالح العام ، وأنه لا يبغى مطلقا عرقلة الأداة الحكومية أو الاعتداء على اختصاصاتها . ولكن برغم هذا كله ، جاء رد السكرتير الإدارى[2] على مؤتمر الخريجين مخيبا للآمال . إذ أشار الرد إلى أن الإدارة أخذت علما بوجود المؤتمر ، وأنها تعتبر ما جاء فى خطاب السيد الأزهرى تعبيرا شخصيا عن آراء أعضاء المؤتمر الذين لا يمثلون — فى نظرها — بأية حال من الأحوال الشعب السودانى ، ولا يصح لهم التكلم باسمه .

وبذلك هدم رد السكرتير الإدارى الأغراض الحقيقية التى استهدفها الخريجون من تشكيل هيئة عامة تضمهم . وركدت أعمال المؤتمر فعلا بعد ذلك ، وأصبح

(1) Ducan, op. cit, 191, 192.

(٢) ساعد الحاكم العام فى إدارة السودان ثلاثة أشخاص بريطانيين يحمل كل منهم لقب سكرتير ، ويختص الأول بالإدارة والثانى بالمالية والثالث بالقضاء . وجرى العرف على أن السكرتير الادارى هو نائب الحاكم العام فى تصريف المهام المختلفة .

أعضاؤه عاجزين عن السير قدما نحو تحقيق أهداف البلاد . وظلت حالة الركود حتى سنة ١٩٤٠ عندما بعثت مصر فى هذا المؤتمر من روحها وساعدته على أداء رسالته . إذ زار السيد على ماهر السودان فى ذلك العام ، وأعد له أعضاء مؤتمر الخريجين حفلة شاى ، ألقى فيها الخطباء عدة كلمات أوضحوا فيها افتقارهم إلى المساعدات المالية ، التى تساعدهم على بلوغ أهدافهم الاجتماعية . وفى ختام الحفل طالب زعماء المؤتمر من مصر أن تمدهم بالمعونة[1] وأشاروا إلى أنهم يعلقون عليها الكثير من الآمال ، بعد أن شلت الإدارة جهودهم وأعمالهم .

وجاء اتجاه مؤتمر الخريجين إلى مصر حدا فاصلا فى علاقة الادارة البريطانية به ، إذ أدركت أن هذه الهيئة لها خطرها الاجتماعى والسياسى ، وأنه من الخطأ التهاون فى تقديرها أو التقليل من شأنها . فانقلبت السلطات الحكومية من سياسة التجاهل إلى سياسة العنف ، وألقت بأعضائه من الموظفين إلى المدن النائية عقابا لهم على نشاطهم السياسى ، على حين راقبت فى حذر تام سائر الأعضاء المقيمين بالخرطوم .

ولكن مؤتمر الخريجين لم يستسلم لليأس ، ودأب على متابعة رسالته فى خدمة البلاد وحفظ حقوقها . ورأى المؤتمر سنة ١٩٤٢ أى أثناء نشوب الحرب العالمية الثانية أن يتقدم بمذكرة للحاكم العام للسودان ، يشرح فيها الأمانى القومية للبلاد ، ويطالب بالعمل على تنفيذها ، وجاء فى هذه المذكرة التاريخية ما يأتى :

« يتشرف مؤتمر الخريجين العام بأن يرفع إلى معاليكم بصفتكم ممثلين لحكومتى صاحبى الجلالة المذكرة التالية التى تعبر عن مطالب الشعب السودانى فى الوقت الحاضر ... راجيا أن تجد التقدير الذى تستحقه والترحيب الذى يطمع فيه ، وهو بعد واثق من أنها تعبر تعبيرا صادقا عن ميول وأمانى هذه البلاد .

١ — إصدار تصريح مشترك فى أقرب فرصة ممكنة من الحكومتين الانجليزية والمصرية بمنح السودان بحدوده الجغرافية حق تقرير مصيره بعد الحرب مباشرة ،

---

(1) Ducan, op. cit, 193, 194.

لإحاطة ذلك الحق بكل الضمانات التي تكفل حرية التعبير عن ذلك الحق في حرية تامة ، كما تكفل للسودانيين الحق في تكييف الحقوق الطبيعية مع مصر باتفاق خاص بين الشعبين المصري والسوداني .

٢ — تأسيس هيئة تمثيلية من السودانيين لإقرار الميزانية والقوانين .

٣ — تأسيس مجلس أعلى للتعليم أغلبيته من السودانيين وتخصيص ما لا يقل عن ١٢٪ من الميزانية للتعليم .

٤ — فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية .

٥ — إلغاء قوانين المناطق المقفولة ، ورفع قيود الاتجار والانتقال عن السودانيين داخل السودان .

٦ — وضع تشريع بتحديد الجنسية السودانية .

٧ — وقف الهجرة إلى السودان فيما عدا ما قررته المعاهدة الانجليزية المصرية .

٨ — عدم تجديد عقد الشركة الزراعية .

٩ — تطبيق مبدأ الرفاهية والأولوية في الوظائف وذلك :

(أ) بإعطاء السودانيين فرصة الاشتراك الفعلي في الحكم بتعيين سودانيين في وظائف ذات مسئولية سياسية في جميع فروع الحكومة الرئيسية .

(ب) قصر الوظائف على السودانيين ، أما المناصب التي تدعو الضرورة لملئها بغير السودانيين فتملأ بعقود محدودة الأجل يتدرب في أثنائها سودانيون لملئها في نهاية المدة .

١٠ — تمكين السودانيين من استثمار موارد البلاد التجارية والزراعية والصناعية .

١٢ — وقف الاعانات لمدارس الارساليات وتوحيد برامج التعليم فى الشمال والجنوب(١) .

وجاءت هذه المذكرة عنوانا على صحة فهم أعضاء مؤتمر الخريجين لأحوال بلادهم ، وما يكفل لها الهناء والرقى . إذ أكدت المذكرة حرص السودانيين على بقاء المودة والإخاء مع الشعب المصرى ، وأن يترك لهما وحدهما تنظيم علاقاتهما دون تدخل مفسد من الجانب البريطانى . ثم إن سائر المطالب التى تضمنتها المذكرة تعتبر صدى للمفاسد التى أحس بها المواطنون ، والتى شلت سائر المرافق بالبلاد . وبذلك اكتسب مؤتمر الخريجين بهذه المذكرة صفة صحيحة تخول له التحدث باسم الشعب السودانى فى وقت ليست فيه أية سلطة رسمية تمثل هذا الشعب ، وتحافظ على حقوقه وسلطانه .

ولكن هذه الصراحة التامة التى اتصفت بها مذكرة مؤتمر الخريجين ، والطابع الشعبى الذى اكتسبته هذه الهيئة المثقفة أقلقت بال الاستعمار ، وأطاحت بصوابه وتفكيره الهادىء . إذ رد السير دوجلاس نيوبولد السكرتير الادارى على هذه المذكرة رداً قاسياً ، كشف عن أن الادارة البريطانية قد فقدت صوابها ، وأنها ترتعد خوفا من التأييد الشعبى الذى لصق بمؤتمر الخريجين . وجاء فى رد ذلك السكرتير الادارى على أعضاء مؤتمر الخريجين ما يلى :

« كلفنى صاحب المعالى الحاكم العام أن أبلغكم أنه اطلع على مذكرتكم المؤرخة ٣ إبريل ١٩٤٢ . ويلاحظ معاليه أن الكثير من مطالبكم المدونة بها يمس مباشرة مركز السودان السياسى ودستوره ... وحكومة السودان ليست مستعدة لأن تبحث أمر تنقيح ذلك الدستور مع أية مجموعة من الأشخاص ، إلا أنه إذا قررت الدولتان المتعاقدتان (أى انجلترا ومصر) فى أى وقت إعادة النظر فى الاتفاقية أو المعاهدة ، فحكومة السودان تأمل أن تستشير الرأى السودانى

---

(١) أنظر مضمون هذه الوثيقة فى كتاب Mekki Abbas, Sudan Question ، وصحيفة الرأى العام (السودانية) عدد ٣٢٨٤ — مارس ١٩٥٦ .

المشول ، ولكن لا يمكن لحكومة السودان أن تعطى وعدا إلى أية مجموعة من الأشخاص باسم الدولتين المتعاقدتين ولا باسمها هى .

وزيادة على ذلك ... أن مؤتمر الخريجين بدعواه تمثيل جميع السودانيين وبمحاولة تحويل صفته إلى هيئة سياسية وطنيه ، ليس فقط يستحيل عليه أن يحتفظ بالتعاون الحكومى ، بل ان يكون له أمل فى استمرار اعتراف الحكومة به . هذا وإن المؤتمر بتقديمه المذكرة التى هى موضوع هذا الخطاب ... قد فقد ثقة الحكومة ولا يمكن أن تعود إلا إذا أعاد تنظيم شئونه بحيث تكون الحكومة واثقة من انه يحترم رغباتها ويلاحظ إنذاراتها[1] (ا) .

ولهذه الأسباب التى دونتها آنفا يجد صاحب المعالى الحاكم العام أنه ليس فى استطاعته أن يقبل هذه المذكرة، وهى لذلك مردودة إليكم .... ونهائياأنه يتحتم على الحكومة أن تصر على أن يحصر المؤتمر نفسه فى الشئون الداخلية ، وأن يقلع عن أى دعوى صريحة أوضمنية فى تمثيل البلاد تمثيلاعاما ، وأنها ستصر على ذلك» .

وهكذا أكدت الإدارة البريطانيـــة فى ردها على مطالب مؤتمر الخريجين إنكارها له الدفاع عن حقوق البلاد أو المطالبة بها ، واعتبرته أداة من أدواتها الإدارية خاضعة لمشيئتها وكذلك لإنذاراتها وتهديداتها .

تعضيد النفوذ الدينى للأمانى القومية

المرغنية :

تعرض مؤتمر الخريجين إلى هزة عنيفة بعد رفض السير دوجلاس نيوبولد المطالبة ، ذلك أن الحكومة جهدت على بث الفرقة فى صفوف أعضاء المؤتمر لإضعاف جبهتهم وشل تعاونهم . وبدت بوادر الانشقاق والخلاف فعلا فى الصفوف عندما نادى بعض الأعضاء بالتمسك التام بمطالب المؤتمر كما جاء فى المذكرة التى

---

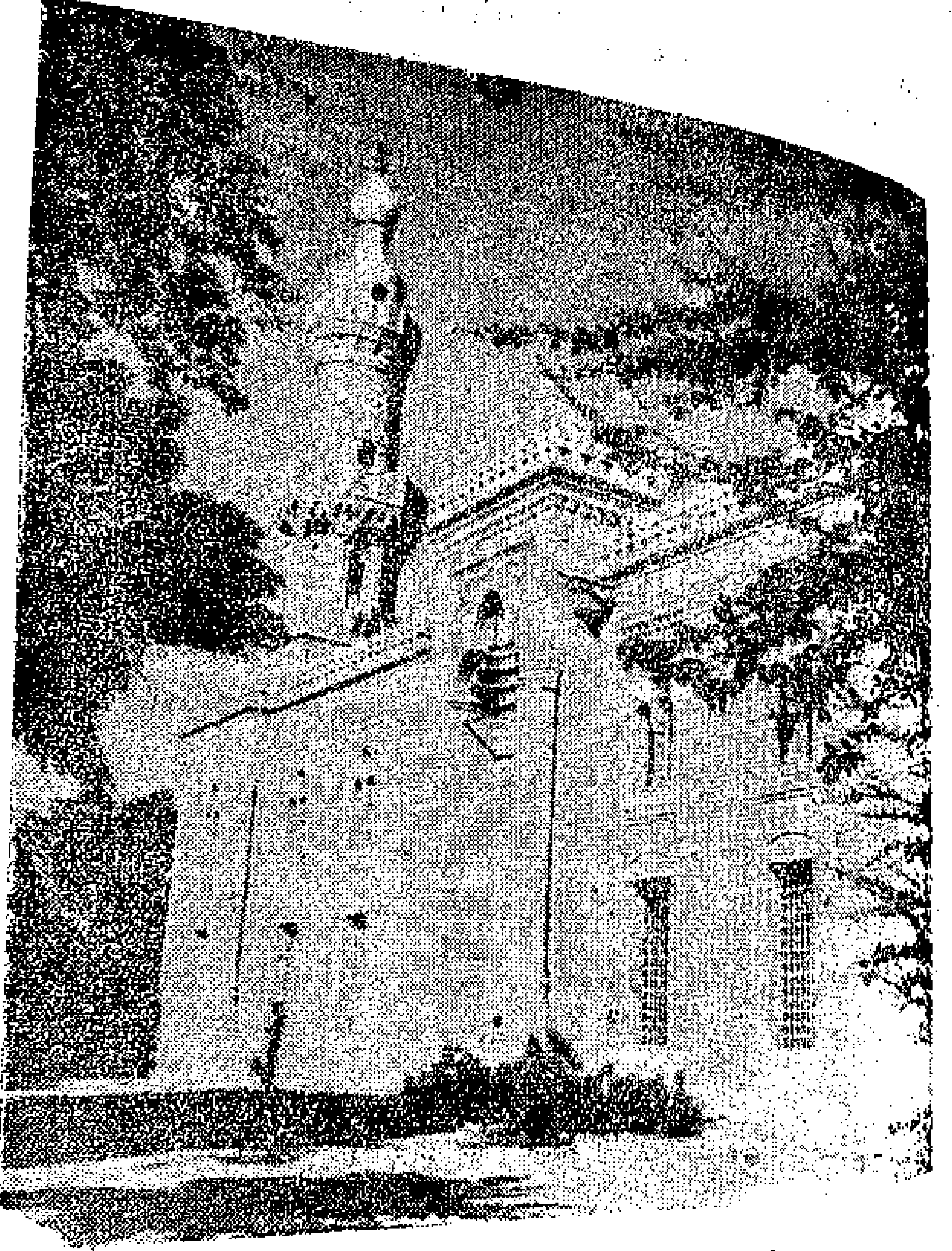
(١) صحيفة الرأى العام السودانية (العدد السالف الذكر) .

سبق أن تقدم بها ، والعمل على تحقيقها بكافة الوسائل ، على حين جنح البعض الآخر إلى مهادنة الادارة ، ورأى إعتناق سياسة التحايل والمرونة لتنفيذ مطالب البلاد .

وكاد هذا الانقسام فى الرأى يودى بوحدة المؤتمر ، ويهدد صرح بنيانه ، لولا أن تداركت رجال الطبقة المثقفة فى هذا الوقت العصيب البيوت الدينية فى السودان ، واتجهت إلى مؤازرتهم فى جهادهم من أجل تحرير البلاد . وكان زعماء هذه البيوت الدينية منصرفين حتى ذلك الوقت إلى شئون طوائفهم ، يفقهونها فى الدين ويرسمون لها سبيل الهداية والرشاد ، مؤثرين الابتعاد عن المسائل السياسية أو الانغماس فى تياراتها . واشتهر من هذه البيوت الدينية الميرغنية والمهدية ، اللتان أصبحتا قوتين هامتين فى البلاد فى الوقت الذى حـــدثت فيه الأزمة السالفة فى مؤتمر الخريجين . وقد بادرتا فى ذلك الوقت العصيب باحتضان أعضـاء هذا المؤتمر ، ومساعدتهم على الخروج من أزمتهم ، وتشجيعهم على خدمة مصالح البلاد .

ولم يكن عجبا أن يمتزج النفوذ الدينى بنشاط الطبقة المثقفة فى سهولة ويسر وبانسجام تام . ذلك أن الأهداف السامية التى عمد المؤتمر إلى تحقيقها ، وإنقاذ البلاد من وطأة الاستعمار قربت بين سائر أبناء الوطن السودانى على اختلاف مشاربهم ، دينية كانت أم دنيوية . ثم إن الجماعات الدينية لم تجد فى أداء رسالتها الجديدة فى ميدان السياسة صعوبة أو شيئا غريبا عنها ؛ فهى لم تكن بمعزل تام عن الأهالى وآلامهم ، وإنما أدركت مساوئهم الاجتماعية ، ومتاعبهم السياسية أثناء أداء رسالتها الدينية .

والمعروف أن الطوائف الدينية بالسودان لم تقصر نشاطها على مسائل الدين وإرشاد الناس إلى مناسكه وطقوسه فحسب ، وإنما أسهمت فى تنظيم حياتهم الاجتماعية ، وإعدادهم لما يكفل لهم عيشة راضية هنية . فانتشروا فى سائر أرجاء البلاد ، يعاونون الناس على حل مشاكلهم المتعلقة بالأسرة أو حقوق الجيرة ، إلى غير ذلك من النواحى التى لا تختلف كثيراً عما استهدفته الطبقة المثقفة من أعضاء مؤتمر الخريجين ، وما نادوا به من آراء إجتماعية للأخذ بين الشعب السودانى .



أحد المساجد الكبرى فى العاصمة السودانية

ـه

ـت تدمر

ـوقف المهدية

/العالم الإسلامي والعر

وتعتبر الميرغنية نموذجاً لهذا النوع من النشاط الدينى فى السودان ، ومؤسس هذه الطائفة هو « محمد عثمان الأميرغنى » الذى بدأ دعوته فى النوبة منذ سنة ١٨٣٦ م . واشتهر بالتقوى والورع ، واجتذب بذلك كثيراً من الأتباع .

ثم انتقل بعد ذلك إلى كردفان ودعا أهلها أيضا إلى الدخول فى طريقته ، ولقى نجاحاً عظيما فى تلك الجهات حتى كثر عدد أتباعه . واتجه بعد ذلك أيضاً إلى سنار حيث اتخذ من القبائل المحيطة بها ميداناً لنشر تعاليمه[1] .

ونجحت دعوة محمد عثمان فى شرق السودان نجاحاً عظيما بسبب كثرة القبائل العربية هناك . ومما ساعد على تأصل جذور طريقة الميرغنية فى هذه الجهات أن محمد عثمان تزوج من هذه القبائل العربية وغدا له أنصار متحمسون لطريقته وتعاليمها، وأسس فى ذلك الوقت مدينة الختمية فى منطقة كسلا ، وغدت المقر الرئيسى للحركة التى نسبت إليه ، والتى عرفت أيضاً باسم الختمية نسبه إلى المدينة السالفة.

وجاء نجاح هذه الحركة الدينية دليلا قاطعاً على تأصل العروبة فى السودان وما يلازمها من شدة التمسك بالإسلام بين الأهالى . ثم أن تدعيم نفوذ الميرغنية ساعد السودانيين على مقاومة أعمال غوردون التى استهدف منها القضاء على الإسلام والعروبة فى بلادهم .

والسيد على الميرغنى هو الزعيم الحالى لطائفة الختمية[2] . وخص هذا السيد بتأييده قادة السياسة منذ سنة ١٩٣٠ . ثم أن طائفة الختمية عضدت الطبقة المثقفة ، الإجما عندما شردت السلطات البريطانية فى السودان بعض أعضاء مؤتمر الخريجين البلاد ، يماوبر

غير ذلك من النواحم

مؤتمر الخريجين ، ،

(1) Arnold, The Preaching of Islam.

(2) The Religious Confraternities (February

سنة ١٩٤٢ ، إذ وقفت إلى جانب حزب الأشقاء الذى صارت إليه مقاليد السلطة العليا فى هذا المؤتمر ، وآزرته فى جهاده لتحرير السودان عن طريق التعاون مع مصر .

وترتب على ذلك ازدياد المخاوف عند السلطات الاستعمارية ، ولا سيما أن السيد على الميرغنى يعتبر زعيم البلاد الروحى ، ولتوجيهاته أثر بعيد فى مجريات الأحداث . فعمدت الحكومة إلى خلق قوى أخرى تناوىء الميرغنية وتهد من كيانها . ولكن هذه المحاولات الاستعمارية تحطمت أمام قوة أوتاد تلك الطائفة الدينية ، وصلابة عود زعيمها ومرشدها الروحى . ومن ثم دأبت الختمية على مناصرة الأحزاب الاتحادية ، وعملت جاهدة فى نفس الوقت على تدعيم جذور الإسلام والعروبة فى السودان .

المهدية :

وفى الوقت الذى شجعت فيه الميرغنية رجال السياسة فى السودان بدأت المهدية تستيقظ من ثباتها ، لتؤدى رسالتها فى خدمة الحركة السياسية والوعى القومى بالبلاد . وكان نهوض المهدية حدثا هاما فى تاريخ السودان ، وعنوانا على الروح الثقية الكامنة عند أهل البلاد . إذ دأب الاستعمار البريطانى على مراقبة أتباع المهدى ، المعروفين باسم الأنصار منذ استرجاع السودان ، لعلمه بقوتهم وعدم خضوعهم للضيم . فشتتت الإدارة زعماء المهدية فى أرجاء البلاد ، وقمعت فى عنف على كل حركة قد تحدثهم نفسهم للقيام بها .

ويرجع الفضل فى يقظة المهدية إلى السيد عبد الرحمن ، الذى جاهد جهادا شاقا فى سبيل متابعة الرسالة التى تلقاها عن والده المهدى العظيم . فكان فى صدر حياته مثالا للشباب الكافح ، المتحلى بالصبر وقوة الجلد . ولكن مجهوداته ظلت تتعثر رغم ما أظهره من نشاط بسبب قسوة الرقابة الاستعمارية . وظل موقف المهدية راكدا حتى قامت الحرب العظمى الأولى سنة ١٩١٤ .

وحدث بعطالع هذه الحرب تغير فى موقف بريطانيا إزاء العالم الإسلامى والعربى

الذى يكون السودان جزءا هاما منه . إذ انضمت تركيا صاحبة السيادة القديمة على العالم العربى إلى جانب ألمانيا ، وغدت بذلك فى صفوف أعداء انجلترا وحلفائها، ورأت تركيا أن تتوسل باسم الدين الإسلامى إلى محاربة انجلترا ، وتقض مضجعها فى البلاد الإسلامية التى احتلها ، مثل مصر والسودان والهند . فأعلنت غداة دخولها الحرب أنها فى جهاد مقدس ضد الانجليز ، الذين انتهكوا حرمة العالم الإسلامى ، وسيطروا على أهم بقاع فيه[1]

واخذت تركيا بعد ذلك تتصل بكبار رجال الدين فى البلاد الإسلامية ، ولاسيما فى الجهات الخاضعة للنفوذ البريطانى لتحصل منهم على تصديق بإعلان الجهاد المقدس وإلهاب الحماسة الدينية فى نفوس الأهالى . ولكن بريطانيا لم تقف مكتوفة الأيدى امام هذه الدعوة التركية الخطيرة ، وبدأت بدورها تعمل على إفساد إعلان الجهاد . فأخذت تتصل بقادة العالم الإسلامى والعربى ، تذكرهم بمساوى الأتراك أيام سيادتهم القديمة عليهم ، وتعدد لهم أعمال القسوة والعنف التى أنزلتها الإدارة العثمانية بإخوانهم وبنى جلدتهم .

ولم تكتف انجلترا بذلك وإنما عمدت إلى التودد إلى رجال الدين وكسبهم إلى جانبها . فأخذ الحكام البريطانيون يستدعون قادة الفكر والدين فى البلاد الإسلامية ، يشرحون لهم خطأ إعلان تركيا للحرب المقدسة ، ويبينون لهم كذلك أن هذا العمل التركى خدعة لا ينال المسلمون من ورائها إلا الضرر البالغ . وفى غمرة هذه السياسة البريطانية الجديدة ، اتصل حاكم عام السودان بالسيد عبد الرحمن المهدى ، وشرح له وجهة نظر بلاده .

وبذلك اضطرت الإدارة البريطانية فى السودان إلى الاعتراف بوجود المهدية ممثلة فى شخص السيد عبد الرحمن . ثم سمحت له بعد ذلك بالذهاب إلى أرض الجزيرة حيث يكثر اتباعه وينتشر نفوذه ، إمعانا منها فى كسبه إلى جانبها[2] . ولكن

---

(1) G. Antonius, The Arab Awakening (1945), 135, 136.

(2) Ducan, op cit, 174 ; jackson, H. C., The Fighting Sudanese (1954), 32 — 36.

السيد عبد الرحمن المهدى استغل هذا الموقف فى بعث الحياة من جديد بين أتباعه ، وتجديد روح الأمل فى نفوسهم . فأخذ يوجههم إلى التعاليم الدينية الصحيحة ، ويذكرهم بماضيهم التليد فى العروبة والاسلام .

ثم إن السيد عبد الرحمن المهدى عمد إلى تدعيم مصادر ثروته الزراعية التى انتزعها منه الاستعمار ، فاهتم بفلاحة أرضه واستغلالها بما يعود على السودان بالانتعاش الاقتصادى ، حتى غدت له مكانة كبرى فى الميدان الاقتصادى بالبلاد . وكرس هذا الزعيم الدينى ما ناله من رخاء مادى فى خدمة قضية السودان ، ولاسيما أن تحسن موقفه جاء سنة ١٩٣٠ م ، أى إبان قيام الوعى القومى بين الطبقات المثقفة ، واتجاهها إلى القوى الدينية أملا فى الحصول منها على ما يشد أزرها .

وظهر نشاط السيد عبد الرحمن المهدى جليا خلال سنة ١٩٤٢ ، التى نبتت فيها بوادر الانشقاق بين صفوف أعضاء مؤتمر الخريجين . فشمل بعطفه وتشجيعه قادة الأحزاب السياسية[1] ، وأخذ يوجههم إلى ما فيه الصالح العام . وخص السيد عبد الرحمن بتأييده حزب الأمة الذى نشأ فى فبراير سنة ١٩٤٥ م ، أى بعد وقوع الانشقاق الفعلى فى مؤتمر الخريجين . ونادى هذا الحزب باستقلال السودان مع احتفاظه بالصداقة مع مصر وانجلترا .

ومنذئذ بدأت المهدية تتبوأ مكانتها القديمة فى تسيير دفة الأحداث فى السودان ، وتشارك فى توجيه قادة البلاد إلى ما يحقق المطالب القومية . وظهر هذا النشاط الجديد للمهدية واضحا بفضل التأييد السياسى والاقتصادى الذى قدمه السيد عبد الرحمن لأقطاب السياسة السودانية فى شتى المناسبات .

وبذلك امتزجت البيوت الدينية مع قادة الحرية فى السودان لتحقيق أهداف البلاد ، الخاصة بالاستقلال والتخلص من ربقة الاستعمار البريطانى . ولم ينفصم عرى هذا التعاون برغم الدسائس الاستعمارية التى اتخذت من اختلاف أساليب الأحزاب السياسية وبرامجها وسيلة لنشر الأراجيف والترهات حول البيوت الدينية

(1) Trimingham, Islam in the Sudan (1949), 161, 162.

تارة ، وحول علاقة قادة حركة التحرير بهذه البيوت تارة أخرى .

المخدرات الدستورية

المجلس الاستشاري :

عمدت الادارة البريطانية بالسودان إلى القضاء على هذا التشكل الشعبي ، وبث الفرقة في صفوف قادته . ورأت أن ذلك لايتم إلا بخلق جبهة تناوئ الطبقة المثقفة في البلاد والتي أصبح لها خطرها منذ ضمهم « مؤتمر الخريجين » . فاتجهت الأساليب الاستعمارية إلى إحياء سلطان مشايخ القبائل السودانية ، وخلق هيئة تضمهم ، أطلقوا عليها اسم « المجلس الاستشاري لشمال السودان » للحد من شوكة مؤتمر الخريجين

وقاطع أعضاء مؤتمر الخريجين هذا الاتجاه الاستعماري ، الذي حمل منذ البداية راية التفرقة بين شمال السودان وجنوبه . إذا اختص المجلس الاستشاري بالسودان الشمالي ، يتكون من مشايخ القبائل به ومن بعض كبار الموظفين السودانيين ، على حين أقصى جنوب السودان عن الاشتراك في هذه الهيئة الاستشاريه ، كأنما هو قسم أجنبي عن الوطن السوداني .

وتم تشكيل المجلس بصورة تجعله أداة في يد الإدارة ، إذ تألف المجلس من ثمانية وعشرين عضوا ، ويرأس الحاكم العام الجلسات ، وفي حالة غيابه ينوب عنه السكرتير الإداري أو المستشار المالي . وكان الأعضاء السودانيون موزعين بحيث يمثل كل مديرية من السودان الشمالي ثلاثة أشخاص ، ثم عين الحاكم العام ثمانية آخرين وفق رأيه الخاص [1] . ووقع الاختيار غالبا على رؤساء المشايخ من « أصحاب اللحى البيضاء » كما نعتهم أعضاء مؤتمر الخريجين ، أي من أولئك البعيدين عن فهم التيارات السياسية في البلاد .

---

(1) The Middle East (a political and economic survay — 1945), 413.

على أن مؤتمر الخريجين ظل عاجزاً عن القضاء على هذه الهيئة برغم مظهرها الناقص . ولم يتجدد أمامه الأمل للكفاح إلا عندما هبت مصر سنة ١٩٤٥ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، تنادى بتعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ م التى انتهت أغراضها ، وأصبحت عبئا ثقيلا على البلاد . إذ رأى أعضاء مؤتمر الخريجين الاستفادة من كفاح مصر وتحطيم الدسائس الاستعمارية وأساليبها[1] .

وأعد المؤتمر فى أغسطس سنة ١٩٤٥ مذكرة طالب فيها بما يأتى :

١ — قيام حكومة سودانية ديمقراطية فى اتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا ، على أن تحدد الحكومة السودانية نوع الاتحاد وأن تقرر على ضوئه نوع التحالف مع بريطانيا .

٢ — تعيين لجنة مشتركة نصفها من الانجليز والمصريين والنصف الآخر من ممثل الطبقة المستنيرة من السودانيين . على أن يتولى المؤتمر تعيين الممثلين السودانيين لوضع مشروع تولى السودانيين مقاليد الحكم فى البلاد فى أقصر وقت ممكن ، بشرط أن تعطى الحكومة لهذه اللجنة كل التسهيلات اللازمة لأداء مهمتها وأن تلتزم بتنفيذ توصياتها .

٣ — إطلاق الحريات العـــامة كحرية الصحافة والاجتماعات والتنقل والتجارة .

الجمعية التشريعية :

واضطرت الادارة البريطانية مرة أخرى إلى إعداد مخدر آخر تعرقل به ظهور الوعى القوى فى السودان ، ويكون مفعوله أقوى من المجلس الاستشارى فى خلق الفرقة بين الصفوف . وتفتقت حيلة الادارة عن تشكيل « الجمعية التشريعية » و« المجلس التنفيذى » لتحقيق مآربها الذاتية . وبلغ السلطات المصرية فى سنة ١٩٤٦ أنباء تشكيل الادارة البريطانية لمؤتمر حكومى ينفذ تعاليمها بخصوص اختيار

---

(1) Report on the administration of the Sudan in 1946. 9,10.

المرشحين المبعوثين السالفتين . فبعثت مصر رسالة تستفسر بها من الحاكم العام للسودان عن صحة هذه الأخبار التي تناقلتها وكالات الأنباء في ذلك الوقت .

وفي ٤ يونيو سنة ١٩٤٦ رد الحاكم العام على رسالة الحكومة المصرية يفيدها « أن حكومة السودان لا تبحث في إنشاء مجلس تشريعي ولا مجلس وزراء في السودان [1] » حيث رأت الادارة البريطانية أن تحقق بذلك الرد أغراضها الحقيقية، إذا استهدفت حرمان مصر من الاطلاع على الخطوات التمهيدية لإعداد الهيئات الدستورية ، حتى يتم خلقها في الصورة التي تريدها . وظهر هذا الخداع عندما أرسل الحاكم العام في السنة التالية لتكذيبه الرسمي مشروع قانون تشكيل الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي إلى الحكومة المصرية للعلم فحسب .

ورغم ذلك التجاهل أقبلت الحكومة المصرية على دراسة ذلك المشروع الذي وصلها ، لعلها تجد فيه شيئا يفيد السودانيين . ولكن سرعان ما تبين للمسئولين المصريين خطورة هذا المشروع بالنسبة للسودانيين ، وابتعاده تماما عن تحقيق أمانيهم الدستورية . وأعدت الحكومة المصرية رداً واضحاً تبين فيه مثالب هذا المشروع وأوجه النقص فيه ، وجاء في ذلك الرد ما يلي :

١ — إن النظام النيابي المقترح لا يفسح المجال لتمثيل السودانيين تمثيلا صحيحا ، وذلك ظاهر من طريقة تشكيل الجمعية التشريعية . فهي تتألف من سبعين عضوا عشرة منهم معينون والباقي منتخبون ، ولكن طريقة الإنتخاب أقرب إلى التعيين ، إذ ترك لحكام الأقاليم تحديد الأشخاص أصحاب الحق في التصويت ، فضلا عن أن الموظفين مسموح لهم بالترشيح للجمعية التشريعية ، وهذا يحمل هدما لمبدأ فصل السلطات . ثم إن الأعضاء الذين يمثلون جنوب السودان يعينهم حكام الأقاليم مما ينفي عنهم صفة التمثيل .

٢ — لا يسمح النظام المقترح بإشراك السودانيين إشراكا فعليا في حكم أنفسهم نظرا للسلطات الضيقة التي خولت للجمعية التشريعية ، ومن ذلك مثلا :

---

(١) السودان (جهوزية مصر) ١٩٥٣ ، ص ١٣٢ .

(ا) رأى الجمعية استشارى محض فى التشريعات التى تقدم لها ، ورفضها لأى مشروع لايسقطه . وإذا قيل فى تعليل ذلك أن السودانيين لم يتدربوا بعد على حكم أنفسهم ، فإن أدنى مراتب التدرج الذاتى يجعل للجمعية الحق فى رفض أى مشروع ، وذلك تدريبا لهم على الاستقلال الفكرى .

(ب) هناك تشريعات لاتنظرها الجمعية إلا بعد نفاذها ، ولاتنظرها إلا فى الدورة العادية التالية لصدور التشريع ، ومن ثم تصبح هذه التشريعات قوانين لارد لها ، فضلا عن أن هناك تشريعات ترى اللجان بعد التشاور مع المجلس التنفيذى عدم عرضها على الجمعية التشريعية بحجة أن وقت الجمعية قصير لايسمح بدراستها ، وبذلك تتعطل أهم وظيفة للجمعية التشريعية وهى إبداء الرأى فى التشريعات قبل نفاذها .

(حـ) أعضاء الجمعية التشريعية لايملكون التقدم مباشرة إلى الجمعية بمشروعات قوانين يقترحونها هم ، وفى ذلك حجر غير مستساغ على حق الأعضاء فى اقتراح القوانين الضرورية لتقدم مواطنيهم .

٣ — الحاكم العام له الحق المطلق فى التصديق على التشريعات وفى رفضها ، فإذا وافقت الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذى معا على تشريع ورفضه الحاكم العام فلامعقب عليه فى ذلك .

٤ — النظام المقترح خلو من مجرد الإشارة إلى الحريات الدستورية ، وهذا أمر جوهرى بالنسبة إلى السودان ، فإن السودانيين فى مقتبل نهضة اجتماعية وسياسية ، ولابد من أن يكفل لهم النظام الذى يعيشون فى ظله احترام الحرية الشخصية وحرية الرأى وحرية العقيدة وحرية الاجتماع وحرية الصحافة . والنص على هذا واجب ضرورى وإلا أصبح النظام المقترح مجرد نوع من الإدارة الخاضعة للسلطة المركزية[1] .

وبذلك أزيح الستار عن المشروع الذى رأت فيه الإدارة البريطانية خيرا عميما

(١) السودان (جورية مصر) ، ص ١٦٥ — ١٦٩ . (مذكرة بنتيجة دراسة الحكومة المصرية لتوصيات مؤتمر إدارة السودان) .

للسودان على حين وجدت مصر فيه خسرانا مبينا . ومما أثبت صدق انتقادات مصر أن مؤتمر الخريجين ، وهو الهيئة المثقفة فى البلاد حرمت من دراسة هذا المشروع كما منعت من قبل من الاشتراك فى إعداده . ولـكن صدر فى ١٩ يونيو سنة ١٩٤٨ قانون الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذى دون مراعاة الانتقادات المصرية . وأطلقت الإدارة البريطانية بذلك لنفسها العنان فى السودان ، ولاسيما أن انجلترا رفضت فى ذلك الوقت تعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ م وتمادت فى امتهانها لحقوق مصر والسودان .

تعطيل استقلال السودان :

وتجلت نوايا انجلترا السيئة نحو السودان ، وامتهانها لـكفاءات أهله أثناء المفاوضات التى دارت بينها وبين مصر لتعديل اتفاقية سنة ١٩٣٦ م . إذ ذكر المفاوض المصرى للجانب البريطانى فى جلسة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٠ أن السودانيين جديرون بتولى شئون بلادهم ، وإنهاء ذلك الحـكم الثنائى الذى استغلته انجلترا لتحقيق مآربها فى السودان . وتـكلم المفاوض المصرى قائلا للمندوبين البريطانيين « إن خمسين عاما من حكمـكم للسودان كافية وفوق الـكفاية لاستقلال البلاد والخلاص من مسئولياتـكم قبل السودانيين ، وإنـكم لاتهدفون ببقاء الحـكم الثنائى إلا استمرار سيادتـكم على السودانيين ، لأنـكم كما صرح رجال السياسة عندكم وكما تصرحون الآن تعتبرون السودان بعيدا عن أن يحكم نفسه بنفسه ، وتشيرون إلى جنوب السودان الذى عملت حكومة السودان على أن يظل على حالته البدائيـة ليكون ذلك من الحجج التى تتذرعون بها لتأخير وصول السودان إلى الحـكم الذاتى أو إلى فصل الجنوب عن الشمال » .

وأعلن المفاوض المصرى عن رأيه فى حل مسألة السودان قائلا : « ونحن نستطيع أن نقارن الآن بين حالة السودان وحالة ليبيا ، فنجد أن السودانيين أكثر تقدما وأهلية للحكم الذاتى من ليبيا التى قررت هيئة الأمم المتحدة تمتعها بالحكم الذاتى ، بل بالاستقلال فى غضون عامين ينتهيان فى سنة ١٩٥٢ م وهذا مقياس دولى يمكن أن نطبقه على السودان ، فإذا حسنت نياتـكم حقا يجب

أن تكون هناك فترة انتقال لاتزيد على عامين تجلون فى خلالها عن السودان ، وتنتهى الإدارة الثنائية » .

ولكن المفاوض البريطانى رد على طلب مصر مبينا بجلاء رأى بلاده عن السودانيين عام ١٩٥٠ — أى قبل توقيع اتفاقية السودان بثلاث سنوات قائلا : « إننا لا نرى أن السودانيين قد نضجوا نضوجا كافيا لحكم أنفسهم على حين أن الليبيين أصبحوا أهلا لذلك .. أما فيما يتعلق بفترة الانتقال فإن تقديرى لها هو عشر سنوات على الأقل ، وهذا تقدير منخفض ، وليس تقديرا مبالغ فيه » .

وعلل الجانب البريطانى عدم موافقته على إنهاء الحكم الذاتى لأنه يتطلب انسحاب الجيوش الإنجليزية قبل ان تنتهى انجلترا من التزاماتها نحو السودان ، وعبر المفاوض البريطانى عن ذلك قائلا : « إن سحب الجيوش الإنجليزية من السودان أمر غير عملى لأن انجلترا مسئولة عن شعب السودان الذى يبلغ ٧٫٥ مليون ، منهم ٢٫٥ مليون من الوثنيين فى الجنوب ، محتاجين الى الحماية الإنجليزية من أهل الشمال الذى يتكلمون اللغة العربية » .

وبذلك كشفت المفاوضات السالفة عن إصرار الاستعمار البريطانى على البقاء فى السودان ، وعن عقلية رجاله فى معالجتهم لمسائل هذه البلاد . فهم يرون فى سنة ١٩٥٢ ، أى بعد سبعين عاما من احتلال السودان والانفراد بإدارته ، أن أهله بعيدون عن ركب الحضارة والمدنية ، وغير جـــديرين بتصريف شئونهم بأنفسهم . وتشدقت أفواه المفاوض البريطانى بهذه الأقوال دون أن يجد غضاضة أو خجلا من الرأى العام العالمى ، إذ كان الضمير الإنسانى يلح على البريطانيين رفع مستوى الجهات المتخلفة من جنوب السودان ، أو السماح لأهل شمال السودان على الأقل فى الاتصـال بإخوانهم الجنوبيين ، باعتبارهم أجـدر الناس على رفع مستواهم وفهم مطالبهم .

على أن هذا الجانب الإنسانى كان بعيداً عن عقلية البريطانيين الذين لم يعرفوا العدالة الاجتماعية فى معاملتهم للشعوب الخاضعة لنيرهم الاستعمارى ، والذين لم يستهدفوا قط خدمة المبادىء المثالية التى نادت بها سائر المنظمات العالمية . ولقد

لم يكن منتظرا من المفاوض البريطانى أن يفهم منطق المصريين ، الدعم بالحجج القوية والأسانيد الصحيحة ، فى الدفاع عن مصالح أشقائهم السودانيين واستخلاص حقوقهم . وكذلك لم يكن عجبا أن يراوغ الجانب البريطانى فى الرد على الحلول العملية التى اقترحها المفاوض المصرى ، وأن يرد عليها فى التواء وتشويه للحقائق .

وتكررت بذلك مرة أخرى تلك القصة الخالدة عن الذئب والحمل ، واتضح أنه شتان بين منطق الحق والعدل وبين منطق الباطل والظلم ، وهيهات أن يلتقيا أو يتقاربا . فالاستعمار يأبى دائما الاستماع إلى صوت الحق ، ويصر على أن يتمادى فى صلفه وعناده ، ولو أدى ذلك إلى وأد الشعوب وكتم أنفاسها . . .

ولكن أخطر ظاهرة كشفت عنها أقوال المفاوض البريطانى ، هو أن الأوربيين من أهل هذا القرن العشرين مازالوا متمسكين بالعنصرية الجنسية ، ومتشبثين بالطائفية الدينية واللغوية للتفرقة بين أبناء البلد الواحد . فلم يجد الاستعمار البريطانى من حجج تدعوه للبقاء فى السودان غير حاجة مليونين ونصف مليون من السودانيين الجنوبيين إلى من يدافع عن دينهم الوثنى ، ويحميهم من اللغة العربية التى يتكلم بها أهل الشمال ! .

ولذا لم يسع مصر الا أن تبصر السودان وأهله بخطورة البريطانيين ومعتقداتهم ، التى مازالت متمسكة بنظرية الرجل الأبيض وكراهيته للعروبة فى السودان . وأرسلت مصر نداءها بذلك ، مدويا فى آذان السودانيين ، فقالت « ألا فليزدد المواطنون فى جنوب الوادى إدراكا وانتباها للأخطار المحيطة بهم وليوحدوا الصفوف لإخراج الانجليز من بلادهم » .

الفصل الرابع

مرحلة الانتقال

الفجر الكاذب

مشروع الحكم الذاتى

جاء إلغاء مصر لمعاهدة سنة ١٩٣٦ مفاجأة كبرى للإدارة البريطانية فى السودان . إذ أدرك الرأى العام السودانى أن بريطانيا وحدها هى التى تحكم البلاد ، وأخذ ينادى بضرورة إنهاء مهزلة الحكم الثنائى ، الذى استغلته انجلترا لمصلحتها الذاتية . ومما زاد الجو السياسى توتراً فى البلاد أن أعضاء الجمعية التشريعية من السودانيين سبق أن تقدموا باقتراح قبل إلغاء المعاهدة المصرية يطلبون فيه من السلطات البريطانية منح البلاد حكما ذاتيا . ولكن الأعضاء البريطانيين فى هذا المجلس قاوموا الطلب السودانى ، وأبوا إجابته إمعاناً فى طغيانهم .

على أن تغير الموقف فى مصر بعد إلغائها لمعاهـــدة ١٩٣٦ أدى إلى إلهاب الحماسة عند السودانيين ، واشتد جهادهم ونشاطهم ضد البريطانيين . ولذا رأت الإدارة البريطانية جرياً على سياسة التسويف التى أجادتها تأليف لجنة فى مارس سنة ١٩٥١ لدراسة الموقف السياسى فى السودان ، ووضع تقرير عن الخطوات التى يمكن أن تبيح للبلاد الحصول على الحكم الذاتى . وتكونت اللجنة من ثلاثة عشر عضواً سودانياً ، عينتهم الإدارة بنفسها بعد أن أبعدت عنهم ممثلى الأحزاب التى رأت أن التعاون مع مصر هو السبيل الوحيد لتحقيق الأمانى السودانية .

ولم يقتصر تشكيل اللجنة عند هـذا الحد ، وإنما أسندت رئاستها إلى قاضى

بريطانى ، لينظم مناقشاتها ويكون بمثابة صمام الأمن الضابط لآمال السودانيين . ثم عين الأستاذ فنست هارلو بجامعة أكسفورد البريطانية مستشاراً قانونياً له يستعصى على السودانيين من أمور سياسية أو فقهية[1]. فأصبح العنصر البريطانى بذلك هو الغالب على تشكيل اللجنة ، وصاحب الكلمة العليا فيها .

ولذا لم يكن منتظرا من هذه اللجنة أن تفهم مطالب البلاد الحقيقية ، لابتعاد الهيئة التنفيذية فيها عن المجتمع السودانى . ثم إن الأعضاء السودانيين أنفسهم برغم اطمئنان الإدارة البريطانية إليهم لم يطيقوا البقاء فى هذه اللجنة طويلا بعد أن تبين لهم زيف المقترحات المقدمة لهم ، وعجزها عن خدمة المصالح السودانية . فقدم ستة منهم استقالاتهم حين دار الجدل حول السلطة العليا للبلاد ، ورأوا إصرار البريطانيين على الاحتفاظ بها وفق هواهم .

وبرغم انفراط عقد هذه اللجنة نظراً لخروج الأعضاء السودانيين منها ، ظل الرئيس البريطانى ومستشاره يعملان على دراسة الموقف ، ثم انفرد القاضى بوضع تقرير ضمنه رأيه الخاص بمنح السودان حكما ذاتياً ، وفق القواعد التى ارتضتها انجلترا ، دون أى اعتبار لمقترحات السودانيين . وفى ٢ أبريل سنة ١٩٥٢ قدم السير جيمس روبرتسون هذا التقرير إلى الجمعية التشريعية تحت إسم مشروع قانون الحكم الذاتى للسودان .[2]

وكان هذا المشروع كالسم فى العسل ، فبينما لوح للسودانيين بمنحهم حكومة وطنية مسئولة أمام برلمان سودانى ، سلبهم فى نفس الوقت الفوائد المنتظرة من الحكم الذاتى ، إذ نص هذا القانون المقترح على تدعيم سلطان الحاكم العام البريطانى ، بأن أعطاه أولا حق الاعتراض على قرارات الوزارة والبرلمان وتعطيلها دون معقب على حكمه ، وثانياً منحه الإشراف المطلق على المديريات الجنوبية الثلاث من دون الحكومة الوطنية المزمع تأليفها ، وأخيراً أجاز للحاكم العام سلطة إعلان

(1) Ducan, op cit, 244, 245.

(2) Ibid, 272, 273 ; John Hyslop, Sudan Story (1952).

الانهيار الدستورى ، واستخدامه سيفا مسلطاً على أهالى البلاد .

ورأت الإدارة البريطانية أن تتعجل إصدار هذا القانون واعتماده من دولتى الحكم الثنائى ، حتى تكسب تدعيم أقدامها فى السودان . وارسلت إلى مصر فى مايو سنة ١٩٥٢ صورة هذا القانون لإقراره . وعزمت انجلترا على تنفيذ هذا القانون سواء شاءت مصر أم لم ترد ، مكررة بذلك قصة خلق الجمعية التشريعية . وكانت مصر تعانى إذ ذاك أسوء فترات الحكم السياسى بسبب التعارض بين أهواء الملك ووزرائه من جهة وبين مطالب الشعب وحقوقه من جهة أخرى .

ولكن شاءت الأقدار أن تقلب كيد الإدارة البريطانية فى السودان رأساً على عقب ، وتنقذ مصر والسودان معاً من دسائس الاستعمار ومفاسده ، إذ قامت فى شهر يوليو ، أى بعد وقت قصير من تقديم القانون البريطانى المقترح إلى الحكومة المصرية ، ثورة الجيش المصرى ، التى هتكت سحب الفجر الكاذب ، وآذنت بشروق شمس الحرية فى سماء وادى النيل .

الثورة المصرية والسودان

العهد الجديد

عندما قامت ثورة جيش مصر فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، تطلع قادة الأحزاب السودانية إلى رجال العهد الجـــديد يتلمسون عندهم الهداية والإرشاد فيما يتعلق بالقانون الذى اقترحته الإدارة البريطانية للحكم الذاتى . وكان قادة الثورة المصرية عند حسن ظن السودانيين ، إذ برهنوا على أنهم أمناء على اليقظة السودانية ، حريصون على تقطيع شباك الاستعمار التى نصبت للقضاء عليها . ذلك أن انجلترا جهدت فى مطلع الثورة المصريه على إقناع السودانيين بفائدة القانون المقترح ، وحثهم على تنفيذه بكافة الطرق .

وتجلت هـذه الأساليب الاستعمارية عند ما قابل السيد عبد الرحمن المهدى فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٥٢ مستر إيدن وزير خارجية انجلترا إذ ذاك . فتحدث

وزير الخارجية إلى السيد المهدى باعتباره من كبار زعماء السودان مبينا مزايا القانون المقترح . ولكن الزعيم السودانى كشف فى إجابته عن مخاوفة من ضغط السلطات البريطانية من أجل تنفيذ القانون المقترح، وقال « هناك محاولات فى السودان ترمى إلى توجيه الرأى العام السودانى توجيهاً سياسياً معيناً[1] »، مشيرا بذلك إلى الدعايات البريطانية المتعددة ، حول الحكم الذاتى .

وذكر السيد عبد الرحمن بعد ذلك انتقاداته على القانون ، الذى يجعل الانتخاب للبرلمان فى كثير من أرجاء البلاد انتخابا غير مباشر ، مما يبيح للسلطات الادارية فرصة التأثير على سير الانتخاب . فقال إنه يأمل « فى اشتراك السودانيين جميعا فى الانتخابات التى يقترحها القانون لمجلس الشيوخ والنواب .... وأن يكون الانتخاب مباشرا ، لأن بعض المواد الخاصة بقانون الانتخابات لا تتيح للشعب إعلان إرادته بصورة صحيحة[2] » .

وأجاب وزير الخارجية على هذه الملاحظات إجابة مخيبة لآمال السودانيين ، إذ قال : « إن الحاكم العام أخبره عن الفوارق العظيمة فى التعليم ، والظروف الأخرى التى تجعل إجراء الانتخاب المباشر أمرا متعذرا حتى فى المديريات الشمالية .... وأنه لا بد من العمل فى هذا الأمر بنصيحة الحاكم العام »[3] . ولذا غادر السيد عبد الرحمن المهدى انجلترا قاصداً مصر ، حيث كان قادة الثورة يدرسون مع زعماء الأحزاب السودانية مستقبل بلادهم .

وبادرت مصر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٢ بإصدار تصريح كشف عن الخير الحقيقى الذى تمده للسودان ، ولتقطع به دابر الدسائس الاستعمارية . وجاء فى هذا البيان « إن مصر التى تؤمن بالحرية ، والتى كانت تعتبر السيادة على وادى النيل فى حدوده للمصريين والسودانيين على السواء بلا تمييز ولا إيثار ، والتى

---

(١) عبد الرحمن على طه ، السودان للسودانين ، ص ٩٤ .
(٢) عبد الرحمن على طه ، المرجع السالف ، ص ٩٤ ، ٩٥ .
(٣) نفس المرجع السالف ، ص ٩٥ .

تؤمن بوحدة السودان لترحب بممارسة أهالى السودان الحكم الذاتى التام، وتصرح بأنها تحتفظ للسودانيين بحقوقهم فى السيادة الشاملة على بلادهم إلى يوم تقرير مصيرهم بأنفسهم، وإذا ما قرروا مصيرهم فى حرية تامة تحترم قرارهم. وإن مصر ترحب على الدوام بصداقة السودان الشقيق، وأخوة السودانيين فى كل صورة يختارونها عند تقرير المصير، وتعمل على التعاون معهم تعاونا قلبيا خالصا فى جميع نواحى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية »[1].

رأى مصر فى الحكم الذاتى

ثم برهنت مصر على صدق إخلاصها للسودان بأن أعدت مذكرة فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٢ بعثت بها إلى الحكومة البريطانية، تبين فيها الوسائل الجدية التى تراها كفيلة بتمكين السودانيين من سيادة بلادهم، وتهيئة الفرص الصالحة للحكم الذاتى. ومن ذلك ما جاء فى هذه المذكرة :

١ — تؤمن الحكومة المصرية إيمانا وطيدا بحق السودانيين فى تقرير مصيرهم، وفى ممارستهم له ممارسة فعلية فى الوقت المناسب وبالضمانات اللازمة.

٢ — ورغبة فى بلوغ هذا الهدف تبدأ على الفور فترة انتقال تستهدف غرضين :

ا — تمكين السودانيين من ممارسة الحكم الذاتى بالكامل،

ب — تهيئة الجو الحر المحايد الذى لا بد من توافره لتقرير المصير.

٣ — ولما كانت فترة الانتقال هى تمهيد لإنهاء الإدارة الثنائية إنهاء فعليا فإن هذه الفترة تعتبر تصفية لهذه الإدارة. وتعلن الحكومة المصرية أن السيادة على السودان يبقى محتفظا بهـــا للسودانيين إبان فترة الانتقال حتى يتم لهم تقرير المصير[2].

(١) عبدالرحمن على طه، نفس المرجع السالف، ص ١٠٤.

(٢) السودان (جمهورية مصر)، ص ٢٩٣، ٢٩٤. أنظر ملحق رقم ١ من هذا الكتاب.

وكفلت مصر بذلك كل حقوق السودانيين فى الإشراف التام على إدارة بلادهم وجعل كلمتهم هى العليا ، ثم أصرت على إبعاد كل الاستثناءات التى نص عليها القانون البريطانى المقترح ، والقضاء على الثغرات التى يمكن للاستعمار الدخول منها لعرقلة نمو السودان وتطوره .

اتفاق الأحزاب السودانية :

ودخلت مصر مع بريطانيا فى مفاوضات لتحديد مستقبل السودان ، وفق القواعد العامة التى جاءت فى المذكرة السالفة[1] . ولكن مصر رأت ألا تكتفى بآرائها ، وإنما عمدت إلى إشراك السودانيين أنفسهم فى رسم مستقبل بلادهم ، لأنهم وحدهم أجدر الناس على فهم مطالبهم وأمانيهم . واعتبرت مصر نفسها بمثابة الأخ الرشيد ، الذى لا يهدف إلا لصيانة حقوق شقيقه السودان ، وانتزاعها من براثن الاستعمار ليصبح مكتمل الشخصية قادراً على التعاون معها فى محيط الجهاد العالمى .

ورأت مصر أن الأحزاب السودانية التى تمثل وجهات نظر البلاد متعددة ومتشعبة ، فمنها الأحزاب التى نادت بالاعتماد على مصر لتحرير السودان مثل حزب الأشقاء ، وحزب الاتحاديين وحزب الأحرار الاتحاديين والجبهة الوطنية وحزب وحدة وادى النيل . فأشارت على هذه الأحزاب بالاتحاد والتضامن ما دامت أهدافها واحدة ، حتى لا يتشتت مجهودها وتضعف وسائلها وإمكانياتها . وقبلت الأحزاب هذه النصيحة واندمجت فعلا فى حزب واحد هو « الحزب الوطنى الاتحادى » ، تولى رئاسته السيد اسماعيل الأزهرى .

ثم عمدت مصر إلى جمع هذا الحزب الجديد مع سائر الأحزاب السودانية الأخرى فى صعيد واحد . فكان هناك حزب الأمة والحزب الجمهورى الاشتراكى والحزب الوطنى ، ولا بد من توحيد كلمتهم كذلك مع الحزب الوطنى الاتحادى حتى تستطيع مصر مواجهة المفاوض البريطانى وهى واثقة تماماً من مطالب السودانيين الحقيقية وأهدافهم . وفى ١٠ يناير سنة ١٩٥٣ نجحت مصر فى عقد اتفاق بين

---

(١) أنظر الملحق رقم (١) .

هذه الأحزاب جميعها ، وسجلته فى وثيقة خطيرة ، غدت أساس مفاوضاتها مع انجلترا .

وأكدت هذه الوثيقة الضمانات التى جاءت فى المذكرة المصرية إلى الحكومة البريطانية بشأن مستقبل السودان ، ثم اشتملت على ضمانات أخرى رأى المفاوض المصرى أن يتسلح بها ليسد الطريق على التواءات الجانب البريطانى ، ومن ذلك ما يلى :

١ - ألا يكون للحاكم العام سلطات خاصة أو استثنائية فيما يختص بجنوب السودان [1] .

٢ - تشكيل لجنة تعاون الحاكم العام أثناء فترة الانتقال ، وتتكون من خمسة أعضاء ، إثنين من السودانيين ، وعضو مصرى وآخر بريطانى وثالث هندى . وتحل هذه اللجنة مجتمعة محل الحاكم العام وقت غيابه برئاسة العضو الهندى المحايد .

٣ - تكون الانتخابات مباشرة فى كل أنحاء السودان ، إذا كان ذلك ممكناً وعملياً ، فتشمل دوائر الانتخاب المباشر جميع أرجاء البلاد ما عدا مديرية بحر الغزال والمديرية الاستوائية ومديرية أعالى النيل ، إذ يكون الانتخاب فيها غير مباشر باستثناء دائرة ياى والدوائر التى تقع فيها واو وجوبا وملاكال ، إذ يكون الانتخاب فيها مباشرا .

وتشكل لجنة من سبعة أعضاء ، ثلاثة منهم سودانيين ، يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته ، ومن عضو مصرى وآخر بريطانى وأمريكى وهندى ، وتكون

(١) كانت الأحزاب السودانية حريصة كل الحرص على ألا يمارس الحاكم العام السلطات الاستثنائية المطلقة التى سبق أن تمتع بها طوال العهود الماضية فيما يختص بمسائل الجنوب . إذ كانت هذه السلطات تهدف إلى فصل الجنوب عن الشمال ، وخشى السودانيون أن تظل أعمال الحاكم العام كما هى لا تتغير أثناء فترة الحكم الذاتى المقبلة . ولذا جاء فى نص إتفاقية الاحزاب تقييد لسلطات الحاكم العام فيما يلى « أى قرار تتخذه اللجنة ويرى الحاكم العام انه يتعارض مع مسئولياته أو أى تشريع أقره البرلمان السودانى ويرى الحاكم العام انه لايتفق ومبدأ ضمان العدالة والمساواة فى معاملة كل سكان المديريات المتخلفة فى السودان يجب أن يرفع للدولتين . على أنه يجب فى كلتا الحالتين أن يصل رد من الحكومتين خلال شهر من الاخطار الرسمى ، ويكون قرار اللجنة أو التشريع الذى أقره البرلمان نافذا إلا إذا اتفقت الحكومتان على خلاف ذلك » .

الرئاسة للعضو الأخير. وعلى هذه اللجنة تعيين لجان فردية لكل دائرة من الدوائر الانتخابية ، وأن تقرر لائحة إجراءاتها ونظام عملها ، حتى تشرف إشرافاً فعلياً على التمهيد للانتخاب وإجرائها فى جو محايد .

٤ — تشكيل لجنة للسودنه لتهيئة الجو الحر المحايد ، وتشكل من عضو مصرى وآخر بريطانى وثلاثة أعضاء سودانيين يختارون من بين خمسة أعضاء يرشحهم رئيس وزراء السودان ، على أن يتم اختيارهم وتعيينهم بموافقة سابقة من لجنة الحاكم العام . وتكون اختصاصات هذه اللجنة ما يلى :

(أ) الإسراع فى سودنة الإدارة والبوليس وقوة دفاع السودان وغير ذلك من الوظائف الحكومية مما يقع منها تأثير على حرية السودانيين .

(ب) تضم اللجنة إليها عضواً أو أكثر وفق ما ترى للعمل بصفة استشارية على ألا يكون له حق التصويت .

٥ — تجلو الجيوش البريطانية والمصرية من السودان قبل إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية للسودان بسنة واحدة على الأقل[١] .

وكانت مصر بعيدة النظر عندما دونت آراء أحزاب السودان فى هذه الوثيقة الهامة ، ودعمتها بالضمانات السالفة . فما كادت المفاوضات المصرية البريطانية تبدأ بشأن السودان ، حتى أخذ المفاوض البريطانى يطالب بالاحتفاظ بسلطات الحاكم العام المطلقة فيما يختص بجنوب السودان ، وكذلك فى حالة الطوارىء فى البلاد . وعلل رأيه قائلا : « إن لنا غرضين فى مسألة الجنوب ، أولها أن نضمن ... القضاء على مخاوف الجنوبيين ، لأن فى تاريخهم الماضى ما يبرر إثارة هذه المخاوف عندهم نحو الشماليين ، وهى مخاوف صحيحة وقائمة فعلا ، أما الغرض الثانى فهو أن نتأكد من أن الجنوب سيمنح الشمال ثقته أثناء فترة الانتقال ... ونقترح أن نوفر بعض الحماية للجنوب[٢] » .

---

(١) كتاب السودان (جمهورية مصر) ص ٢٩٧ — ٢٩٩ . أنظر ملحق رقم ٢ .

(٢) محضر مفاوضات اتفاقية السودان فى التاسع من ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

ولكن المفاوض المصرى واجه الجانب البريطانى بإصرار السودانيين على عدم منح الحاكم العام أية سلطات استثنائية بخصوص الجنوب ، واستطاع أن يقضى على هذه الادعاءات الواهية ، ويحافظ على وحدة البلاد شمالها وجنوبها بفضل وثيقة الأحزاب السالفة . وعبر المفاوض المصرى عن رأيه قائلا « إن من شأن ذكر الجنوب أن يصرف الذهن إلى وجود خط تحديد فاصل .. ولكننا نأمل إذا لم نتعرض لذكره أن تتم الوحدة فى خلال السنوات المحددة لفترة الانتقال ولا شك فى أن مجرد ذكر كلمة « الجنوب » قضاء على فكرة الوحدة[1] » .

أما بخصوص حالة الطوارىء فاشترط الجانب المصرى حصول الحاكم العام على موافقة دولتى الحكم الثنائى فيما يصدره من قرارات فى تلك الأحوال .

ولما عجز المفاوض البريطانى عن الاحتفاظ بسلطات مطلقة للحاكم العام ، رأى أن يعرقل أعمال لجنة السودنة ويحد من اختصاصاتها ، لأن فى ذلك ضمان بقاء الموظفين البريطانيين بالسودان ، وبالتالى بقاء للنفوذ الاستعمارى : واستند الانجليز فى ذلك إلى أن السودانيين يفتقرون إلى الكفاءات المطلوبة لإدارة البلاد ، وأن إخراج الموظفين البريطانيين فيه إهدار وانحلال للحكم . وعبر المفاوض البريطانى عن ذلك قائلا : « إن حكومة جلالة الملكة قد عارضت دائما فى الإسراع بالسودنة لما كانت تراه من وجوب إحلال رفاهية السودانيين المكان الأول . وفى رأيها أن السودانيين لا يريدون الاستغناء عن خدمات رجال الإدارة البريطانيين على أى وجه يؤدى إلى المساس بحسن إدارة السودان[2] » . ولكن هذه الفرية لم تلبث أن حطمها المفاوض المصرى ، الذى بين أن السودانيين جديرون بحكم بلادهم دون مساعدة أجنبية ، فضلا عن أنهم لم يطلبوا مطلقا بقاء الموظفين الإنجليز .

---

(١) محضر الجلسة السابقة من المفاوضات الخاصة باتفاقية السودان — أنظر كتاب السودان ، ص ٣٢٩ .

(٢) محضر مفاوضات اتفاقية السودان ، جلسة يوم الجمعة ٦ فبراير سنة ١٩٥٣ — انظر كتاب السودان ، ص ٣٦٦ .

اتفاقية السودان :

وفى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ انتهت مفاوضات مصر مع انجلترا ، وأبرمت بينهما اتفاقية السودان ، التى جاءت صفحة جديدة فى جهاد مصر لتحرير السودان ، وإيذانا بقيام عهد جديد فى تاريخ السودان . واشتملت هذه الاتفاقية على خمسة عشر مادة كلها تهدف إلى تمكين السودانيين من سيادة بلادهم ، وإبعاد البريطانيين من المراكز التى يمكن أن تعرقل التطور السودانى [١] . إذ نصت الاتفاقية على منح السودانيين كافة الحرية والسلطة المطلقة فى إدارة بلادهم خلال فترة الانتقال ، وشل سلطات الحاكم العام التى يمكن أن تسيء إلى الوحدة السودانية .

وتجلت هذه الفائدة الكبرى التى عادت على السودانيين فى المادة الخامسة من الاتفاقية ، إذ جاء فيها « لما كان الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه إقليما واحدا مبدأً أساسياً للسياسة المشتركة للحكومتين المتعاقدتين ، فقد اتفقتا على ألا يمارس الحاكم العام السلطات المخولة له بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون الحكم الذاتى على أية صورة تتعارض مع هذه السياسة [٢] » . وهذه المادة وحدها جاءت مكسباً عظيما للسودان ، إذ اعترفت فيها انجلترا بوحدة البلاد السودانية ، بعد أن جهدت مراراً وتكراراً لفصل جنوب السودان عن شماله ، ثم إن تقييد سلطات الحاكم

---

(١) انظر نصوص الاتفاقية فى الملحق رقم ٣ بآخر هذا الكتاب .

(٢) ذكرت المادة مائة من قانون الحكم الذاتى مسئوليات خاصة للحاكم العام هى :

ا ـ يكون للحاكم العام مسئولية خاصة ليكفل معاملة جميع سكان مختلف مديريات السودان معاملة منصفة .

ب ـ يجوز للحاكم العام أن يرفض الموافقة على أى مشروع قانون يرى أنه يحدث تأثيرا عكسيا على أداء واجباته ... كما يجوز له من وقت إلى آخر أن يصدر الأوامر التى تبدو له ضرورية لأداء الواجبات المذكورة .

جـ ـ الأمر الصادر من الحاكم العام تكون له قوة القانون .

ولا شك أن هذه السلطات التى تمتع بها الحاكم العام خطيرة ، وكان لابد من تقييدها ، والنص على عدم استخدامها إلا فى الصالح العام ، ولا سيما فيما يتعلق بالمحافظة على وحدة البلاد .

العام ، وإعطاء السيادة للسودانيين أنفسهم فى فترة الانتقال آذنت بانتهاء السيطرة البريطانية ، التى تمثلت فى شخصية الحاكم العام منذ عهد بعيد .

وكان السودانيون أنفسهم بين مصدق ومكذب لما يمكن أن تتمخض منه هذه الاتفاقية . فالسودانيون الذين علقوا آمالهم على مصر ، يحدوهم الأمل فى أن تنفذ الاتفاقية تنفيذاً صحيحاً ، لأنهم آمنوا بأن قادة الثورة المصرية رجال أشداء ، قادرون على الوقوف بالمرصاد للدسائس البريطانية إذا ما امتدت لهدم هذه الاتفاقية . وزاد من إيمانهم أيضاً بنجاح هذه الاتفاقية أنها جاءت ثمرة الكفاح المشترك بين الشعبين المصرى والسودانى ، وأن التعاون بين هذين الشعبين هو السلاح الوحيد الذى يحمى الاتفاقية ونصوصها[1] .

ورأى فريق آخر من السودانيين قبول الاتفاقية بشيء من الحذر ، ذلك أن ماضى بريطانيا فى صياغة الاتفاقات ، ثم هدمها عن طريق ثغرات خفية يجعل هذه الاتفاقية موضع الدراسة والتأمل . وهال هذا النفر من السودانيين أن يُسلم البريطانيون بترك وظائفهم الأساسية فى البلاد وسحب جيوشهم الاستعمارية دون أن يحطموا السودان ومرافقه . ولكن قادة الثورة المصرية آمنوا بأن السبيل الوحيد للقضاء على هذه الهواجس وتنفيذ الاتفاقية تنفيذا سليما هو الدأب على مساعدة السودانيين ، وحث الأحزاب السودانية على تدعيم تضامنها ووحدتها . فظلوا ساهرين على حقوق السودان ، دائبين على إرشاد مواطنيهم وإخوانهم فى هذه البلاد لما يهيء لهم التمتع بثمار الاتفاقية وتجنب الأضرار التى تودى بها .

ولم يسع بريطانيا أمام التعاون الشعبى ، السودانى والمصرى ، إلا أن تسلم بحقوق السودانيين ، وتنظر فى حسرة إلى نمو السودان وترعرعه ، وتضامنه مع مصر فى

---

(١) عبر الأستاذ الشاعر محمود أنيس عن هذه المعانى السالفة فى قصيدة عصماء نشرت فى مجلة «أم درمان» بعددها الصادر فى ٦ مارس سنة ١٩٥٥ بمناسبة الاحتفال بعيد الاتفاقية فقال :

إنا على العهد يامصر الشقيقة لا	يضيرك اللغو أو يثنيك مفؤود
لولا اتفاقك كنا اليوم فى عنت	من الدخيل وإن الفضل مردود
لولاك يامصر ماراعوا لنا خطرا	ولا استبان لنا حكم وتمجيد

حمل مشعل الحرية إلى الأهالي الراسخين تحت نير الاستعباد في جوف أفريقيا ومجاهلها .

الحكم الذاتي

البرلمان السوداني :

بدأت البلاد السودانية تنعم بثمرة الاتفاقية عند ما تشكلت اللجنة الخاصة بالاشراف على الانتخابات لتكوين أول برلمان سوداني في عهد الحرية . وعقدت اللجنة أولى جلساتها في أبريل سنة ١٩٥٣ م . وكانت الشروط التي وضعتها للمرشحين لعضوية مجلس النواب والشيوخ هي نفس الشروط التي جاءت في دستور الحكم الذاتي للسودان . فجاء في المادة ٣٤ من هذا الدستور عن مؤهلات عضوية البرلمان ما يلي :

١ — الأشخاص السودانيون الذين لا تقل أعمارهم عن ٤٠ سنة يكونون من ذوي الأهلية لعضوية مجلس الشيوخ ، على أن السودانيين الذين يرشحون أنفسهم في الدوائر الجنوبية يكونون من ذوي الأهلية لتلك العضوية إذا كانت أعمارهم لا تقل عن ٣٠ سنة .

٢ — الأشخاص السودانيون الذين لا تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة يكونون من ذوي الأهلية لعضوية مجلس النواب .

وأصدرت لجنة الانتخابات قرارا بأن يدفع المرشحون للبرلمان بمجلسيه تأمينا قدره عشرين جنيها ، أما في المديريات الجنوبية فيدفع المرشح خمسة جنيهات .

وحدد دستور الحكم الذاتي كذلك الدوائر الانتخابية لكل من مجلس النواب والشيوخ ، فنص في المادة ٣٢ على أن تجرى انتخابات مباشرة لمجلس النواب في نحو خمس وثلاثين دائرة ، وتجرى انتخابات غير مباشرة في نحو سبع وخمسين دائرة ، وتخصص ثلاث دوائر أو خمس للخريجين . وحدد القانون طريقة الانتخابات في هذه

الدوائر على إختلاف أنواعها . ففي الدوائر المباشرة يعطى الناخبون أصواتهم على درجة واحدة بطريقة الاقتراع السرى ، واشترط فى الناخب أن يكون سودانيا ، ذكرا ، لا يقل عمره عن ٢١ سنة ، سليم العقل ويسكن عادة فى الدائرة مدة لا تقل عن ستة شهور قبل قفل كشف الانتخاب .

وفى دوائر الانتخاب غير المباشر تجرى عملية التصويت على درجتين ، الأولى يتم فيها اختيار المندوبين الذين يكونون وحدات تعبر عن رأى الدائرة التى يتعذر فيها الانتخاب المباشر ، والثانية تتم بانتخاب هذه الوحدات للعضو الذى يمثل الدائرة نفسها .

وفى دوائر الخريجين تتم الانتخابات بواسطة الأشخاص الذين تتوافر فيهم الشروط الآتية : أن يكون سودانيا ، ذكرا ، لا يقل عمره عن ٢١ سنة سليم العقل وأن يكون من ذوى المؤهلات العلمية ، مثل إتمام فترة التعليم فى مدرسة ثانوية معترف بها أو حاصل على درجة أو دبلوم من جامعة أو كلية معترف بها[1] .

ونص دستور الحكم الذاتى على أن يتكون مجلس الشيوخ من خمسين عضواً ، يعين الحاكم العام عشرة منهم ، وينتخب الثلاثون لتمثيل البلاد . وجاء فى المادة ٣١ من الدستور أن كل مديرية من مديريات السودان تكون دائرة قائمة بنفسها لمجلس الشيوخ ، ولكل دائرة عدد معين من الأعضاء ، ويتم انتخاب هؤلاء بواسطة الأعضاء السودانيين فى المجالس الحكومية بالبلاد .

ووضعت لجنة الإنتخابات عدة قواعد لتسهيل عملية الانتخاب فى الدوائر المختلفة تتناسب مع التباين فى إدراك الناخبين السياسى والثقافى . فاتفقت على أربعة ألوان ، الأحمر والأسود والأصفر والأخضر ، كل لون يرمز إلى عضو من المرشحين لمجلس النواب . فإذا كان عدد المرشحين فى الدائرة إثنين تعد ورقة الانتخاب بحيث يوضع فيها اللون الأحمر أولا ويليه اللون الأسود ثانياً ، وكل لون يشير إلى عضو من المرشحين ، وإذا كان عدد المرشحين ثلاثة زيد على ورقة

---

(١) انظر السودان (جهورية مصر) ، ص ٤٤٩ — ٤٥١ .

الانتخاب اللون الأصفر ، وإذا حدث زيادة في عدد المرشحين إلى أربعة يشار اللون الأخضر والأخير[1] .

واستعداداً لكافة الاحتمالات التي قد تؤدي إلى زيادة عدد المرشحين في الدائرة الواحدة عن أربعة اتفقت اللجنة على عدة أشكال تصور مثلاً كفاً مفتوحاً أو غزالة أو شجرة أو رمحاً إلى غير ذلك من الرموز ، تضاف إلى الألوان الأربعة في ورقة الانتخاب[2] . وكانت تعلق خارج المراكز التي يجرى فيها الاقتراع أوراق إنتخاباتها الألوان السالفة المختلفة والصور ، وأمام كل منها إسم المرشح الذي يشير إليه اللون أو الرمز حتى يستطيع الناخبون معرفة المرشحين والإدلاء بأصواتهم في سهولة . واشتملت ورقة الانتخاب على دائرة أمام اللون أو الصورة ليضع فيها الناخب العلامة حسب رغبته في اختيار المرشح .

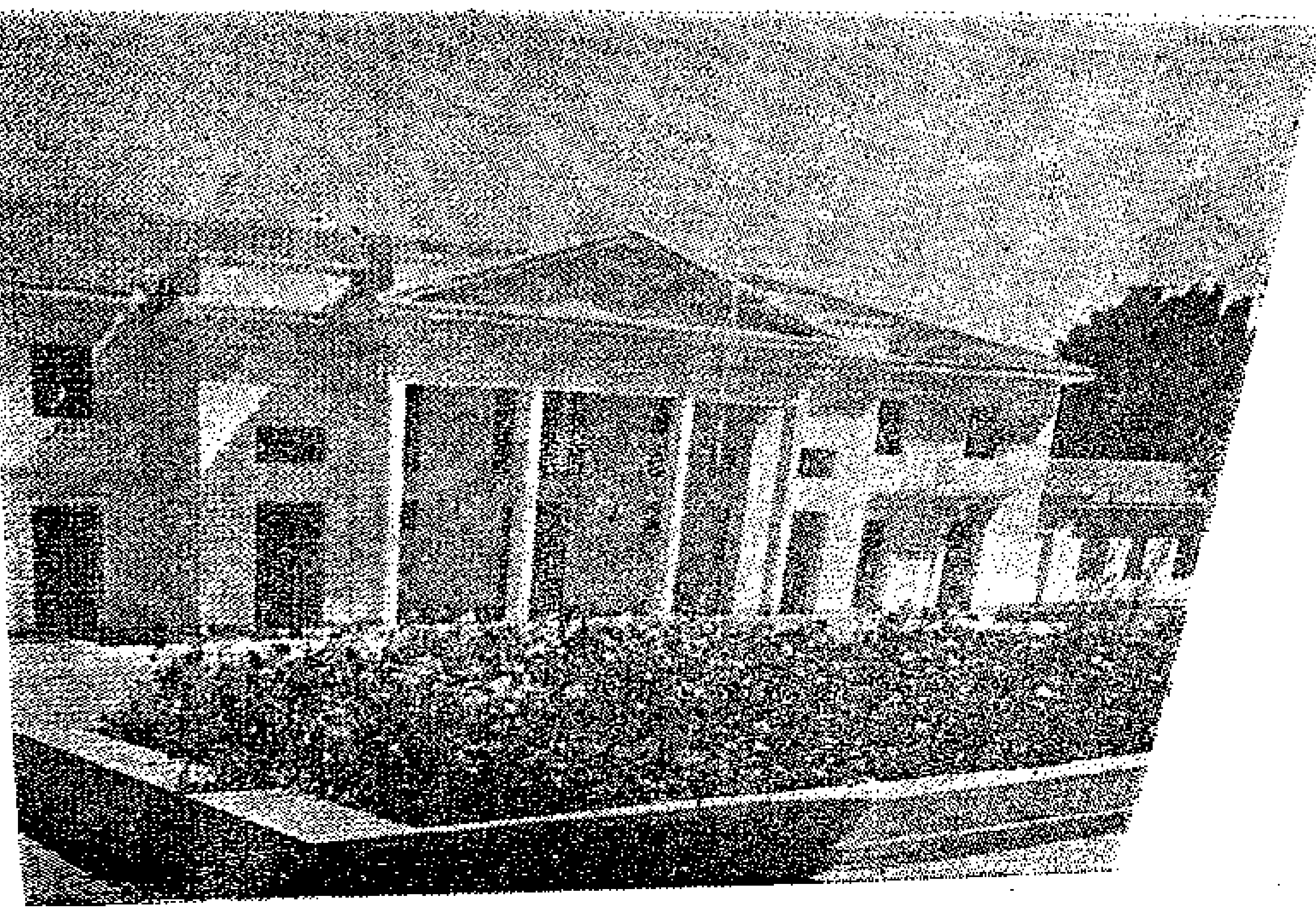
وعلى هذا البرنامج جرت عملية الانتخاب في السودان ، واستغرقت خمسة أسابيع من نوفمبر إلى بداية ديسمبر سنة ١٩٥٣ . وفي منتصف ديسمبر ظهرت نتائج الإنتخابات ، وجاءت مؤيدة لثقة الشعب السوداني في الحزب الوطني الإتحادي الجديد ، وبالتالي تقديرا لجهاد مصر من أجل تحرير السودان . فنال الحزب الوطني الاتحادي واحد وخمسين مقعداً في مجلس النواب البالغ عدد أعضائه سبع وتسعين . ونال حزب الأمة إثنين وعشرين مقعداً ، والحزب الجمهوري

---

(1) The House of Representations Electroral Rules 953. Rules 10/13.

(٢) كانت الأشكال التي اتفقت عليها لجنة الانتخاب هي :

كف مفتوح	إناء	جمل	
ديك	جندب	سيف	قوس وسهم
غزال	نجم	حصان	فراشة
رمح	نمر	بندقية	ذرة
فأس	دراجة «عجلة»	شمس	طراقة
	غليون	عربة	علبة كبريت



دار البرلمان السوداني

الاشتراكى ثلاثة مقاعد ، والمستقلون إثنى عشر مقعداً ، على حين فاز الجنوبيون بتسع مقاعد .

وجاءت نتائج انتخابات مجلس الشيوخ أيضاً مؤيدة الأغلبية السالفة فى مجلس النواب ، فنال الحزب الوطنى الاتحادى اثنين وعشرين مقعداً من الثلاثين المخصصة للانتخاب ، ونال حزب الأمة ثلاثة مقاعد ، والمستقلون مقعدين، وحزب الجنوب ثلاثة مقاعد ، أما أعضاء مجلس الشيوخ المعينون ، وعددهم عشرون ، فقد وزعهم الحاكم العام بموافقة لجنته بحيث نال الحزب الوطنى الاتحادى عشرة ، وحزب الأمة أربعة ، والحزب الجمهورى الاشتراكى واحد ، والمستقلون إثنين والجنوبيون ثلاثة .

اليوم العظيم :

وبعد انتهاء الانتخابات وظهور نتائجها بدأ السودان يسير فى سرعة خاطفة نحو التمتع بالحكم الذاتى وممارسة السيادة الفعلية . فاجتمع البرلمان السودانى الأول فى أول يناير سنة ١٩٥٤ ، وغدا هيئة لها خطرها . وفى جلسة يوم الأربعاء ٦ يناير من نفس العام اقترع المجلس على انتخاب رئيس للوزراء ، ووقع اختياره على السيد اسماعيل الأزهرى ليكون أول رئيس لأول مجلس وزراء سودانى صميم .

وما كاد السيد الأزهرى يفوز بهـذه الثقة حتى أقبل على تشكيل وزارته ؛ وفى ٩ يناير سنة ١٩٥٤ انتهى من تشكيلها ، وتمت الموافقة عليهـا من مجلس النواب والحاكم العام . وحدد دستور الحكم الذاتى طريقة تشكيل الوزارة السودانية، فجاء فى المادة الرابعة عشرة منه : أن الحاكم العام يعين بناء على نصيحة رئيس الوزراء لا أقل من عشرة وزراء ، ولا أكثر من خمسة عشر وزيرا من بينهم لا أقل من وزيرين يمثلون الدوائر الجنوبية . ونصت المادة الخامسة عشرة من دستور الحكم الذاتى كذلك على أن يكون الوزراء من أعضاء البرلمان ، كما ذكرت المادة الحـادية والعشرين من ذلك الدستور على أن الوزراء مسئولون بالتضامن عن سياسة مجلس الوزراء وقراراته وأعماله .

وبلغ عدد أعضاء الوزارة السودانية الأولى اثنى عشر وزيرا من بينهم ثلاثة من جنوب السودان . وبدأت هذه الوزارة تمارس سلطاتهـــا منذ يوم ٩ يناير سنة ١٩٥٤ ، بعد أن استكمل السودان بقيامها كل أسباب ومظاهر استقبال « اليوم المبين » ، ومعناه « اليوم الذى يشهد فيه الحاكم العام كتابة بيده بأن مؤسسات الحكم الذاتى المعتزم انشاؤها بموجب هذا الأمر ، وهى مجلس الوزراء ومجلس النواب ومجلس الشيوخ قد تم تكوينها وفقاً لأحكام هذا الأمر » .

وبذلك جنى السودان أولى ثمار الاتفاقية ، وهى تربع أبنائه على كراسى الحكم والادارة ، والتمتع لأول مرة فى تاريخهم بحكم أنفسهم بأنفسهم ، وذلك فى صورة ديمقراطية سليمة الأركان . ومن ثم أصبح « اليوم المبين » هو بداية عهد الحرية الحقة فى السودان ، وطالع اليمن والعزة لأهل هذا القطر الفتى .

السودنة :

وظهرت الثمرة الثانية للاتفاقية عندما تشكلت لجنة السودنة التى عهد إليها تقديم تقرير عن الوظائف التى يجب أن يتولاها أبناء البلاد ، وإبعاد العناصر التى تؤثر فى الجو الحر المحايد . وبدأت هذه اللجنة عملها بنشاط عظيم إثر تشكيل الوزارة السودانية الأولى . وفى ٢٨ مارس سنة ١٩٥٥ أدلى وزير المعارف السودانية فى مجلس النواب ببيان وضح فيه أهمية هذه اللجنة وما قدمته إذ ذاك من أعمال .

وجاء فى هذا البيان ما يلى : « إنه بالنسبة لقرب إنتهاء السودنة ، ولأن الرأى العام فى داخل البرلمان وخارجه يبدى اهتماما ملحوظا لمعرفة سير السودنة ، ماتم منها ومالم يتم ... لهذا ترى الحكومة أن تتقدم بهذا البيان لهذا المجلس الموقر لتحيطه علماً بالخطوات التى تمت فى تنفيذ السودنة حتى الآن ، وما سيتم منهـا فى نهاية شهر يوليو المقبل .

لقد كانت المدة ... من ٩ يناير سنة ١٩٥٤ حتى شهر أغسطس سنة ١٩٥٤ ،

فترة دراسة وتوصيات من قبل لجنة السودنة ، كما كانت ... فترة إعداد لقانون التعويضات[1] ... ثم تنفيذ لتوصيات لجنة السودنة ، فاستطاعت الحكومة أن تكمل بين شهرى أغسطس ونوفمبر من العام الماضى ، سنة ١٩٥٤ ، سودنة جميع وظائف الإدارة والجيش والبوليس[2] » .

وقد اعترضت السودنة صعوبة فى تفسير مدلولها ، ذلك أنه كان مفهوما منها أن يحل السودانى على الأجنبى فى الوظائف . ولكن نظرا لقلة الكفاءات السودانية اللازمة لبعض الوظائف ، اتفق على أن تكون مهمة لجنة السودنة شغل الوظائف التى لا يصلح لها سودانيون بعناصر ليست بريطانية أو مصرية ، ولا يخشى منها تأثير على موقف السودان فى فترة الانتقال . وتقدمت لجنة السودنة فى عملها بعد ذلك تقدما ملحوظا ، واستطاعت أن تدرس حالة المصالح السودانية المختلفة .

وبعد جلسات فاقت المائة جلسة انتهت لجنة السودنة من مهمتها فى شهر أغسطس سنة ١٩٥٥ ، وأرسل رئيسها إلى مجلس النواب بالرسالة الآتية :

« لقد طلبت إلىّ لجنة السودنة أن أبلغكم بالاشارة إلى خطابى بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٥٥ بأنها قد قررت أن عملية السودنة قد تمت . وجاء هذا القرار فى اجتماعها الخامس عشر بعد المائة المنعقد فى الثانى من شهر أغسطس سنة ١٩٥٥ . وقد رفعت اللجنة هذا القرار اليوم لمجلس الوزراء وفقا لأحكام اتفاقية السودان[3] » .

وأعلن مجلس الوزراء السودانى موافقته على قرار لجنة السودنة . وظهر من

---

(١) وضع هذا القانون لتعويض الموظفين الأجانب الذين تركوا مناصبهم بسبب خضوعها للسودنة ، ولغيرهم من الأجانب أيضا الذين رغبوا فى مغادرة السودان . أنظر :

The Expatriate Officials Compensation Ordinence (1954 Ordinence No.7).

(٢) الجلسة رقم ٢٢ يوم الاثنين ٢٨ مارس سنة ١٩٥٥ (مجلس النواب) .

(٣) أنظر الملحق الخاص بلجنة السودنه فى آخر هذا الكتاب .

التقرير الذى قدمته هذه اللجنة أن عدد الوظائف التى سودنت ، وكان يشغلها بريطانيون بلغ ١٠٩٦ وظيفه ، على حين بلغ عدد الوظائف التى شغلها المصريون وخضعت للسودنة نحو ١٥٣ وظيفة . وبذلك لم يكن أمام البرلمان السودانى غير اتخاذ الخطوات التى نصت عليها الاتفاقية لإتمام تحرير السودان .

وتعتبر النتائج التى وصلت إليها لجنة السودنة أعظم حدث فى تاريخ البلاد السودانية ، وأشد لطمة وجهت الى الاستعمار البريطانى فى العصر الحديث . إذ أخرجت هذه اللجنة فى سهولة ويسر الموظفين البريطانيين الذين سبقوا أن تغلغلوا فى مرافق السودان الحيوية ، وقبضوا على أزمة الأمور فيها . فكان لهم مثلا فى وزارة الداخلية سبعة وتسعون موظفاً كبيراً . شغلوا أهم المناصب من حيث الإشراف على السلطة المركزية وإدارة شئون المديريات ، الدانية منها والقاصية ، والتفتيش كذلك على قوات الأمن السودانية على اختلاف درجاتها .

وإلى جانب ذلك تولى البريطانيون فى وزارة الدفاع ثمانية وثلاثين منصباً ، كلها من الرتب العظيمة التى تهيمن على القوة الحربية فى البلاد ، حتى منصب قائد قوة دفاع السودان . وخضعت هذه المناصب البريطانية وغيرها فى وزارة الداخلية إلى قرارات لجنة السودنة ، وتم إخلاؤها لخطورتها على مجريات الأحداث فى البلاد . إذ أن المسيطر على هاتين الوزارتين يعتبر السيد الفعلى للبلاد والحاكم بأمره فيها .

ثم إن البريطانيين لم يكتفوا بذلك وإنما سيطروا على غير ذلك من المصالح التى تمكنهم من معرفة دخائل البلاد، ما خفى منها وما ظهر . فكان لهم فى مصلحة الجمارك سبعة موظفين، وفى إدارة السجون أربعة سودنت مناصبهم كلها ، مما يدل على أن أعين الإدارة البريطانية كانت منبثة فى سائر أرجاء السودان .

جنوب السودان

فى فترة الانتقال

مشكلة الجنوب :

بينما شمس الحكم الذاتى تعلو فى أفق السودان ، وتنشر ضوءها فى شتى أنحاء البلاد ، تجمعت سحب قاتمة فى جنوب السودان شوهت جمال فترة الانتقال وأفراح البلاد . وظهرت هذه السحب وما أعقبها من أعاصير بعد أن اجتمع البرلمان السودانى فى ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٥ ، وقرر بناء على انتهاء أعمال لجنة السودنة طلب السير فى إجراءات تقرير المصير . فى الأسبوع التالى لإعلان البرلمان السودانى طلب سحب الجيوش الأجنبية من البلاد ترامت الأنباء بحدوث مصادمات بين السودانيين الجنوبيين والشماليين فى المديرية الاستوائية .

وكان هذا النزاع من مخلفات التركة الثقيلة التى حمّلها الاستعمار البريطانى بلاد السودان مستهدفا فصم عراها ووحدتها . ذلك أن المرء يلمس اختلافا فى المظاهر الجغرافية بين بلاد السودان ، جنوب خط العرض الثانى عشر وشماله . فجهات الجنوب تمتاز بكثرة الأمطار وتزايدها جنوبا بحيث تعلو أرض السودان حتى حدود أوغندة وكينيا والكنغو البلجيكى المروج الخضراء والأشجار المورقة الزاهرة . ثم إن المسافر فى هذه الجهات بطريق النيل ينعم بتنوع الحياة النباتية والحيوانية فى سائر الأرجاء .

وهذه المظاهر المتباينة فى الثروة النباتية والحيوانية تجعل الرحلة فى جنوب السودان من أبهج الرحلات وأعظمها متعة ، كما أن التنقل فى أرجاء هذه الجهات يزيد المرء خبرة بهذه المناطق البكر وبأهلها الذين يعيشون على الفطرة ، وأخيراً تكسبه هذه الرحلة إيماناً بصلاحية أهل الجنـــوب للسير فى ركب الحضارة إذا ما تهيأت لهم السبل .

وتبدأ المشاهدات الجميلة عندما يقترب المسافر بسفينته من ملكال عاصمة مديرية أعالى النيل . إذ يرى الحشائش العالية على ضفتى النيل ، تحلق فوقها أصناف عديدة من الطيور الجميلة، على حين تنبعث من داخل الحشائش أصوات التماسيح وأفراس البحر ، ولا يشوه جمال الطبيعة غير مشاهدة الأهالى هنا وهناك وهم عرايا ، يعملون فى صيد الأسماك أو التنقل من مكان إلى آخر .

وإلى الجنوب من ملكال تدخل السفينة النيلية فى منطقة السدود ، حيث تسير فى مجرى مائى ضيق ، معد لاختراق هذه المنطقة . وكلما ألقت السفينة مرساها يشاهد المسافر رجالا ونساء عرايا ، يعملون فى تربية الماشية التى أهمها البقر . وبلغ من احترام أولئك الأهالى لثروتهم الحيوانية أنهم استمدوا منها الصفات والتشبيهات التى أطلقوها على موظفى الحكومة القائمين بينهم . وهؤلاء الأهالى من مجموعة القبائل النيلية التى تضم الشيلوك والدنكا والنوير .

وبعد أن يجتاز المسافر منطقة السدود متجها جنوبا فى بحر الجبل ليصل إلى جوبا عاصمة المديرية الاستوائية ، أو متجها غرباً فى بحر الغزال قاصداً واو عاصمة مديرية بحر الغزال ، فإنه لا يشاهد فى هذه الجهات جميعها إلا غابات شاسعة عامرة بالأفيال والأسود والجاموس . ولا يشوه هـــذه المناطق غير ذباب « تسى تسى » الذى يهاجم الحيوانات المستأنسة ويقضى عليها ، على حين يصيب السكان بمرض النوم[1]

ولكن ثبت صلاحية هذه الجهات من جنوب السودان لزراعة الأرز وقصب السكر والتبغ . ثم إن بها معدن الحديد الذى يشمل مساحة قدرها ٨٠٫٠٠٠ كيلو متر مربع من بحر الغزال ، ويتراوح سمكه من متر إلى خمسة أمتار فى بعض الجهات. وعرف الوطنيون قديما صهر الحديد فى أفران من الطين ، وصنع أسلحتهم وحليهم منه . وما زالت قبائل الزاندى تقوم بصهر المروس بكميات معينة من رؤوس الحراب

---

(1) Mekki Abbas, op cit, 14—17.

الحديدية ، أشبه بتقويم مهر العروس بالبقر فى شمال السودان[1] .

واستغل الاستعمار البريطانى هذه الفروق الجغرافية بين شمال السودان وجنوبه لتمزيق وحدة البلاد ، وإيقاف تيار الامتزاج الجنسى الذى بدأ بين القبائل العربية الشمالية والقبائل الزنجية فى الجنوب ، وذلك منذ تم توحيد الوطن السودانى على يد المصريين ، فى مطالع القرن التاسع عشر الميلادى . ونفذ الاستعمار البريطانى سياسته فى جنوب السودان بعد القضاء على الثورة المهدية سنة ١٨٩٩م ، إذ رأى رجال الإدارة من البريطانيين الجو مهيئا أمامهم لتحقيق حلم غوردون وعملائه فى سد تيار العروبة والاسلام عن جنوب السودان ، وإبعاده عن منافذه الطبيعية فى الشمال .

واتخذت سياسة فصل الجنوب عن الشمال طريقين ، أحدهما إدارى والآخر اجتماعى ، وذلك إمعانا فى خلق مشكلة خطيرة يصعب حلها بمرور الزمن . وبدأت التفرقة الإدارية فى حكم البلاد منذ سنة ١٩٢١م عنـــدما ذكر ملنر فى تقريره ضرورة اعتماد حكومة السودان على الإدارة الأهلية لتصريف شئون المرافق المختلفة. واستهدفت هذه السياسة خلق إدارة تعتمد على الشيخ والناظر فى جهات السودان المختلفة[2] ، وحرمانها من فوائد السلطات المركزية .

وظهرت نتائج هذه السياسة الجديدة عندما أعلنت الإدارة البريطـانية أن المديريات الجنوبية وهى مديرية أعالى النيل والمديرية الاستوائية ومديرية بحر الغزال لا تصلح للسير وفق نظام الإدارة الأهلية لتأخر سكانها عن أهل الشمال . وأخذت الحكومة تمهد بذلك لأسطورة خلق نظام إدارى خاص بهذه المديريات الجنوبية ، حتى يرتفع مستواها إلى درجة أهل الشمال . وتــكشفت نوايا الإدارة البريطانية تماما فى سنة ١٩٢٧م عندما أعلنت عن وضع سياسة للجنوب تهدف إلى خلق وحدة

---

(1) Mekki Abbas, op. cit, 17. 18.

(2) Hamilton, op cit, 191,192.

اجتماعية وسياسية مستقلة للمديريات الجنوبية[١]، أساسها الجنس الزنجي المختلف عن الجنس العربي في الشمال .

واختارت حكومة السودان للمديريات الجنوبية عمالا بريطانيين قادرين على تحقيق سياستها سواء في الناحية الإدارية أو الاجتماعية . فكان المدير البريطاني في الجنوب أشبه بالسيد الإقطاعي يتصرف كيفما شاء في مساحات شاسعة ، تكون الواحدة منها قطرا عظيما قائما بذاته . وتنافس أولئك المديرون البريطانيون في تنفيذ السياسة الاستعمارية ، التي وصفها البعض بأنها لن تؤدي إلا إلى خلق « جنينة حيوانات » من المديريات الجنوبية الثلاث .

وفضلا عن ذلك عمدت الإدارة في الجنوب إلى نشر المسيحية في هذه الجهات ليتم فصلها تماما عن الاسلام في الشمال ، وخلق عقبة اجتماعية كؤود . ثم إن الإرساليات المسيحية التي وفدت إلى الجنوب كانت ذات مذاهب متباينة ، واختصت كل منها بجهة معينة حتى تتمكن من صبغ الأهالي بطابعها الخاص . وحددت الحكومة أيضا مناطق نفوذ كل إرسالية حتى يخرج الأهالي بعقائد تبعدهم عن الوحدة أو التفاهم .

ولم يقتصر عمل الإرساليات على الناحية الدينية الصحيحة، وإنما مزجت تعاليمها بثقافة تبعث على الفرقة بين أهل الجنوب وإخوانهم المسلمين في الشمال . فاتخذت من تجارة الرقيق نماذج تثير بها في نفوس الجنوبيين الكراهية والبغضاء نحو

---

(١) جاء في تقرير عن الحكومة المحلية في السودان وضعه ا . هـ . مرشال (ابريل ١٩٤٩) ما يأتي :

بحلول عام ١٩٢٦ رأت الحكومة بتعزيز من تقرير ملنر القائل بأن الحكم البيروقراطي المركزي غير صالح البته للسودان، استعمال السلطات القضائية بواسطة المشايخ في بقاع القبائل الرحل ، وإنشاء المجالس الاستشارية في العاصمة . وفي عام ١٩٢٧ عندما عين السير جون مفي حاكما عاما ... أهتم المسئولون باحتضان السلطات الأهلية ، وتقدم نظام القبائل بخطى واسعة ... أما الثلاثة مديريات الجنوبية فهي أقل درجة في تطورها الاجتماعي والاقتصادي ... وطبق عليها نظام الحكم غير المباشر « أنظر : ص ٤ — ١١ من التقرير السالف » .

الشماليين . وروى كاتب سودانى أمثلة لهذا النوع من دعايات الإرساليات التبشيرية ، وذلك نقلا عن صديق جنوبى له نال تعليمه فى مدارس هذه الإرساليات . ومن ذلك أن إحدى الإرساليات احتفظت فى فناء مدرستها بشجرة عظيمة ، قيل إن أهل الشمال كانوا يتاجرون بالقرب منها فى بيع الرقيق ، وتعهدت إدارة الإرسالية هذه الشجرة بالرعاية لتظل عنوانا حيا ماثلا أمام أهل الجنوب يذكرهم بمساوىء بنى وطنهم[1] .

وحرصت الإرساليات كذلك على بقاء جنوب السودان منفصلا تمام الانفصال عن الشمال . فعندما فُتح ممر فى منطقة السدود لتسير فيه السفن الذاهبة إلى جوبا فزعت الإرساليات فى الجنوب فزعا شديداً ، وأعلنت أن هذا الممر يفتح الطريق أمام المسلمين فى الشمال لغزو جنوب السودان الوثنى ، والقضاء بالتالى على تعاليم المسيحية . وكشفت الإرساليات عن نواياها بجلاء فى تقريرها الذى بعثت به إلى سلطات الاستعمار وقالت فيه : « إن وزارة التعليم فى شمال السودان بأيدى المسلمين ، وهذه الوزارة تلزم الإرساليات الآن بتعليم اللغة العربية ... ولذا ليس من الحصافة تجاهل خطر اتصال الجنوب بالشمال عبر الممر المائى فى منطقة السدود ، ويجب غلق هذا الباب ، لأن طلبة الجنوب الذين ينتهون من تعليمهم سوف يذهبون إلى كلية غوردون (الكلية الجامعية الآن) ، وهى توجد فى الخرطوم حيث تسود الديانة الإسلامية[2] .

واستجابت الإدارة الاستعمارية لمطالب الإرساليات ، وتعللت بشتى الوسائل لمنع الاتصال بين أهل الجنوب والشمال . فادعت أولا بأن مشايخ القبائل فى شمال السودان ما زالوا يحنون إلى تجارة الرقيق ، وتقتضى المصلحة حماية الجنوب من ذهاب أولئك المشايخ إليه . ولكن انتشار التعليم فى شمال السودان ، أثبت أن السكان فى شمال السودان لا يدينون بنظرية تجارة الرقيق ، مما جعل الإدارة

---

(1) Mekki Abbas, op cit, 176:Stewart Symes, Tour of Duty (1949), 219, 220.
(2) Mekki Abbas, op cit, 175,176.

الاستعمارية تفقد أقوى حججها فى منع الاتصال بين أهل الجنوب والشمال .

ولم ينقذ السودان من هذه الادعاءات الاستعمارية لفصل الجنوب عن الشمال غير جهاد مصر . فعندما رفعت الحكومة المصرية شكواها إلى مجلس الأمن بخصوص مسلك انجلترا فى السودان ، ظهر للشعب السودانى حقيقة الدسائس الاستعمارية . إذ ردت الإدارة البريطانية على اتهام مصر لها بالعمل على فصل الجنوب قائلة : « إن ضم الجنوب لسائر جهات إفريقيا قد تدرسه هيئة دولية فيما بعد ، إذ ربما كان فى ذلك فائدة لهذه المناطق . » وبذلك لم يعد هناك ثمة شك عند السودانيين فى أهداف انجلترا بخصوص بلادهم ، وأعلنوا تضامنهم مع مصر فى كفاحها لتحرير وطنهم الكبير . ولذا اضطرت الإدارة البريطانية إلى عقد مؤتمر فى جوبا سنة ١٩٤٧ لدراسة وسائل التعاون بين أهل الجنوب والشمال ، وسمحت فى سنة ١٩٤٨ باشتراك الجنوبيين فى الجمعية التشريعية ، لتهدىء من حدة التوتر السودانى .

ولكن دأبت الإدارة البريطانية برغم ذلك على اعتبار الجنوب مناطق مقفلة ، ووحدة قائمة بذاتها لا صلة لها بالشمال . وظل الأمر كذلك حتى قامت الثورة المصرية فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ثم عقد اتفاقية السودان فى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ . إذ صار السودان رسمياً لأول مرة — منذ انفردت به الإدارة البريطانية — وحدة يكمل جنوبها شمالها ، ويتوج هذه الوحدة قيام البرلمان السودانى الأول من أعضاء جنوبيين وشماليين ، ولا ولاية للحاكم العام على أهل الجنوب فى تلك الهيئة بأية صورة من الصور .

مخاوف الجنوبيين :

بعد أن انتهت مصر من مهمتها فى جمع أبناء السودان فى دار نيابية واحدة ، بدأ واجب السودانيين أنفسهم لخلق سبيل للتفاهم بين بعضهم بعضاً ، وإزالة آثار الماضى الاستعمارى البغيض . إذ ظهرت خلال فترة الانتقال الآثار السيئة لسياسة



جنوبي يرقص ابتهاجاً لتجدد روابطه مع مصر

الخارقة التى بثها الاستعمار بين أهل الشمال والجنوب ، وضرورة بذل الجهود لوضع خطة تؤدى إلى تبادل الثقة بين الفريقين . فالمناقشات التى دارت فى الاجتماعات الأولى لمجلس النواب السودانى ، كشفت عن افتقار الجنوبيين إلى مزيد من الثقة عند أهل الشمال ، وحاجتهم إلى أمثلة عملية تقوى إيمانهم بالوحدة الجديدة .

ومن أمثلة ذلك ما قاله السيد جوشا ملوال مت ، نائب غرب النوير الجبل : « إنه لجميل أن يجتمع كل السودانيين فى صعيد واحد لتقرير مصيرهم . ولكن أعتقد أن الحكومة الحاضرة قد فشلت فى اقناع الجنوبيين بسياستها نحوهم ، ولا أعتقد أنها تستطيع ذلك إذا لم تعمل على تنفيذ المسائل الآتية :

أولا : « جنوبة » الادارة فى جنوب السودان ، أي أن تكون وظائف الإدارة فى الجنوب قاصرة على أهله وحدهم .

ثانياً : أن تعنى عناية خاصة بالتعليم والعمير فى المناطق المختلفة .

ثالثاً : يجب أن تسمح بالمشاريع الحكومية فقط فى أراضى الحكومة ، وذلك خوفاً من انتشار ملكية الأراضى الفردية عند أهل الشمال المستقرين فى الجنوب .

ثم أضاف إلى ذلك قوله « إن الحكومة أعطت جنوب السودان ثلاث وزارات ولكن بلا أعباء مصلحية ، وإنى أطلب من الحكومة أن تجعل هذه الوزارات ذات أعباء مصلحية[1] » ويتضح بذلك أن المسألة ليست إلا افتقار إلى الثقة ، وضرورة العمل على توافرها حتى يقترب شمل الفريقين .

ثم إن مشكلة الجنوب لم تكن مسألة ثقة مفقودة فحسب ، وإنما كانت عقدة نفسية تحتاج إلى حرص شديد فى معالجتها . إذ هى من الأمراض الاجتماعية التى تحتاج إلى تؤدة وروية فى استئصالها ، وأن المعالجة السريعة قد تؤدى إلى نتائج عكسية .

---

(١) مجلس النواب السودانى ، الجلسة السابعة ، يوم الثلاثاء ٢٣ مارس سنة ١٩٥٤ .

وأثبت علماء النفس والباحثين فى الدراسات الاجتماعية أن الهدوء وضبط النفس شرطان أساسيان يجب أن يتحلى بهما كل من يتصدى لحل أية مشكلة نفسية ، أما التعجل أو التسرع فلا ينجم عنه غير تعقيد المسائل ، وإخفاء السبل الصحيحة التى تؤدى إلى الهدف السليم .

ولذا فإن النظر إلى ما قاله نواب الجنوب بعين الهدوء والروية يساعد على تبين الخيوط الأساسية للمشكلة ، ويهيء الجو أمام أصحاب الأمر فى البلاد للتعاون على حل هذه المشكلة . ولا يمكن إغفال عنصر الزمن كذلك فى تصفية ما علق بالنفوس من آثار الاستعمار البريطانى البغيض ، وإتاحة الفرصة أمام الجنوبيين للاشتراك فى إدارة البلاد حتى تؤدى وحدة الأهداف إلى الاحتفاظ بسلامة الوطن السودانى الكبير .

على أن إتمام الوحدة بين أهل السودان لا بد أن تأتى عن طريق العمل الصادق لا القول فقط ، وتفانى الشماليين كذلك فى إظهار محبتهم لأهل الجنوب . فقد كشف السيد بنجامين لوك ، نائب ياى ، عما يجيش بنفوس الجنوبيين من أحاسيس نحو الحكم الوطنى حين قال : « إن المناطق المتخلفة عندما تطالب رفع مستوى معيشتها ، فإنما هى تسعى إلى أخذ نصيبها العادل ، وهذه ليست بأنانية ... فنحن نعرف أن تأخير بعض أجزاء السودان كان من مخلفات الحكم السابق ، وسكان المناطق المتخلفة متخوفون من أن الحكومة الحاضرة ستنسج على منوال الحكومة السابقة » (أى الإدارة البريطانية)[١] .

ثم أوضح هذا النائب مخاوفه عندما ندد بأحد الشماليين الذين يتهددون أهل الجنوب ، فقال : « لقد ذكر عضو محترم ما قاله أحد الشماليين بنص العبارة الآتية : وبعد ثلاث سنوات — أى بعد الاستقلال — ستكونون تحت أقدامنا ؛ فالشخص

---

(١) نفس الجلسة السالفة .

الذى جاهر بذلك لا يدرى من حقيقة الأمور شيئا . ثم إن التصريح بألفاظ كهذه خطر جداً على وحدة البلاد ... ويؤسفنى أن أقول أن الشماليين الذين يذهبون للجنوب من عنصر لا يمثل شمال السودان خير تمثيل . وإن السودانيين فى الشمال أفاضل ، وأرجو من أصدقائى هنا أن يوصوا الذين يسافرون إلى الجنوب بخلق علاقات حسنة مع الأهالى هناك ، وأن يسلكوا طريقا سويا ليبرهنوا لهم على أنهم من عنصر طيب[1] . »

هذه الأقوال السالفة تبين أن مسألة الجنوب كانت أهم مشاكل الحكم الذاتى أثناء فترة الانتقال ، لأنها مسألة نفسية تتطلب من السودانيين جميعاً الهدوء وضبط الأعصاب ، ولكن سرعان ما وقعت حوادث مؤسفة فى جنوب السودان رغم سعة أفق الطبقة الحاكمة فى البلاد ، ووجهت أنظار الجميع إلى عمق المفاسد التى تركها العهد البائد فى نفوس نفر من المواطنين .

أحداث الجنوب :

بعد يومين من إقرار البرلمان السودانى لاقتراح جلاء القوات الأجنبية ترامت الأنباء عن وقوع اضطرابات فى جنوب السودان . ذلك أنه فى منتصف يوم الأربعاء ١٨ أغسطس وصلت برقية إلى الحكومة من القائد العام لقوة دفاع السودان ، تذكر أن قوات الفرقة الجنوبية بتوريت فى المديرية الاستوائية تمردت ، وكسرت مخازن الأسلحة والذخيرة فجأة واستولت عليها ، ثم اعتدت على الضباط الشماليين الذين اضطروا إلى الفرار من توريت . وامتد الاضطراب بعد ذلك إلى مريدى ويامبيو وأنزارا وغيرها من المدن .

وطلبت السلطات فى جوبا إرسال إمدادات بأسرع فرصة حتى تستطيع

---

(١) نفس الجلسة السالفة

السيطرة على الموقف فى هذه المدينة ، ولتمنع امتداد الفوضى إليها ، لأن بها المطار الوحيد الذى يستطيع تلقى النجدات ، والذى يمكن اتخاذه مركزا لتوجيه العمليات العسكرية لإعادة النظام والأمن فى المناطق التى شملها التمرد . ولذا بادرت الحكومة السودانية بإلغاء سفريات الخطوط الجوية السودانية ، لتستخدم طائراتها فى نقل الجنود إلى جوبا ، كما استأجرت خمس طائرات كذلك من سلاح الجو البريطانى للاشتراك فى هذه العمليات الحربية .

وأعلنت الحكومة أن أعمال التمرد سارت وفق خطة منظمة كشفت عنها بعض الأوراق التى وجدت فى حوزة نفر من الجنود الجنوبيين . إذ حدث قبل وقوع التمرد محاولة اعتداء ضابط صف من الفرقة الجنوبية بتوريت على موظف البريد من أهالى الشمال المقيمين فى هذه المدينة . ولكن الجنوبى أخطأ تصويب النشاب الذى أراد به قتل الموظف الشمالى ، وأصاب السهم جنوبيا آخر من زملاء المعتدى . وعندما ألقى القبض على ذلك الجانى وُجدت معه أوراق تدل على تدبير مؤامرة واسعة النطاق للاعتداء على السودانيين الشماليين ، المقيمين بجنوب السودان .

ثم إن نفوس الجنود الجنوبيين بلغت درجة كبيرة من سوء الظن بالشماليين أثناء وقوع هذا الحادث السالف . إذ رفضت إحدى الفرق الجنوبية فى ملكال الانتقال إلى شمال السودان قبل وقوع الحوادث بقليل ، وأبت أن تركب الباخرة المعدة لنقلهم واعتصموا بالشاطىء . وبعد مجهود كبير أمكن السلطات السودانية اقناع بعض أولئك الجند بالذهاب إلى الشمال ، على حين هرب عدد كبير منهم يبلغ نحو ستين شخصاً فى الغابات .

وأدت هذه الإرهاصات وما تلاها من تمرد القوات الجنوبية بتوريت إلى انتشار الذعر فى مديرية بحر الغزال وغيرها من المدن الجنوبية . فاضطر المدير وكبار موظفى الإدارة إلى مبارحة واو عاصمة مديرية بحر الغزال ، والذهاب إلى الخرطوم . وانقطعت الأخبار تماماً عن المناطق التى حدث فيها التمرد ، ولم يكن هناك من

معقد للأنباء إلا الأمر والجماعات التى تمكنت من الفرار لتروى الأهوال التى حلت بإخوانهم من الشماليين فى الجنوب .

وإزاء هذا الموقف الخطير بادرت الحكومة السودانية إلى الاتصال لاسلكياً بالجنود المتمردين فى توريت ، ولا سيما بعد أن لاحظت أنهم يبثون بإشارات لاسلكية إلى أوغندة[١] . وقال رئيس الحكومة فى رسالته إلى أولئك الجند «إنكم ارتكبتم أكبر خطأ يرتكبه الجنود وهو التمرد ، وأريد أن أوضح لكم جيداً وبكل تأكيد أنكم إذا وضعتم أسلحتكم فسيجرى تحقيق عادل فى الأسباب التى دعت لتمردكم ، وسيعطى كل منكم الفرصة ليدلى عن أسبابه . وإذا وافقتم فستعقد مقابلة لمندوبيكم مع مندوبى الحكومة فى نقطة وسط بين توريت وجوبا ليتم البحث فى طريقة تسليمكم » .

وفى اليوم التالى لاستلام الجنود الجنوبيين لهذه الرسالة أجابوا أنهم يودون التسليم لولا خوفهم من الجنود الشماليين ، ويودون سحب الفرق الشمالية ، وأنهم يرغبون فى التسليم لفرقة انجليزية ومصرية . ثم توالى التجاء الجنود الجنوبيين بعد ذلك إلى أوغندة عندما شاهدوا بدء العمليات العسكرية التى قام بها الجنود الشماليون من جوبا[٢] .

وفى يوم السبت ٢٧ أغسطس انتهت الاتصالات بين الحكومة والجنوبيين بقبولهم التسليم . وذهب الضابط الذى قاد حركة التمرد إلى جوبا واتصل بالقائد العام لقوة دفاع السودان ، واتفق معه على الشروط والترتيبات الواجب اتباعها ، وبدأت قوات الحكومة تتسلم المتمردين وأسلحتهم فى توريت وغيرها من الجهات التى اعتصم بها الجنوبيون .

---

(١) يلاحظ أن أوغندة مستعمرة بريطانية ، لجأ إليها كثير من المتمردين ، ولا سيا عندما أحسوا باقتراب قوات الشمال .

(٢) الجلسة رقم ٣٤ ، يوم الاثنين ٢٩ أغسطس سنة ١٩٥٥ (أنظر بيان الحكومة فى مختصر مداولات مجلس النواب رقم ٩ (الدورة الثالثة) ص ٧٠٤ — ٧٠٨ .

وانهالت أسئلة أعضاء مجلس النواب من الجنوبيين يريدون معرفة أسباب هذا التمرد . ولكن الحكومة آثرت عدم الإجابة حتى ينتهى التحقيق (١) .

وفى نفس الوقت تقدمت قوة دفاع السودان ودخلت توريت ، ولكنها وجدتها خالية رغم استمرار عملية التسليم . إذ عمد كثير من الجند المتمرد إلى الفرار والاختفاء ، مما اضطر الحكومة إلى إصدار إنذار يعتبر يوم ٣٠ أغسطس سنة ١٩٥٥ آخر ميعاد للسلاطين الجنوبيين والمتمردين بالتسليم .

وفى يوم الخميس ٣ نوفبر سنة ١٩٥٥ أعلنت الحكومة أن عدد القتلى من الشماليين بلغ أكثر من أربعمائة نفس ، وأنه قد تكونت لجنة تحقيق إدارية عقدت جلساتها أولا فى الخرطوم ، حيث استمعت إلى أقوال الشهود الذين كانوا فى مسرح الحوادث واستطاعوا النجاة . ثم سافرت اللجنة بعد ذلك إلى الجنوب وزارت مراكز المديرية الاستوائية . وتكونت كذلك لجنة تحقيق عسكرية ومجلس عسكرى ، حيث أظهر التحقيق «أن مسلك البوليس الجنوبى أثناء التمرد كان سيئاً للغاية وأن معظم حوادث القتل والنهب كانت بواسطة البوليس الجنوبى (٢) » .

ورغم هدوء الحالة فى المديريات الجنوبية ولا سيما فى الجهات التى شاهدت الحوادث الدامية ، ظل النواب الجنوبيون فى استفساراتهم من الحكومة عن مواطنيهم فى الجنوب. فطلب أحدهم الذهاب إلى الجنوب ليرى بعينيه ماذا يحدث ، وليتأكد من حسن معاملة الحكومة للناس هناك . وطلب آخر تأكيداً من الحكومة بأنها لن تقوم بأى عداء نحو الجنود الجنوبيين الذين يستسلمون ، وأنها سوف تعاملهم بالحسنى حتى يتم التحقيق .

ومهما يكن من أمر هذه الأحداث فإنهـا تنهض دليلا على عمق الهوة التى

---

(١) الجلسة السالفة .

(٢) الجلسة رقم ٣٥ يوم الخميس ٣ نوفبر سنة ١٩٥٥ . (أنظر بيان الحكومة فى مداولات مجلس النواب رقم ١٠ (٧٤٣ — ٧٤٥) .

خلفها الاستعمار بين أبناء الوطن السوداني ، ونقل التبعة الملقاة على عاتقهم للاحتفاظ بوحدتهم وتضامنهم [1] . غير أن الأمل عظيم في تغلب السودانيين على هذه العقبة الكؤود والتخلص من مساوئها الإجتماعية، إذا أقبلوا على تفهم وضعها بروح علمية خالصة بعيدة عن العواطف والأهواء . فالمسألة ما زالت قيد البحث ، وموضع الدراسة والتمحيص ، وفي ذلك متسع لظهور الرأي السليم الذي يكفل للوطن السوداني استقراره الداخلي [2] ، وسد الثغرات التي قد يستغلها الاستعمار الأوربي الجاثم على أطراف السودان ، وحرمانه من الصيد في الماء العكر .

ولا بد من وضع الحقائق السالفة موضع الاهتمام الشديد عند دراسة مشكلة الجنوب ، والعمل على حلها . ذلك أن المستعمرات الأوربية تحيط بجنوب السودان وتلتصق التصاقا تاما بأهله ، بحيث يستطيع المستعمر إستغلالها لعرقلة الوحدة السودانية ، وبث الفرقة في النفوس وخلق أسباب المتاعب عند السودانيين . ومما يقوي هذا الأعتقاد أن الأوربيين من أصحاب المطامع في أفريقيا لن يغضوا النظر عن يقظة السودان ، وعن إنتشار نسيم الحرية منه إلى سائر الجهات المجاورة له ، التي ترسخ تحت نير الاستعمار .

وتظهر خطورة الدور الذي يهدف إليه المستعمر بسبب قوة الروابط الطبيعية بين السودان الجنوبي والمستعمرات الأوربية المجاورة له . إذ تعيش في أرجاء مستعمرة أوغندة وكينيا وكذلك الكنغو البلجيكية جماعات وطنية تدفعها حياتها القبيلة إلى الإنتقال والاتصال بأهل السودان الجنوبي ، ومشاركتهم في بعض مظاهر حياتهم الاقتصادية . فهذا اللون من روابط الجيرة يفتح ثغرات أمام أعوان الاستعمار لتحقيق مآربه في السودان ، وتنفيذ مشيئته .

---

(١) أنظر الملحق رقم ، ٤ من هذا الكتاب .

(٢) أنظر ما جاء بخصوص جنوب السودان في الفصل التالي ، إذ قدم الجنوبيون طلبا عند النظر في استقلال السودان إلى البرلمان يبدون فيه رغبتهم في قيام حكومة فدراليه . وما زال هذا الطلب قائما ، وعلى الطريقة التي ينتظر اتخاذها في إجابته يتوقف حل هذه المشكلة الزمنة حلا نهائيا .

ثم إن طرق المواصلات بين جنوب السودان والمستعمرات الأوربية أصبحت اليوم سهلة ميسورة. فهناك طريق للسيارات يصل ما بين جوبا ومدينة أبا فى الكنغو البلجيكية، وآخر يمتد من جوبا إلى نيمولى على حدود أوغندة. وفضلاً عن ذلك فإن الملاحة فى بحـــر الجبل تزيد من الروابط بين أوغندة البريطانية وجنوب السودان، لأن مياه هـــذا البحر هادئة بين بحيرة البرت ونيمولى، ثم إن المجرى واسع ويساعد على سير السفن بين هذين البلدين.

ولذا فإن هذه الحقائق الجغرافية، الطبيعية والبشرية، تحتم على قادة السودان النظر إلى نتائجها وآثارها بعين واسعة، عند دراستهم لمطالب أهل الجنوب، حتى يتمكنوا من إجابتها على ضوء ما يحفظ وحدة الوطن السودانى الكبير. أما سائر الاعتبارات الأخرى من أمثال بذور التفرقة التى غرسها الاستعمار فى السودان فهى مسائل محلية، تخص السودانيين وحدهم، وتتضاءل أهميتها إلى جانب الأخطار التى يحتمل انتشارها من المستعمرات الأوربية المتاخمة لحدود السودان الجنوبى[1].

وإن المستقبل القريب كفيل بإظهار قوة الخلق السودانى، وقدرة السودانيين على الخروج من هذه الأزمات منتصرين ممتزجين، لا يشوب وحدتهم الكبرى شائبة، ولا يعكر صفاءهم ومودتهم أية سيئة من آثار الاستعمار الأوربى.

(١) أنظر تفصيل ذلك فى موضوع الحزام الافريقى فى آخر الفصل الخامس من هذا الكتاب.

الفصل الخامس

استقلال السودان

الاختلاف حول طريقة تقرير المصير

انتهاء فترة الانتقال :

سارت مراحل تنفيذ اتفاقية السودان سيراً حسناً وبسرعة فائقة في نفس الوقت ، إذ جاء انتهاء لجنة السودنة من مهمتها في أقل من عام واحد دليلا واضحاً على وجود العناصر السودانية الصالحة لتولى مرافق البلاد ، وعنواناً على الأباطيل الاستعمارية التي اتهمت السودانيين بالفقر في الكفاءات اللازمة لإدارة البلاد . وكان التقرير الذي تقدمت به لجنة السودنة وأعلنت فيه انتهاء مهمتها حداً فاصلا بين عهدين من مراحل الحكم الذاتي في السودان . إذ انتهى بذلك تطهير السودان من حجافل الموظفين البريطانيين ، والتمهيد لظهور عهد الحرية[1] .

وبدأت طلائع العهد الجديد عندما اجتمع البرلمان السوداني في اليوم السادس عشر من شهر أغسطس سنة ١٩٥٥ ليقرر بناء على المادة التاسعة من معاهدة السودان رغبته في اتخاذ التدابير اللازمة للشروع في تقرير المصير . ونصت المادة الحادية عشرة من نفس المعاهدة على أن القوات العسكرية الأجنبية تنسحب من السودان فور إصدار قرار البرلمان برغبته في الشروع في اتخاذ التدابير لتقرير المصير ، وتتعهد الحكومتان المصرية والبريطانية بإتمام سحب قواتهما من السودان في مدة لا تتعدى ثلاثة شهور[2] .

---

(١) أنظر الملحق رقم ٥

(٢) أنظر الملحق رقم ٣

وأجاز البرلمان السوداني في هذه الجلسة قرارا بسحب الجيوش الأجنبية ، بعد خطب الأعضاء التي كشفت عن الدور الهام الذي لعبته مصر في تحقيق هذا الهدف السامي لبلاد السودان . فأعلن السيد ميرغني حمزة في تأييده لقرار الجلاء أن « مصر الشقيقة التي طالما طوقت جيد هذا الشعب بمننها الكثيرة العظيمة ... لمؤازرتها ومناصرتها لنا في كل مراحل نضالنا للتحرر أكبر الفضل في ما وصلنا إليه من نصر » . وقال السيد محمد نور الدين في هذه الجلسة كذلك، «وعلينا أن نذكر ونحن نودع مرحلة حاسمة من مراحل الكفاح ونجتاز معركة من معارك الحرية زمالة الشعب المصري ، ونحيي الكفاح المشترك ... الذي توج اتفاقية القاهرة [١] » .

وكان لسهر مصر على تنفيذ اتفاقية السودان أثرها فعلا في جلاء الجيوش الأجنبية عن البلاد دون تأخير أو متاعب ، إذ المعروف في تاريخ الاستعمار البريطاني أن جيوشه لا تخرج إلا بعد إراقة الدماء وبذل الجهد الجهيد . ولكن سرعان ما تفاوضت مصر مع بريطانيا على تحديد يوم للجلاء إجابة لطلب البرلمان السوداني ، وتم الاتفاق بينهما على أن يكون يوم ١٣ نوفمبر آخر يوم لمغادرة قواتهما أرض السودان . وحققت مصر بذلك وعدها في تحرير السودان الشقيق ، الذي نال هذه الحرية كما قال السيد اسماعيل الأزهري «لا بسيف ولا بدماء ، بل بصورة لم يسبق لها مثيل في التاريخ [٢] » .

الاستفتاء الشعبي :

وعندما وصل مصر رسمياً قرار البرلمان السوداني الخاص بالجلاء دخلت في مفاوضات مع انجلترا لإتمام اتفاقية السودان . إذ نصت المادة العاشرة من هذه الاتفاقية على أنه عند إعلان الحكومتين المصرية والبريطانية رسمياً بقرار البرلمان

---

(١) جلسة رقم ٣٢ ، يوم الثلاثاء ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٥ (أنظر مداولات مجلس النواب رقم ٨ — الدورة الثانية — ص ٦٥٢ ، ٦٥٤ .

(٢) الجلسة السابقة ، أنظر مداولات البرلمان السابقة أيضا ص ٦٤٧ .

بخصوص تقرير المصير « تضع الحكومة السودانية القائمة آنذاك مشروعاً بقانون لانتخاب جمعية تأسيسية تقدمه إلى البرلمان لإقراره ، ويوافق الحاكم العام على القانون بالاتفاق مع لجنته . وتخضع التدابير التفصيلية لعملية تقرير المصير بما فى ذلك الضمانات التى تكفل حيدة الانتخابات وأية تدابير أخرى تهدف إلى تهيئة الجو الحر المحايد لرقابة دولية » .

وفى ٨ يونيو سنة ١٩٥٥ بدأت المفاوضات المصرية الإنجليزية بشأن تشكيل اللجنة الدولية التى تشرف على تقرير المصير فى السودان . واقترحت أنجلترا تكوين هذه اللجنة من ممثلين لبورما وباكستان وإيران وسويسرا والسويد . ولكن مصر أدركت خطورة تشكيل اللجنة الدولية بهذا الوضع ، لأنها تضم ممثلين لدول سائرة فى ركاب النفوذ البريطانى ، ويخشى التأثير عليهم بما يؤدى إلى إلحاق الضرر بالسودان . فاقترحت مصر تشكيل لجنة تضم اثنين من الجبهة الغربية الموالية لأنجلترا واثنين من الجبهة الشرقية الموالية لروسيا على أن يكون الرئيس لعضو من آسيا .

وجاء الاقتراح المصرى مفاجأة للجانب البريطانى الذى أخذ يراوغ ليتخلص من المأزق الحرج الذى وقع فيه . ولكن مصر ، حرصا منها على تجنيب السودان ويلات التسويف والمراوغات البريطانية ، قررت فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٥٥ إحالة الخلاف حول تشكيل اللجنة الدولية إلى البرلمان السودانى ليقول كلمته التى تعتبر الفيصل فى الموضوع . وبرهنت مصر مرة أخرى على صدق نواياها نحو السودان ، وعلى جعل سيادة السودانيين حقيقة واقعة لا زيفاً ووهما .

وعقد البرلمان السودانى جلسة فى ٢٢ أغسطس لدراسة الاقتراح المصرى عندما أحالت مصر الخلاف إليه . ووافق المجلس على تشكيل اللجنة من الباكستان والسويد والهند وتشيكوسلوفاكيا وسويسرا والنرويج ويوغسلافيا[١] . وجاء هذا القرار

---

(١) الجلسة رقم ٣٢ ، يوم الاثنين ٢٢ أغسطس سنة ١٩٥٥ (مداولات مجلس النواب رقم ٩ — الدورة الثالثة — ص ٦٨٣) .

السوداني مطابقا إلى حد كبير لما جاء في الاقتراح المصري . وعبّر أحد أعضاء مجلس النواب عن تقديره لمصر بخصوص إحالة مشكلة اللجنة الدولية إلى البرلمان قائلا : « وهذه إحدى المسائل التي لن ننساها خصوصا للدولة التي بادرت باتخاذ هذا الاقتراح الفاضل ، وإنها لجديرة بتقديره »[1] .

ولكن هذه اللجنة الدولية لم يقدر لها الاجتماع ، ذلك أن التنافس الحزبي في السودان بلغ أشده في ذلك الوقت مما جعل أولو الأمر في البلاد يشفقون على عملية تقرير المصير في ظل هذه الأوضاع الحزبية . فأعلن السيد على الميرغني بيانا يناشد فيه مصر وبريطانيا العمل على تقرير مصير السودان عن طريق الاستفتاء بدلا من الجمعية التأسيسية . وجاء في هذا البيان المبررات للتعديل المقترح ، إذ قال السيد على الميرغني « لما كان السودان مقبلا على فترة عصيبة في تقرير مصيره ، ولما نستشعره من خطر بالغ محدق بمصالح البلاد في أمنها وسلامتها ووحدتها في حاضرها ومستقبلها مالم يسلك السبيل السوى الحكيم في اجتياز تلك المرحلة ، ولما كان أكبر همنا أن نجنب البلاد أخطار التنافس الحزبي والتطاحن والمشاحنات والمزالق التي تلازم المعارك الانتخابية الحزبية عادة في مثل هذا الأمر القومي الحيوي ليخرج السودانيين جميعا من هذه المعركة بسلام ووئام ، وأن يحفظوا مشيئتهم ورغبتهم الحقيقية في مصير بلادهم على الوجه الصحيح الذي يكفل التعبير الصادق عن الوضع الذي يختارونه ويرتضونه لبلادهم في جو صالح ، لذلك نتوجه بالنصح الخالص به إلى جميع أفراد الشعب وجماعاته وأحزابه وهيئاته أن يجمعوا رأيهم ويحزموا أمرهم على أن يتخذوا لذلك طريقة الاستفتاء الشعبي المباشر في جو حر محايد لاختيار الوضع الذي يختارونه لبلادهم » .

وفي جلسة مجلس النواب يوم ٢٩ أغسطس سنة ١٩٥٥ م قُدم اقتراح بأن يكون الاستفتاء الشعبي المباشر هو الوسيلة لتقرير مصير السودان . وأجمع الأعضاء

---

(١) الجلسة رقم ٢٤ يوم الإثنين ٢٩ أغسطس سنة ١٩٥٥ (مداولات مجلس النواب رقم ٩) ص ٧٢٢ — ٧٢٣ .

الذين أيدوا هذا الاقتراح على أن الاستفتاء الشعبي يجنب السودان « الكثير من المزالق والمنافسات الحزبية والأخطار التي أشار إليها بيان السيد المعظم المشار إليه آنفاً »(١) . وانتهت هذه الجلسة بإجازة ذلك الاقتراح ، الذي أرسل إلى الحكومتين المصرية والبريطانية .

وبادرت الحكومة المصرية بإعلان موافقتها على قرار البرلمان السوداني ، لأنها اعتبرت رغبات هذا البرلمان التعبير الصادق عن مطالب البلاد . وطلبت الحكومة المصرية من انجلترا الدخول في مفاوضات لتعديل اتفاقية السودان بما يجعل الاستفتاء الشعبي المباشر الوسيلة لإعلان تقرير مصير السودان بدلا من الجمعية التأسيسية .

ولكن في هذه الفترة الحاسمة من تاريخ السودان إشتد التنافس الحزبي بشكل جعل عملية الاستفتاء المباشر بدورها عسيرة وشاقة . فأحوال الجنوب كانت لا تزال في ذلك الوقت غير مستقرة ، والأوضاع فيه من حيث حالة الطوارىء تزيد مسألة الاستفتاء المباشر في جميع أنحاء السودان صعوبة ومشقة . ولذا اتجهت آراء الأحزاب السودانية إلى البحث عن وسيلة أخرى لتحقيق مطالب البلاد .

إعلان الاستقلال

الخطوات التمهيدية :

كانت الفترة التي أعقبت مطالبة البرلمان بالاستفتاء المباشر فترة خطيرة في تاريخ السودان . إذ ظهر شبح الاستعمار البريطاني مرة أخرى مهدداً بتدمير مابناه أبناء السودان من عزة ومجد . فأطلق الأراجيف التي يبغى من ورائها تعطيل سحب جيوشه من السودان ، والتلويح بالانهيار الدستوري . وأراد الاستعمار إخفاء هذه الأهداف بتوسيع شقة الخلاف الحزبي ، والتمسك بالاشراف على مصالح جنوب السودان ، مستندا بالحوادث الأخيرة التي وقعت هناك .

---

(١) الجلسة السالفة .

ولكن الأحزاب السودانية تناست إختلافاتها إزاء هذا الخطر الجديد ، وأجمعت كلها على أن يقوم البرلمان بتقرير مصير السودان ، وذلك عن طريق إعلانه استقلال البلاد . ووقفت مصر فى ذلك الوقت ترقب أعمال الاستعمار البريطانى لتمنعه من عرقلة أية مشيئة يبديها السودانيون ممثلين فى برلمانهم . ولم تأبه مصر لشائعات الاستعمار التى أطلقها جزافا ودون بصيرة ليضلها عن السبيل الصحيح للأخذ بيد السودانيين فى هذه المرحلة الحاسمة من تاريخهم .

وانتهت هذه الحرب الباردة التى شنها الاستعمار البريطانى بالفشل التام ، إذ خرجت جيوشه من السودان وأصبح لا سند له قوى فى البلاد بعد أن أطاحت السودنة من قبل بجيشه من الموظفين المدنيين . وتطلع الحاكم العام البريطانى «السير نوكس هلم» بعد ذلك فلم يجد لنفسه مكانا فى البلاد السودانية ، إذ سلبت من يده كل السلطات المدنية والحربية ، على حين أن اللجنة التى نصت الاتفاقية على قيامها إلى جواره مازالت تحصى عليه سكناته وحركاته . فأعلن فجأة رغبته فى الاستقالة من منصبه ، ونادت بريطانيا بأنها لا تريد ترشيح خلف بريطانى له ، بعد أن تبين لها أن هذه الوظيفة غدت بغير ذات موضوع .

وجاءت إستقالة الحاكم العام فرجا أتاح للسودانيين تحقيق أمانيهم ، ووقفت مصر تبارك حركاتهم ، وتسهر على حمايتها ، لتقطع دابر الاستعمار وأباطيله . وانتهت دراسات الأحزاب السودانية إلى الاتفاق على جعل البرلمان السودانى صاحب الحق فى إعلان استقلال السودان ، واتخاذ التدابير اللازمة التى تكفل للبلاد إستكمال سيادتها ووحدتها .

وفى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥ إجتمع البرلمان السودانى وأجاز أربعة مقترحات حددت مطالب البلاد وأهدافها ، وفتحت صفحة جديدة فى تاريخ السودان الحديث . وهذه المقترحات هى : إجابة مطالب الجنوبيين ، وإعلان إستقلال السودان ، وتشكيل لجنة السيادة ، وتكوين جمعية تأسيسية .

الحكومة الفدرالية :

بدأت جلسة البرلمان السودانى فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥ بالنظر فى مطالب الأعضاء الجنوبيين ، وهى أن يباح للجمعية التأسيسية النظر بعين الاعتبار إلى تكوين حكومة فدرالية للمديريات الجنوبية الثلاث . وتكلم الأعضاء من شمال السودان مؤيدين هذا الاقتراح باعتباره خطوة للقضاء على ما غرسه الاستعمار من شك فى نفوس إخوانهم الجنوبيين . فقال أحدهم «إن الزائر العابر للسودان قد يدهشه الفرق الواضح بين الأحوال السائدة فى الجنوب والشمال والشرق والغرب ... وكانت هذه هى نظرة الاستعمار الذى أقام السدود بين أجزاء الوطن الواحد وأحكم الحواجز بين الأخ وأخيه » .

« إن الوضع الماضى قد خلق جوا من الشك والريبة فى نفوس أبناء الجنوب لا يحسه إخوانهم فى الشمال ... وسوف تقوم قريباً الجمعية التأسيسية التى تضع دستور السودان ، ولا شك أن أعضاءها وبينهم ممثلو الجنوب سوف يعطون مطالب الجنوب الحقة المشروعة كل عناية وتقدير ما دام كيان السودان قائمـا ووحدته مصونة » .

وتكلم أحد الأعضاء الجنوبيين مبيناً أهمية إجابة ذلك الطلب الفدرالى فقال : « عندما بدأ السودانيون يجتمعون ليتشاوروا فى شئون بلادهم رأى الجنوبيون أن أنجع طريقة للتشاور هى أن تكون للجنوب حكومة فدرالية . كلنا يسعى ويهدف لأن يكون السودان وحدة لا تتجزأ ، وإننى أقول إن هذا الهدف لن يتحقق إلا إذا كانت هناك حكومة فدرالية للمديريات الجنوبية الثلاث » .

وبعد انتهاء الأعضاء من بيان وجهات نظرهم وافق المجلس على إجابة مطالب الجنوبيين ، وهى أن «حكومة فدرالية للمديريات الجنوبية الثلاث ستعطى الاعتبار الكافى بواسطة الجمعية التأسيسية[1] »

---

(١) الجلسة رقم ٤٣ يوم الإثنين ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥ (مداولات مجلس النواب رقم ١٣) ص ٨٨٩ — ٨٩٢ .

استقلال السودان :

كانت إجابة الاقتراح السابق الخطوة التمهيدية لإجماع البرلمان على مناقشة اقتراح يعلن «أن السودان قد أصبح دولة مستقلة كاملة السيادة» ، ويطلب من دولتى الحكم الثنائى الاعتراف بهذا الإعلان فورا . وتكلم بعض الأعضاء مؤيدين بلا شك هذا الاقتراح ، ولكن ذكروا أثناء ذلك رغبتهم فى أن يكون الاستقلال « نظيفاً لا يكبله حلف ولا ينقص منه شرط » .

وانتهت الخطب التى ألقيت فى هذه المناسبة بإجماع البرلمان على تقديم هذا الطلب إلى الحاكم العام « نحن أعضاء مجلس النواب فى البرلمان مجتمعاً ، نعلن باسم شعب السودان ، أن السودان قد أصبح دولة مستقلة كاملة السيادة ، ونرجو من معاليكم أن تطلبوا من دولتى الحكم الثنائى الاعتراف بهـــذا الاعلان فورا[1] » .

لجنة السيادة :

تابع البرلمان دراسة الاقتراحات اللازمة لإكمال مظاهر استقلال السودان . وكان الاقتراح الثالث هو « بما أنه يترتب على الاعتراف باستقلال السودان قيام رأس دولة سودانى فإنه من رأى هذا المجلس أن ينتخب البرلمان لجنة من خمسة سودانيين لتمارس سلطات رأس الدولة بمقتضى أحكام دستور مؤقت يقره البرلمان الحالى ، حتى يتم انتخاب رأس الدولة بمقتضى أحكام دستور السودان النهائى ، كما أنه من رأى هذا المجلس أن تكون الرئاسة فى اللجنة دورية فى كل شهر وأن تضع اللجنة لائحة لتنظيم أعمالها» .

وكان السبب فى تحديد أعضاء اللجنة هو إعطاء الفرصة لتمثيل وجهات النظر المختلفة ، والتأكد من أن المسائل العليا للدولة ستكون موضع دراسة مشتركة . وقبل الموافقة على هذا الاقتراح تقدم أحد أعضاء جنوب السودان بطلب تمثيل الجنوب فى اللجنة التى ستمارس سلطات رأس الدولة ، إذ كانت الأحزاب البرلمانية

(١) الجلسة السالفة .

قد اتفقت على أن تقوم بترشيح ثلاثة من أعضاء لجنة السيادة ، على أن يكون العضوين الآخرين محايدين . فطالب العضو الجنوبي بأن يكون اختيار العضوين المحايدين على أساس واحد من الشمال وواحد من الجنوب ، « وأن يرشحهما من الأمر لا أعضاء البرلمان » .

ووافق المجلس على الاقتراح السالف ، مع العمل على تحقيق الرغبات التي أبداها الأعضاء وخصوصا العضو الجنوبي[١] . ولم يبق بعد ذلك إلا المرحلة الأخيرة التي سوف تدعم استقلال السودان .

الجمعية التأسيسية :

رأى البرلمان أنه من الضروري وضع دستور يحمي استقلال البلاد ، ويحدد اتجاهاتها وسياستها المقبلة . ولما كانت هذه المهمة جد خطيرة فكان لابد من أن يقوم بها جمعية تأسيسية منتخبة ، لأن الدستور الذي يوافق عليه الشعب يلق الاحترام والتأييد القاطع ، ويصبح أداة لكفالة الحريات ، ولايجرؤ أحد على تعديله إلا عند الضرورة القصوى .

وعبر أحد الأعضاء عن الأماني المعقودة على هذا الدستور قائلا : « إننا سنجعل دستور السودان الحر المستقل انقلابا وثورة على الأوضاع الاستعمارية البغيضة التي كانت سائدة في حياتنا الماضية . وإن قيام الجمعية التأسيسية يعتبر برهانا على احترام إرادة الأمة لوضع الدستور وضمانا لصيانة بنوده من التلاعب والعبث والتغيير » .

واختتم البرلمان السوداني جلسته الحافلة بإقرار الاقتراح الذي طالب بقيام « جمعية تأسيسية منتخبة لوضع وإقرار الدستور النهائي للسودان وقانون الانتخاب للبرلمان السوداني المقبل[٢] » .

---

(١) الجلسة السالفة ، نفس المرجع ، ص ، ٩٠٠ — ٩٠٣ .

(٢) الجلسة السالفة ، نفس المرجع ، ص ٩٠٣ — ٩٠٦ .

الدستور المؤقت

الفراغ الدستورى :

أدى انتهاء فترة الانتقال إلى ظهور فراغ دستورى لا بد أن يملأ . ذلك أن البرلمان السودانى بإعلانه استقلال السودان جعل دستور الحكم الذاتى القائم غير صالح لإدارة البلاد . فرئيس البلاد طبقا للدستور السالف هو الحاكم العام الذى أصبح منصبه لاغياً بإعلان الاستقلال ، ولا بد للجنة السيادة التى اقترح البرلمان إقامتها من دستور تسير عليه فى إشرافها على شئون الدولة . ثم ظهرت الحاجة كذلك إلى تحديد اختصاصات هذه اللجنة ، وبيان علاقتها بغيرها من نواحى الإدارة فى البلاد . ذلك أن الحاكم العام كان يتمتع بسلطات واسعة لا بد من إعادة النظر فيها بعد أن تغيرت شخصية الهيئة التى تشرف على البلاد .

وإلى جانب أهمية تحديد سلطات رأس الدولة كان لا بد من وضع دستور يكفل للناس الحرية والطمأنينة ، ويحدد علاقاتهم بشتى المرافق الإدارية التى تتصل بحياتهم . ذلك أن الجمعية التأسيسية التى اقترح البرلمان إقامتها لن تمارس أعمالها إلا بعد استكمال سيادة البلاد والاعتراف باستقلالها ، ولا يمكن أن تحكم البلاد فى هذه الفترة السابقة لتكوين الجمعية التأسيسية دون دستور واضح المعالم .

ونظرا للرغبة فى الحصول على اعتراف الدول باستقلال السودان سريعا رؤى أن أقصر الطرق هو تعديل قانون الحكم الذاتى بما يتلاءم مع الوضع الجديد للبلاد ، ويتمشى مع الأوضاع الدستورية الحديثة ، ثم تقديم هذا الدستور المعدل إلى البرلمان السودانى لإقراره وإصداره ليصبح تعبيرا عن رأى الأمة ممثلة فى برلمانها .

وناقش البرلمان فى جلسة يوم السبت ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ هذا الدستور المؤقت[١] . ولكن اعترض أحد النواب على طريقة تقديمه قائلا : « أمامنا الآن

---

(١) الجلسة رقم ٥٢ ، يوم السبت ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ (مداولات مجلس النواب رقم ١٤) — الدورة الثالثة ، ص ، ١٠٣٢ .

انزاح لإقرار دستور مؤقت يطلب منا أن نناقشه وأن نقره فى جلسة واحدة ؛ وضع وعرض بطريقة لايفهم منها أن مقدميه يقدرون مسئولية ما نحن مقدمون عليه ، وقد يقال إنه دستور مؤقت فقط ولكنه يمكن أن يستمر على الأقل ثمانية عشر شهرا ، وليس هذا بالأمر اليسير فى حياة الناس — يضاف إلى ذلك أن هذا الاتجاه الموجود سيؤثر حتما على نوع الدستور النهائى الذى ستضعه الجمعية التأسيسية ... يجب أن يكون الدستور رمزا للأمانى التى كافح من أجلها الشعب وتدعيما للمكاسب التى نالها ... فالدستور الذى نريده يجب أن يكون خلاصة حية للتجارب التاريخية التى عشناها[1] » .

وأضاف النائب قائلا ، نريد أن يشتمل الدستور المؤقت على المبادىء الأساسية الآتية :

١ — أن يكون مستمدا من مصالح الشعب وأن يحترم إرادته .

٢ — أن يجعل جهاز الدولة جهازا ديمقراطيا ينص على حق الشعب فى مراقبة جميع أجهزة الدولة وحقه فى محاسبة ممثليه ، وأن يشرك الشعب إشراكا واسعا فى الحكم .

٣ — أن يسمح بإطلاق كل قوى الشعب فى نضاله ضد الاستعمار ومؤامراته ، بتوفير الحريات العامة وحرية العقيدة وحرية اعتناق الأراء السياسية والعمل لها .

٤ — أن يحمى مصالح العمال والمزارعين والتجار وكافة المواطنين من الاستغلال ويحمى حقهم فى الراحة وحقهم فى العمل .

٥ — أن ينص على انتهاج سياسية خارجية مستقلة وسليمة تقوم على معاملة جميع الدول على أساس المساواة والاحترام المتبادل[2] .

وبعد انتهاء الأعضاء من إبداء ملاحظاتهم وافق البرلمان على إصدار الدستور

(١) الجلسة السالفة ، نفس المرجع ، ١٠٣٨ .

(٢) الجلسة السالفة ، نفس المرجع ، ص ، ١٠٣٩ .

السودانى المؤقت ، مع بيان أن هذا الدستور « يرعاه الشعب السودانى ويطيعه إلى أن تصدر فى الحين المرتقب أحكام أخرى » .

مواد الدستور :

وتألف الدستور المؤقت من مائة وإحدى وعشرين مادة مقسمة على أحد عشر فصلا ، يختص الفصل الأول منها بالأحكام العامة والثانى بالحقوق الأساسية والثالث بمجلس السيادة والرابع بالهيئة التنفيذية والخامس بالهيئة التشريعية والسادس بالتشريع والسابع بالمالية والملكية والعقود والدعاوى والثامن بالمراجع العامة والتاسع بالهيئة القضائية والعاشر بلجنة الخدمة العامة والحادى عشر والأخير بالأحكام الوقتية .

ومن الأشياء الهامة التى نص عليها هذا الدستور ما جاء فى الفصل الأول بخصوص وضع السودان ، إذ نص على أن يكون السودان جمهورية ديمقراطية ذات سيادة ، وأن الأراضى السودانية تشمل جميع الأقاليم التى كان يضمها السودان المصرى الإنجليزى .

وكذلك شرح الفصل الثالث مجلس السيادة واختصاصاته فيما يلى :

(أ) ينتخب البرلمان خمسة أشخاص يكونون معا مجلس السيادة .

(ب) يكوّن مجلس السيادة السلطة الدستورية العليا فى السودان ، وتؤول إليه القيادة العليا للقوات المسلحة السودانية .

(حـ) يتخذ مجلس السيادة قراراته عند القيام بأعماله بموجب الدستور أو بموجب أى قانون آخر بمشورة مجلس الوزراء .

(د) يؤدى أعضاء مجلس السيادة قبل تقلد مناصبهم قسماً أمام البرلمان .

(هـ) يرأس مجلس السيادة رئيس ينتخبه أعضاؤه من بينهم دوريا كل شهر .

(و) يكون ثلاثة من أعضاء مجلس السيادة نصاباً قانونياً للاجتماع ، وفى حالة اختلاف الرأى بين الأعضاء يكون قرار الأغلبية نافذاً .

العلم السودانى :

وفى نفس جلسة البرلمان التى وافق فيها على الدستور المؤقت أعلن مولد العلم السودانى . ورأى المجلس أن يتكون العلم من الألوان الآتية :

(ا) الأزرق ويرمز إلى النيل .

(ب) الأصفر ويرمز إلى الصحراء .

(حـ) الأخضر ويرمز إلى الزراعة .

وأن يكون ترتيب الألوان وفق الوضع التالى : اللون الأزرق من أعلى واللون الأصفر من الوسط واللون الأخضر من الأسفل ، وأن تكون مقاسات هذه الألوان بالتساوى ، على أن يكون مقدار عرض العلم نصف مقدار الطول . وكانت الحكمة من هذا الاختيار سواء من حيث اللون أو المقاس ، أن يكون العلم بسيطا بحيث « يستطيع كل سودانى فى كل مستوى أن يصنعه بنفسه وأن يشارك به إخوانه فى أعيادهم ومواسمهم الوطنية [١] . »

وبذلك اجتاز السودان كل المراحل التمهيدية التى تحقق له استكمال سيادته . واتسمت خطواته فى هذا الصدد بالسرعة الفائقة والإتزان فى نفس الوقت ، مما يدل على ثقة السودانيين بأنفسهم ، وقدرتهم على رفع بلادهم إلى المستوى الجدير بها بين مجموعة الأمم الناهضة . فكان اتفاق الكلمة بين الأحزاب السودانية وسائر قادة السياسية والفكر فى البلاد يتم فى سهولة ويسر ، وفى انسجام رائع ، هيأ لذلك القطر السودانى السير فى الاتجاه السليم .

وكشف هذا الإجماع السودانى على المسائل الحيوية التى اعترضت ركب البلاد عما يتحلى به السودانيون من قدرة على ضبط النفس ، ومن الإيمان العميق على التخلص من نير الاستعمار البريطانى . ومن أمثلة ذلك اتفاق الجميع دون معارضة أو التواء على إرضاء مطالب الجنوبيين فى إظهار رأيهم بحرية وصراحة فى نوع

---

(١) الجلسة السابقة ، نفس المرجع ، ١٠٣٠ — ١٠٣٢

الحكم الذى يرضونه لأنفسهم عند قيام الجمعية التأسيسية لوضع دستور السودان النهائى . إذ جاء اقتراح الجنوبيين الخاص بقيام حكومة فدرالية لم عقب حوادث جنوب السودان الدامية ، وما ظهر أثناءها من دسائس الاستعمار البريطانى للقضاء على الوحدة الناشئة بين أهل السودان .

ولكن موافقة البرلمان السودانى فى إجماع رائع على هذا الاقتراح أظهر ما يتمتع به أصحاب الأمر فى البلاد من سعة فى الأفق ، وفهم صحيح لهذه المشكلة . إذ سدوا بذلك الطريق على الاستعمار وأساليبه ، وحرمانه من تمزيق الألفة التى بدأت تجمع شمل المواطنين .

وكذلك أدى وضع الدستور المؤقت وإبرامه دون إبطاء أو جابه إلى بث الطمأنينة فى نفوس المواطنين ، وإتاحة الفرص الطيبة أمامهم لإبداء رغباتهم وآرائهم فى تحديد مستقبل بلادهم عند قيام الجمعية التأسيسة . ولا أدل على أهمية هذا الدستور المؤقت من النصوص التى وردت فيه عن لجنة السيادة . فكان قيام هذه اللجنة وارتباطها بحقوق وواجبات دستورية إيذاناً بانتهاء عهد الحاكم العام البريطانى الطويل الأمد وزوال سلطانه المطلق ، وبشيرا بشروق شمس الحكم الوطنى السودانى الحقيق ، واعتماد سلطانه على قوى الشعب الصحيحة .

وهكذا أخذ الوطن السودانى يطل على عالم الدول المستقلة ، مزودا بكل أسباب الحياة السليمة ، وغير ذلك من العتاد الذى يمكنه من الدفاع عن نفسه والعيش فى هدوء وسلام . ولم يبق بعد ذلك غير المراسيم الشكلية لاستقبال هذا العضو السودانى الجديد فى أسرة الأمم الحرة .

مولد الجمهورية السودانية

يوم الميلاد :

كان يوم الأحد أول يناير سنة ١٩٥٦ اليوم الرسمى لمولد جمهورية السودان .
فى صبيحة ذلك اليوم توجه أعضاء مجلس السيادة وهم السيد أحمد محمد صالح ، والسيد أحمد محمد يس ، والسيد الدرديرى محمد عثمان ، والسيد عبد الفتاح المغربى والسيد سرسيو ايرو إلى مجلس البرلمان ، وأقسم كل منهم أمام النواب والشيوخ ذلك القسم : «أقسم بالله العظيم بأن أناصر بكل ما فى وسعى دستور السودان وأن أؤدى واجباتى كعضو بمجلس السيادة بأمانة دون خشية أو محاباة أو سوء قصد ، وألا أذيع لأى شخص أية مسألة علمت بها كعضو بذلك المجلس إلا لأداء واجباتى المذكورة[1] . »

وجاء هذا القسم إيذاناً بانتهاء وظيفة الحاكم العام رسمياً ، وبداية تولى السودانيين أنفسهم أمر بلادهم . فأصبح السودان منذ ذلك اليوم جمهورية مستقلة ذات أعباء وواجبات فى مجموعة الأمم الكبرى . وأظهرت الكلمات التى ألقيت فى هذه المناسبة التاريخية شدة إحساس السودانيين بالتبعات الجسام التى قبلت على كاهلهم ، وشدة إيمانهم فى نفس الوقت بتحقيق رسالتهم العالمية على خير وجه .

فرحة مصر :

ولم تشعر دولة بسعادة كبرى لا تقل عن سعادة السودانيين باستقلالهم مثلما شعرت به مصر . إذ أدركت أن أمانيها فى تحرير السودان قد آتت ثمارها ، وأن شقيقاً عزيزاً لها أصبح كامل الرشد ، قادراً على التعاون معها فى حمل لواء الحرية إلى العالم العربى والأفريقى . وتجلت أمانى مصر الصادقة فى ذلك الخطاب التاريخى الذى وجهه السيد الرئيس جمال عبد الناصر ، باعث حركة التحرير فى وادى النيل ، إلى حكومة السودان ، إذ جاء فى هذا الخطاب ما يلى :

(١) الجلسة رقم ٥٣ يوم الأحد أول يناير سنة ١٩٥٦ (المرجع السالف) ص ، ١٠٤٤ .

السيد رئيس وزراء حكومة السودان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إن الحكومة المصرية عملا بنواياها التى جاهرت بهـا ، وبمساعيها التى جاهدت من أجله لتحقيق الحرية لشعب السودان ، تعلن فوراً الاعتراف بالسودان دولة مستقلة ذات سيادة .

وقد أصدرت الحكومة المصرية تحقيقاً لهذا الإعلان المرفق ، كما اعتمدت نيابة السيد الأميرالاى أركان حرب عبد الفتاح حسن عنها لتقديم هذا الإعلان .

ولى عظيم الشرف بالإصالة عن نفسى وبالنيابة عن الحكومة المصرية فى أن أزجى إلى سيادتكم خالص التهنئة بهذا اليوم الخالد فى تاريخ السوادن ، وأن أبتهل إلى الله أن يسدد خطاه فى حاضره ومستقبله .

وتفضلوا بقبول خالص مودتى واحترامى .

جمال عبد الناصر

رئيس وزراء حكومة جمهورية مصر

وشاركت الصحف المصرية حكومتها فى التعبير عن ابتهاج المصريين بمـا ناله السودانيون من فوز ، وإبداء أصدق أمانيها فى أن يكلل جهاد هذا الشعب بالعزة التامة ، وأن يؤدى رسالته فى خدمة العروبة والعـالم أجمع . فكتب السيد القائمقام أنور السادات فى صحيفة الجمهورية بعددها الصادر فى ٣ يناير سنة ١٩٥٦ : « إلى أهلى ... فى السودان »

إنه يوم استقلالـكم ... يوم انتصاركم ... يوم سيادتـكم الـكاملة أيها الأهل الأعزاء ... إن جميع الأساليب الاستعمارية القديمـة والحديثة قد عجزت عن تحويل أنظارنا وقلوبنا عن الوجهة السليمة السديدة التى اتجهت إليها مصر الحرة الثائرة ، وهى تمكينكم أنتم من تقرير مصيركم ، واختيار حكامكم بمحض إرادتكم ، التى لا يمكن إلا أن تلتقى عندها إرادة شقيقتكم الوفية الأبية مصر ...

يا خالى وولد الخال :

أهنئكم من صميم فؤادى ... وأدعوكم لـكى نحقق حياة جديدة على ضفاف النيل ، ينعم فيهـا الناس كافة بالأمن وبالفرص الـكريمة نحو مستقبل أشرف وأحسن ... وأخيراً أدعوكم لـكى نقف مع الشقيقات العربية فى وجه وصاية الرجل الأبيض ... واستعمار الرجل الأبيض ... واستغلال الرجل الأبيض » .

وكتبت صحيفة الأهرام بدورها فى هذه المناسبة السعيدة قائلة : « أعلن استقلال السودان ، وبزغ نجمه الجديد فى الأفق الدولى ، وارتفعت أعلامه الثلاثة الألوان فى ربوع الجنوب تسبح بأمجاد أولئك الذين كافحوا وجاهدوا من أهل الجنوب والشمال ، من أجل هذا الاستقلال الذى حقق أعز أمنية للمصريين والسودانيين ، بل وكل العرب ، ولـكل أهل القـارة الثائرة ، التى كانت تقرن بالأمس فى قاموس الاستغلال والاستعمار بالقارة المظلمة السوداء ، كناية عن عبودية أهلهـا الذين لعقوا من تراب أرضهـا ليستخرجوا كنوزها للغرباء المستعمرين ...

إن أمام السودان دوراً كبيراً فى محيط السياسة العربية ، ودوراً كبيراً آخر فى مجال السياسة الأفريقية ، وأدوار أخرى فى ميادين السياسة الإقليمية والدولية . وإن نصيبه فى كل هذه الميادين له أثره وخطورته فى تـكييف الأمن الدولى . وإن مستقبل الشعوب الأفريقية التى لا تزال تجاهد وتقاتل من أجل استكمال حريتها مازال مرتبطا بمدى التوفيق الذى ستحققه مصر والسودان وغيرهما من الشعوب الأفريقية المستقلة »[1] .

ولم تنس الصحافة السودانية بدورها أن تسجل مشاعر السودانيين الخالصة فى هذا اليوم السعيد نحو مصر الشقيقة ، وتؤكد إعترافها بما أسدته مصر من جليل الخدمات للسودان قطعا لترهات الاستعمار . فـكتبت صحيفة « السودان الجديد » ما يأتى : « إننا نمد يدنا ونشد على يد مصر فى قوة وفى حرارة وفى إخاء صادق ... إن المصالح المشتركة بين الشعبين الشقيقين لتقضى تعاونا وإخاء صادقا ...

(١) الأهرام فى ٣ يناير سنة ١٩٥٦ .

وإن مصر الجارة العزيزة التي ربطتنا بها روابط المروءة ... وإن مصر الجارة العزيزة التي ربطتنا بها روابط الإخاء والزمالة ... مصر هذه لن ننكر أياديها البيضاء على قضية السودان ...

وإننا لعلى ثقة تامة بأن مصر الحرة المستقلة ، ستجد في السودان الحر المستقل نعم الأخ الصادق أخا . إن استقلال السودان لا يعم خيره السودانيين فحسب ، بل سيجد إخوانه المصريون في هذا السودان المستقل درعا واقيا لمصر ولأمم الشرق العربي ولأمم العالم الحر ... ... وليثق إخواننا المصريون أن ليس هناك سوداني واحد يفكر في الانفصال عن مصر ، ولن يبعد السودان عن مصر شيء »(١) .

وهكذا جاء ميلاد السودان وسط أفراح شاملة، عمت وادي النيل شماله وجنوبه وأتاح فرصة طيبة لتأكيد أخوة الشعبين السوداني والمصري . إذ كشفت رسائل التهاني المتبادلة بين حكومتي مصر والسودان ، والأقوال التي رددتها صحف البلدين عن الوحدة الروحية والمادية التي تربط هذين القطرين العربيين ، وعن شدة إيمان شعبيهما بما بينهما من وشائج المودة والقربى . وهذه الحقائق تنهض دليلا على أن قوة أبناء النيل غدت حقيقة ملموسة ، وأنها خرجت إلى الوجود لتزود عن حياضها وتؤدي رسالتها .

ثم إن أقوال الصحف السودانية خاصة ، وما رددته في مناسبة استقلال السودان جاءت لطمة شديدة للاستعمار البريطاني ، وسبيلا لقطع دابر دسائسه التي تبغي دائما التفرقة بين أبناء وادي النيل . فقد أكدت هذه الصحف « أن ليس هناك سوداني واحد يفكر في الانفصال عن مصر ، ولن يبعد السودان عن مصر شيء » ويعد هذا القول نداء للاستعمار بالكف عن شائعاته وأباطيله ، وإنذارا له بإيقاف سمومه وإلقاء سلاحه ، لأن السودان باق على محبته لمصر ، وأنهما سيعيشان كأخوين يقتسمان مما في رضى وقناعة ما رزقهما الله به من أسباب الحياة ، كما اقتسما من قبل مرارة الجهاد وحلاوة النصر .

---

(١) السودان الجديد ، في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٥ .

وليس هناك شك فى أن هذه الأمانى الصادقة عند السودانيين والمصريين ستبقى دائما الرباط المتين الذى يحافظ على وحدتهما وتضامنهما ، وستظل كذلك السلاح الماضى الذى يتر يد الاستعمار إذا ماحاولت الامتداد لإفساد هذا الإخاء السامى . ويؤيد نجاح هذه الرسالة المشتركة ماحفل به تاريخ السودان ومصر من النماذج العالية عن صفاء تضامنهما وتفانيهما فى الدفاع عن مصالحهما المشتركة . والمستقبل القريب وحده كفيل بإظهار هذه الحقائق السالفة ، ورد كيد الاستعمار والقضاء على دسائسه قضاء تاما .

نحو الآفاق الدولية

فى أحضان العروبة :

ما كاد السودان يظفر باستقلاله حتى بدأ يخطو نحو الآفاق الدولية ، يتأملها ويرى الجهات المناسبة منها بالاتجاه إليها والاستقرار فى ربوعها . وكان أول منظمة دولية هرع إليها السودان دون تردد أو إبطاء هى جامعة الدول العربية ، التى تضطلع بمهمة تثبيت العلاقات الطبيعية وتدعيم الروابط المديدة بين الأقطار العربية على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها .

ولم يكن فى هـــذا الاتجاه شطط أو هوى ، لأن دماء العروبة تجرى غزيرة فى عروق السودانيين ، وتربطهم بثلاثة ينابيع حارة دافقة بالروح العربية وتقاليدها الرفيعة . فالناظر إلى خريطة السودان يلمس فى جلاء تمتعه بثلاثة منافذ طبيعيـــة تـكفل له دوام الاتصال بالعرب ومهادهم . وأول هذه الأبواب هو ساحل السودان المطل على البحر الأحمر قبالة بلاد العرب ، إذ نفذت عبره هجرات عربية ولا سيما بعد ظهور الإسلام ، كان لها أعظم الآثار فى بناء شخصية السودان العربية ، وما تحلت به من خلق رفيع .

والباب الثانى هو نهر النيل الذى هيأ للسودان سبل الاتصال بمصر التى غدت بدورها قاعدة كبرى من قواعد العروبة منذ انتشر فيها الإسلام . إذ تدفقت الهجرات العربية من مصر إلى السودان ، تسير بحذاء النيل ، وتتوغل فى قلب السودان ،

دون أن تلمس فارقا يذكرها بأنها دخلت فى أرض غريبة عليها أو تختلف عن بلاد مصر . وساهمت هذه القبائل العربية مساهمة كبرى فى تكوين المزاج الاجتماعى والطابع الجثمانى للسودانيين ، كما زودتهم بتيار دافق بالثقافة العربية ومدنيتها .

أما الباب الثالث فكان عبارة عن الأطراف الغربية من بلاد السودان ، المطلة على الدروب والمسالك المؤدية إلى شمال أفريقيا وغيرها من جهات أفريقيا التى استقرت فيها القبائل العربية بمد حملها راية الاسلام منذ القرن الثامن الميلادى . إذ شاهدت هذه الجهات السودانية إقبال جماعات عربية تباعا تحمل بين جنوحها روح المغامرة والشجاعة وغيرها من صفات الجلد والمثابرة والكفاح التى عرفت بها القبائل العربية .

وامتزجت التيارات المتدفقة من هذه الأبواب الثلاثة ، وخلقت مجتمعا سودانياً عربيا سليما ، فى دمه ومزاجه وتفكيره . ولم تستطع يد الإستعمار الأوربى أن تطمس معالم هذه الشخصية العربية التى اكتسبها السودان ، برغم الجهود الجبارة ، التى إضطلع بها غوردون وعملاؤه ، ومن جاء بعده من حكام السودان من البريطانيين . إذ ظلت شعلة العروبة متأججة ، كلما نكسها المستعمر تأبى إلا علوا وارتفاعاً .

واليوم يخطو السودان قدما فى ميدان العروبة ليساهم فى إعلاء شأنها ، ويجدد من روحة العربية بإعادة العلاقات المتينة مع ينابيعها . وتجلت هذه الأهداف فى خطاب وزير خارجية السودان إلى الأمين العام للجامعة العربية ، يطلب فيه الانضمام إلى هذه الهيئة العربية ، إذ جاء فى طلب الانضمام ما يلى :

« بما أن السودان قطر عربى ، كان ولا يزال متجاوبا فى مشاعره وأحاسيسه مع شقيقاته من الدول العربية ، وبما أن أهداف جامعة الدول العربية التى عبرت عنها فى ميثاقها هى أهداف السودانيين جميعا ، شعبا وحكومة ، وبما أن السودان يرغب فى القيام بدوره كاملا فى خدمة الأمة العربية وتحقيق أغراضها وأهدافها العليا ، وبما أن السودان قد أعلن استقلاله ، وأصبح جمهورية مستقلة ذات سيادة منذ اليوم الأول من يناير سنة ١٩٥٦ وبذلك أصبح فى مقدوره الاشتراك إشتراكا فعالا فى جامعة الدول العربية :

لهـذا نتقدم لسيادتكم ، كنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من ميثاق الجامعة[١] طالبا الانضمام لعضويته ، مؤكدا قبولنا وحرصنا على أهداف الجامعة المبينة فى المادة الثانية من الميثاق[٢] ، وقد عزمنا وتقيدنا بهذا الميثاق .

وأرجو أن تتكرموا بعرض هذا الطلب على مجلس الجامعة فى جلسة فوق العادة ، والتفضل بإخطارى بذلك . »

وفى ١٩ يناير سنة ١٩٥٦ إجتمع مجلس جامعة الدول العربية لانظر فى طلب انضمام السودان . ورحب الأعضاء ترحيباً حاراً بهذا القطر الفتى ، فقال السيد محمود فوزى وزير خارجية مصر : « إن مصر ترحب كل الترحيب بانضمام السودان الحبيب إلى كل قلب لعضوية الجامعة ، فكلما زادت الأخوة فى هذه الجامعة وزاد التآخى بين أعضائها ، زدنا بطبيعة الحال قوة على قوة ، وإن السودان لقادم إلى هذه الجامعة بحماسه وشبابه . »[٣] .

واختتم وزير خارجية السودان هذه الجلسة التاريخية بقوله « إن السودان قبل أن يثب وثبته الأخيرة ، ويستخلص حريته الكاملة وسيادته التامة ، كان يتطلع إلى هذه المجموعة العزيزة ، فقد ساهم فى قضية فلسطين الجريحة بكل ما يملك ، كما اشترك فى المؤتمر الأفريقى الأسيوى ، وعمل جنباً إلى جنب مع زملائه ، وإنى حين أرجو إنضمام السودان للجامعة فهذا معناه أن عشرة ملايين من القلوب المؤمنة المليئة بالإيمان والعروبة ستكون إلى جانبكم[٤] . » .

---

(١) نصت المادة الأولى من ميثاق الجامعة على ما يلى :

« تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق .

ولكل دولة عربية مستقلة الحق فى أن تنضم إلى الجامعة ، فإذا رغبت فى الانضمام قدمت طلبا بذلك يودع لدى الأمانة الدائمة ويعرض على المجلس فى أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب .

(٢) نصت المادة الثانية من الميثاق على ما يلى :

الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها ، وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة فى شئون البلاد العربية ومصالحها .

كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها فى الشئون الآتية :

(أ) الشئون الاقتصادية والمالية ، (ب) شئون المواصلات ، (حـ) شئون الثقافة ، (د) شئون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين .
(هـ) الشئون الاجتماعية ، (و) الشئون الصحية .

(٣) الأهرام فى ٢٠ يناير سنة ١٩٥٦

(٤) المرجع السالف .

وانتهت هذه الجلسة الحافلة بالموافقة بالاجماع على انضمام السودان الى جامعة الدول العربية ، ووسط مظاهر الابتهاج باكتساب هذا العضو الفتى القوى .
وتشاء الأقدار أن تهيئ للسودان دخول جامعة الدول العربية فى وقت يتطلب منه المساهمة فى تدعيمها ، والاشتراك فى دفع هجمات الاستعمار والكارهين للعروبة عنها . ذلك أن حكومة العراق بانضمامها إلى حلف تركيا — بريطانيا قد عرضت العرب لمخالب[1] الاستعمار ، ورضيت أن تكون ثغرة ينفذ منهـا أعداء العروبة لتحطيم وحدتها وتضامنها .

ومن حسن حظ السودان أن يشاهد هذا اللون الجديد من أساليب الاستعمار

---

(١) حلف تركيا العراق إحياء لمشروع سبق أن تقدمت فى سنة ١٩٥١ الدول الثلاث أمريكا وانجلترا وفرنسا ومعها تركيا الى البلاد العربية لإنشاء مؤسسة دفاعية عن الشرق الأوسط . وبادرت الدول العربية برفض هذا المشروع اذ ذاك لأنها رأت فيه إرتباط بأحلاف خارجية عن منطقة جامعة الدول العربية ، وإهدار لاستقلالها .
ولما حلت مشكلة قناة السويس بتوقيع اتفاقية الجلاء بين مصر وانجلترا فى اكتوبر سنة ١٩٥٤ أخذ الانجليز يبحثون عن وسيلة تعوضهم ما ضاع من نفوذهم بسبب إخلاء منطقة القنال . فاستغلوا تركيا للتسلل إلى البلاد العربية من الأبواب الخلفية ، عن طريق التقرب إلى العراق ، باعتبارها أقرب الجيران إلى الأتراك . وفى منتصف شهر يناير سنة ١٩٥٥ فوجىء العالم العربى ببيان مشترك صدر من أنقره وبغداد يعلن أن كلا من تركيا والعراق قد اتفقتا على عقد حلف للتعاون العسكرى بينهما .
ومما ساعد على خطورة هذا الحلف أن انجلترا اشتركت فيه ، على حين أيدته أمريكا ، ثم أعلن بعد ذلك أن الباب مفتوح لانضمام دول جديدة عربية إليه . وبذلك بدا أن المشروع القديم بإنشاء منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط يبعث مرة أخرى على صورة جديده لخدمة الاغراض الاستعمارية الأوربية ولكن مصر سرعان ما نبهت العالم العربى الى خطورة هذا الحلف ، وأن انضمام العراق إليه خروج على ميثاق جامعة الدول العربية ، وامتهان لميثاق الضمان الجماعى ، الذى يحول بين الدول العربية وبين التردى فى الأحلاف الأجنبية .
وتابعت مصر سياستها فى تبصرة العالم بخطر هذا الحلف ، وأن انجلترا تبغى من ورائه إهدار الكيان العربى ، وربط الدول العربية مرة أخرى بركاب النفوذ الغربى . ثم كشفت كذلك فى جلاء عن أن اسرائيل، وهى عدو العرب الخطير ، رحبت بهذا الحلف ، الذى يضعف الدول العربية ، وبالتالى تضمن لنفسها البقاء والاعتداء على ما تشاء من الدول العربية .
وبدأت السياسة المصرية تؤتى ثمارها فى إنقاذ العروبة ، وتجعل حلف تركيا — والعراق فى طريق الاضمحلال . وفى تأييد السودان العربى لمصر تدعيم للسيادة العربية ، ولاستقلالها التام بعيداً عن أى نفوذ أجنبى .
أنظر : محمد زكى عبد القادر ، حلف تركيا — العراق .

بتمسكه بعرى العروبة وهو ما زال فى صدر شبابه ومقتبل حياته السياسية . إذ يكفل له فهم هذا الدرس القاسى ، الذى يتعرض له العرب ، السير وهو فى مستقبل حياته دون الوقوع فى مثل هذه الشباك التى يعبر عنها المستعمر باسم الاحلاف ، إمعانا فى إخفاء أضرارها ومساوئها . ثم إن هذه الأزمة التى تجتازها الأمة العربية تنتظر من السودان الفتى أن يساهم مع مصر فى سياستها الصادقة لإنقاذ سفينة العروبة ، والسير بها إلى شاطىء الأمان .

الحزام الأفريقى :

ولا يقتصر دور السودان فى ميدان العروبة على تدعيم جامعة الدول العربية فحسب ، وإنما عليه كذلك بذل جهد كبير فى سبيل تقليم مخالب الاستعمار الأوربى التى تبغى تطويق العالم العربى بخناق جنوبى أشبه بحلف تركيا — العراق فى الشمال . ذلك أن انجلترا ، صاحبة هذه المخالب ، تدرك تمام الإدراك أن نفوذها غدا قصير العمر فى البلاد العربية نتيجة الوعى القومى الناهض بين شعوبها ، وأن ابتكارها لسياسة الأحلاف العسكرية فى منطقة الشرق الأوسط ما هى إلا مجهودات يائسة لن تؤخر وثبة العرب ، وسيرهم نحو الحرية الكاملة والاستقلال التام .

ولذا بدأ الاستعمار يبحث عن جهات جديدة يتخذها بديلا عن منطقة الشرق الأوسط ، ويجعل منها مركزا لتحقيق مآربه . وسرعان ما وجد عملاء الاستعمار فى قارة إفريقيا أملهم المنشود ، وتطلعوا إليها ، بحثا عن مكان يصلح نقطة ارتكاز إستراتيجية لجيوشهم البرية والجوية ، إذ رأوا هذه القارة بمعزل عن حركات التحرير التى امتلأت بها بلاد آسيا ، وأنها تضم أعظم مستعمراتهم ، التى ما زال أهلها يعيشون إلى اليوم على الفطرة ، لاحول لهم ولا قوة .

وتفتقت دراسات الأوربيين عن خلق حزام إفريقى يحقق لهم غرضين هامين ، أحدهما عزل مستعمراتهم فى أفريقيا عن تيار الحضارة العربية المتدفق إلى قلب هذه القارة عن طريق وادى النيل ، والآخر إنشاء نقطة ارتكاز فى أفريقيا تصلح لأن تكون قاعدة عسكرية لجيوشهم فى أية حرب عالمية مقبلة . وكانت إنجلترا أسبق

الدول الأوربية إلى وضع هذه الدراسات السالفة موضع التنفيذ العملى ، لأنها رأت أثناء الحرب العظمى الثانية قيام حركات تحريرية فى السودان ، ويقظة فى الوعى العربى هناك ، يحتم عليها عزل مستعمراتها عنها ، وجعل أهلها مادة غفلا ، تأخذ منهم وقوداً لعملياتها الحربية فى شتى الميادين القاصية والدانية .

وأدى تطور أساليب القتال ، ولا سيما تقدم الطيران أثناء الحرب العظمى الثانية إلى شدة إعان إنجلترا بالتشبث بقارة أفريقيا والبدء فى تنفيذ الحزام الأفريقى . فقواعدها الحربية فى البحر الأبيض المتوسط ، وأساطيلها الرابضة فى مياه هذا البحر قد تعرضت لغارات جوية وهجمات بحرية جعلتها فى حالة شلل مقعد . واضطرت إنجلترا إزاء الأزمات الحربية التى تعرضت لها فى المنطقة السالفة إلى الاعتماد على الطرق البرية والجوية التى تخترق إفريقيا ، تنقل عبرها الجنود والأمداد إلى ميادين القتال فى بلاد الشرق الأوسط . ثم زاد من أهمية هذه الطرق أن الإمدادات الأمريكية التى حملتها الأساطيل إلى ساحل أفريقيا الغربى تدفقت عليها كذلك فى طريقها إلى ميادين القتال .

وبذلك بدأت إنجلترا منذ سنة ١٩٤٥ تتخلى عن خطها الدفاعى التقليدى الخاص بالبحر الأبيض ، وما به من قواعد حربية ، تمتد عبر خط العرض الثلاثين ، والتى تمر بمالطه ومصر إلى السويس . وأخذت منذئذ تتجه إلى الجهات الأفريقية التى ظهرت أهميتها أثناء الحرب ، وعملت على ربطها مع بعضها بعضاً فى صورة حزام هائل ، تدعم حلقاته قواعد جوية وبحرية ، تمتد من ميناء أكرا فى مستعمرة ساحل الذهب ، وتنتشر فى المستعمرات البريطانية الأخرى فى نيجيريا وكينيا وأوغندة وتنجانيقا .

وهنا تبرز أهمية السودان بالنسبة إلى هذه المنظمات العسكرية ، وتظهر رغبة القوى الاستعمارية لإيقاعه فى شباكها ، ذلك أن موقعه الجغرافى فى قلب قارة إفريقيا ، وسواحله الممتدة على البحر الأحمر تجعله مكانا صالحاً للقواعد الجوية

والبحرية ، ومنطقة إستراتيجية تطمع فيها الدول الأوربية لتدعيم خطها الدفاعي المعروف بالحزام الأفريقي ، إستعدادا لأية حرب عالمية مقبلة.

وهذه الأهمية الحربية التي يتمتع بهـــا السودان توضح أسرار المناورات الاستعمارية المنيفة التي قامت بها إنجلترا في وادي النيل منذ الحرب العظمى الثانية، إذ نشط ساستها ورجال إدارتها في السودان لعزل هذه البلاد عن العالم العربي ، أو فصل شطرها الجنوبي على الأقل عن مواطن العروبة في الشمال . واستهدفت السياسة الانجليزية من ذلك إعداد السودانيين عامة إعداداً إنعزاليا يسمهم بالجمود الفكري والأفق الدولي الضيق ، ويجعلهم مادة طيعة في خدمة المآرب الاستعمارية في أفريقيا، على حين عمدت إلى استغلال بدائية أهل الجنوب خاصة لتجعل أرضهم قاعدة تكمل بها حلقات الحزام الأفريقي ، إذا مافشلت المجهودات في عزل السودان بأجمعه عن العالم العربي .

ولكن ارتباط السودان بحركات الكفاح والتحرر في مصر منع البريطانيين — برغم انفرادهم زمنا طويلا بإدارة البلاد — من قطع شريان العروبة الممتد في أرضه ، وظل السودانيون يجدون في ينابيع مصر مياه عذبة تنعش الروح العربية التي تسري في أجسامهم . ثم أدى دخول السودان — بعد استقلاله — في جامعة الدول العربية إلى إزدهار دوحة العروبة الممتدة في وادي النيل ، بعـــد أن عجز الاستعمار عن بتر ساقها . فاتصلت فروعها الباسقة في مصر بجذورها الممتدة في أرض السودان ، وغدت هذه الدوحة الكبرى محط آمال الشعوب العربية ، لتنعم بظلالها الوارفة وثمارها اليانعة .

على أن تحقيق هذه الآمال يتطلب خلق وعي عربي واسـع بين السودانيين يبصرهم بأعداء العروبة من الأوربيين، ويمكنهم من قطع شباكهم التي ينصبونها في الوقت الحاضر تحت إسم الأحلاف العسكرية . ذلك أن إحـدى خيوط هذه الشباك تحاك اليوم حول السودان تحت ستار الحزام الأفريقي، حيث يعمل الاستعمار

الآن جاهدا على إتمام حلقاته وإعداده إعدادا نهائيا . وتضطلع انجلترا اليوم بالأعمال التمهيدية لهذا الحزام ، إذ تتخذ من كينيا[1] مركزا مؤقتا تجمع حوله الجهات الصالحة لإنشاء القواعد العسكرية ، حتى توفق في خلق طعم تجذب به السودان ، على نحو ما فعلت في قصة حلف تركيا — العراق ، الذى تهدف به في الوقت الحاضر طعن الوحدة العربية في الشرق الأوسط .

ومما يزيد هذه الأعمال الاستعمارية خطورة أنها تلق التأييد المادى والحربى من أمريكا ، التى بدأت تدرك قيمة الحزام الأفريقى ، وما لقواعده العسكرية من أثر في أية حرب مقبلة قد تخوضها بدورها . ولذا لن يدخر الاستعمار وسعا في إخفاء هذا الحزام في صور مقنعة أو أشكال خلابة حتى يستطيع إيقاع السودان في حبائله ودون أن يعرض بنفسه للهجمات التى قاسى منها الكثير أثناء مؤمراته لخلق حلف تركيا — العراق . وأخطر الحيل الاستعمارية المنتظرة هى التلويح بالمساعدات المادية أو إبرام الاتفاقات الاقتصادية التى لن تكون إلا كالسم في العسل ، والتى لن يقع فريسة لها إلا كل قصير النظر ، ضيق الأفق .

ولن ينجو السودان من مخالب هذا الأخطبوط المخيف إلا بتمسكه بعروبته ، وقضائه على سموم الأراجيف التى يبثها المستعمر تحت ستار الحزام الأفريقى . ذلك أن السودانيين قادرون بعروبتهم على إنقاذ جيرانهم من الخناق الاستعمارى الذى يحاول إزهاق أرواحهم ، وبالتالى يستطيعون تأمين حدودهم وتدعيم استقلالهم . ذلك أن بعض المناطق المجاورة للسودان والتى يجثم الأوربيون على أنفاسها ، كانت

---

(١) اختارت انجلترا مستعمرة كينيا نقطة ارتكاز مؤقت للحزام الأفريقى لأنها أكثر الجهات عمرانا بالأوربيين حيث يقدرون بنحو ١٧ ألف نسمة . ثم إن هذه المستعمرة تمتد حتى ساحل المحيط الهندى ، حيث تصلح هناك القواعد البحرية . وفضلا عن ذلك فإن النظام الاقتصادى الذى وضعته انجلترا لهذه المستعمرة يجعل الأوربى وحده صاحب السلطان المطلق ، والمالك للضياع الواسعة على حين يعمل الأهالى الوطنيون في خدمة أولئك السادة . على أن حركات التحرير بدأت تنتشر في كينيا ، وأهمها الحركة التى تعرف باسم « الماو ماو » . ولعل قسوة الاستعمار في محاربة هذه الحركة دليل على الذعر الشديد الذى ينتابه بسبب الفشل المنتظر في خططه الحربية ، وبالتالى في هدم الحزام الأفريقى .

في يوم من الأيام جزء من الوطن السوداني ، وتضم منافذ طبيعية تكفل له الاتصال بسائر البلاد الأفريقية . ويحاول المستعمر اتخاذ هذه الجهات الحيوية وسيلة للضغط على السودانيين ، أو جعلها شوكة تقض مضجعهم إذا لم ينضموا إلى الحزام الأفريقي ، على نحو ما تفعله إسرائيل الآن في خدمة الاستعمار بأرض الشرق العربي .

ولذا فإن رسالة السودان في أفريقيا رهن بإيمانه العميق بعروبته ، وقدرته على نشر تقاليدها وحضارتها بين الأمم المجاورة له في جوف هذه القارة . ولن تكون مهمة السودان شاقة لأن التضامن العربي اليوم يزيد الشعوب العربية قوة ومنعة ، ويهيء لها أسباب النجاح في خدمة المدنية والسلام العالمي . ثم إن روابط السودان الطبيعية مع مصر ومجاورته لهذا القطر العربي الكبير كفيلة بالقضاء على أسطورة الحزام الأفريقي، الذي يعد آخر الفصول في مسرحية الرجل الأبيض لاقتلاع جذور العروبة من إفريقيا .

وبذلك يحقق التضامن الوثيق بين القطرين العربيين السوداني والمصري الأماني العذبة التي تجيش بها نفوس الشعوب الأفريقية ، والتي عبر عنها الرئيس جمال عبد الناصر في رسالته عن فلسفة الثورة المصرية قائلا : « إننا لن نستطيع بحال من الأحوال — حتى لو أردنا — أن نقف بمعزل عن الصراع الدامي المخيف الذي يدور اليوم في أعماق أفريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتي مليون من الأفريقيين . لا نستطيع لسبب هام وبديهي ، هو أننا في إفريقيا .

ولسوف تظل شعوب القارة تتطلع إلينا ، نحن الذين نحرس الباب الشمالي للقارة ، والذين نعتبر صلتها بالعالم الخارجي كله .

ولن نستطيع بحال من الأحوال أن نتخلى عن مسئوليتنا في المعاونة بكل ما نستطيع على نشر النور والحضارة حتى أعماق القارة العذراء .

ويبقى بعد ذلك سبب هام ، هو أن النيل شريان الحياة لوطننا يستمد ماءه من قلب القارة .

ويبقى أيضا أن السودان — الشقيق الحبيب — تمتد حدوده إلى أعماق إفريقيا ويرتبط بصلات الجوار مع المناطق الحساسة فى وسطها .

والمؤكد أن إفريقيا الآن مسرح لفوران عجيب مثير ، وأن الرجل الأبيض الذى يمثل عدة دول أوروبية يحاول الآن إعادة تقسيم خريطتها ، ولن نستطيع بحال من الأحوال أن نقف أمام الذى يجرى فى إفريقيا ونتصور أنه لا يمسنا ولا يعنينا[1] ».

المـــلاحق

ملحق رقم ١

مذكرة

من الحكومة المصرية إلى الحكومة البريطانية فى شأن الحكم الذاتى للسودان وتقرير مصيره

١ — تؤمن الحكومة المصرية إيماناً وطيداً بحق السودانيين فى تقرير المصير وفى ممارستهم له ممارسة فعلية فى الوقت المناسب وبالضمانات اللازمة .

٢ — ورغبة فى بلوغ هذا الهدف ، تبدأ على الفور فترة انتقال تستهدف غرضين :

(ا) تمكين السودانيين من ممارسة الحكم الذاتى الكامل .

(ب) تهيئة الجو الحر المحايد الذى لا بد من توافره لتقرير المصير .

٣ — لما كانت فترة الانتقال هى تمهيد لإنهاء الإدارة الثنائية إنهاء فعليا فإن هذه الفترة تعتبر تصفية لهذه الإدارة . وتعلن الحكومة المصرية أن السيادة على السودان يبقى محتفظاً بها للسودانيين إبان فترة الانتقال حتى يتم لهم تقرير المصير .

٤ — تتمثل السلطة الدستورية العليا أثناء فترة الانتقال فى الحاكم العام الذى يمارس سلطانه وفقا للفقرة الخامسة المشار إليها فيما بعد ، وذلك بمعونة لجنة من خمسة أعضاء ، تشكل من اثنين من السودانيين ترشحهما الحكومتان المصرية والبريطانية بالاتفاق بينهما ، بشرط الحصول على موافقة برلمان سودانى منتخب يكون له حق تعيينهما فى حالة عدم الموافقة ، وكذلك من عضو مصرى وعضو بريطانى وعضو هندى أو باكستانى ترشحه حكومة كل منهم ، وتعين الحكومة المصرية هذه اللجنة الخماسية بمرسوم . ويحل محل الحاكم العام فى حالة غيابه أكبر العضوين السودانيين سناً .

٥ — يباشر الحاكم العام سلطاته بالطريقة المبينة فى نظام الحكم الذاتى إلا فيما يتعلق بسلطاته التقديرية الموضحة فى التعديلات المرافقة ، والتى يباشرها بموافقة لجنته .

٦ — يظل الحاكم العام مسئولا لدى الحكومتين القائمتين بالتصفية فى المسائل الآتية :

(ا) الأمور التى لا تتصل بالشئون الداخلية البحتة .

(ب) أى تغيير يرى البرلمان السودانى إدخاله على أى جزء من نظام الحكم الذاتى .

(ح) أى قرار تتخذه اللجنة ويرى الحاكم العام أنه يتعارض مع مسئولياته، على أنه يجب فى هذه الحالة أن يصل رد الحكومتين فى خلال شهر واحد من تاريخ الاخطار الرسمى ، ويكون قرار اللجنة نافذا ، إلا إذا اتفقت الحكومتان على خلاف ذلك .

٧ — تشكل لجنة مختلطة من سبعة أعضاء ، ثلاثة منهم من السودانيين يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته ، ومن عضو مصرى وعضو بريطانى وعضو أمريكى ، وعضو هندى أو باكستانى تعين كل منهم حكومته ، وتكون رئاسة اللجنة للعضو الهندى أو الباكستانى . وعلى هذه اللجنة أن تعين لجان فرعية لكل دائرة من الدوائر الانتخابية وأن تقرر لائحة إجراءاتها ونظام عملها حتى تشرف إشرافا فعليا على التمهيد للانتخابات وإجرائها ، وذلك لضمان حيدتها .

٨ — يزاد عدد دوائر الانتخاب المباشر بحيث يشمل جميع الدوائر فى أنحاء السودان فيما عدا المديريات الآتية :

(ا) مديرية بحر الغزال .

(ب) المديرية الاستوائية .

(ح) مديرية أعالى النيل .

ويستثنى من هذه المناطق دائرة باى والدوائر التى تقع فيها واو وجوبا وملاكال، إذ يكون الانتخاب فيها مباشرا .

٩ — مع مراعاة الإجراءات التى تتخذها اللجنة المختلطة ، تأمل الحكومة المصرية أن تبدأ الانتخابات قبل نهاية سنة ١٩٥٢ على الوجه الآتى :

(ا) دوائر الانتخاب المباشر الأربع والعشرين المشار إليها فى المشروع المقدم للجمعية التشريعية .

(ب) دوائر الانتخاب غير المباشر .

(حـ) الدوائر الباقية التى أبدل فيها الانتخاب من غير مباشر إلى مباشر ، ويضاف إليها الدوائر الإحدى عشر المشار إليها فى المشروع المقدم للحكومة المصرية والتى لم يعلن عنها رسمياً .

١٠ — وإذا كانت « تهيئة الجو الحر المحايد الذى لا بد من توافره لتقرير المصير هدفا أساسيا .... فتشكل لجنة للسودنة تؤلف من :

(ا) عضو مصرى وعضو بريطانى ترشح كل منهما حكومته ويعينه الحاكم العام ، وثلاثة أعضاء سودانيين يختارون من بين خمسة أعضاء يرشحهم رئيس وزراء السودان ، على أن يتم اختيارهم وتعيينهم بموافقة سابقة من لجنة الحاكم العام .

(ب) عضو واحد أو أكثر من لجنة الموظفين ، ليعمل بصفة استشارية بحت ، ولا يكون له حق التصويت .

وتكون اختصاصات هذه اللجنة :

١ — الاسراع فى سودنة الإدارة والبوليس وقوة الدفاع السودانية وغير ذلك من الوظائف الحكومية ، مما قد يقع منها تأثير على حرية السودانيين عند تقرير المصير .

٢ — للجنة أن تضم إليها عضو أو أكثر ، وفق ما ترى ، للعمل بصفة

استشارية على ألا يكون له حق التصويت .

٣ — تتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية الأصوات وترفعها إلى الحاكم العام للتصديق عليها ، وعلى لجنة السودنة أن تنجز مهمتها فى ثلاث سنوات .

١١ — توصى الحكومة المصرية توصية مشددة بإنشاء وظيفة وكيل وزارة سودانى ليعمل كحلقة اتصال بين الحاكم العام ومجلس الوزراء ، وتكون مهمته الاعداد لتمثيل السودان فى المؤتمرات الدولية الفنية فحسب .

١٢ — تبدأ فترة الانتقال بتعيين اللجنة الخماسية ، ولا تجاوز مدتها ثلاث سنوات، مع مراعاة إتمام السودنة المشار إليها فى الفقرة العاشرة السابقة ، وتنتهى هذه الفترة بناء على تقدم البرلمان السودانى برغبته فى ذلك ، وموافقة الحكومتين القائمتين بالتصفية .

١٣ — عند تصديق الحكومتين القائمتين بالتصفية على تاريخ انتهاء فترة الإنتقال تعد الحكومة السودانية القائمة وقتذاك مشروعا بقانون لانتخاب جمعية تأسيسية تقدمه إلى البرلمان للحصول على موافقته عليها ؛ ويصدق الحاكم العام على القانون بالاتفاق مع اللجنة المشار إليها فى الفقرة الرابعة .

ويتفق عندئذ على الضمانات التى تكفل حرية الانتخابات وحيدتها .

١٤ — تنسحب القوات العسكرية البريطانية والمصرية من السودان قبل إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية بسنة واحدة على الأقل .

١٥ — على الجمعية التأسيسية أداء مهمتين :

الأولى — أن تقرر مصير السودان ، والثانية — أن تعد دستوراً للسودان يتمشى مع القرار الذى يتخذ فيما يتعلق بهذا المصير، وكذلك إعداد قانون انتخاب لبرلمان سودانى دائم .

ويكون تقرير مصير السودان :

(ا) إما بأن تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على صورة ما .

(ب) وإما أن تختار الجمعية التأسيسية للسودان الاستقلال التام عن المملكة المتحدة ومصر وأى بلد آخر .

١٦ — وتأمل الحكومة المصرية أن تشترك الحكومة البريطانية معها فى التعهد باحترام القرار الذى تتخذه الجمعية التأسيسية فى شأن مصير السودان وعلى أن تتخذ كل من الحكومتين من جانبها جميع التدابير اللازمة التى تكفل تنفيذ هذا القرار .

القاهرة فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٢ .

ملحق رقم ٢

إتفاق بين الأحزاب السودانية

اجتمع ممثلو الأحزاب السودانية ، وهى حزب الأمة والحزب الجمهورى الاشتراكى والحزب الوطنى الاتحادى والحزب الوطنى بالصاغ صلاح سالم ، وعرض عليهم نقط الخلاف التى ظهرت خلال المباحثات الدائرة بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، واتفقت كلمتهم جميعاً على الحلول الآتيـة كحل نهائى لا يمكن الرجوع عنه :

أولا — موضوع الجنوب :

يوافق الجميع على الاقتراح المصرى الآتى وتكون الفقرة «ج» تحت البند ٦ من المذكرة المصرية كالآتى :

(٦ — «ج» أى قرار تتخذه اللجنة ويرى الحاكم العام أنه يتعارض مع مسئولياته ، أو أى تشريع أقره البرلمان السودانى ويرى الحاكم العام أنه لا يتفق ومبدأ ضمان العدالة أو المساواة فى معاملة كل سكان المديريات المختلفة بالسودان . على أنه يجب فى تلك الحالتين أن يصل رد الحكومتين فى خلال شهر من الإخطار الرسمى ، ويكون قرار اللجنة أو التشريع الذى أقره البرلمان نافذاً إلا إذا اتفقت الحكومتان على خلاف ذلك .

ثانياً — لجنة الحاكم العام :

(أ) تقوم فورا عقب إعلان الدستور وقبل إجراء الانتخابات ،

(ب) طريقة تعيينها كما جاءت فى المذكرة المصرية للحكومة البريطانية .

(ح) تحل هذه اللجنة مجتمعة محل الحاكم العام وقت غيابه برئاسة العضو المحايد ، الهندى أو الباكستانى .

ثالثاً — السودنة :

(أ) يضاف إلى الفقرة «١٢» من المذكرة المصرية ما يلى :

وعندما يقرر البرلمان السودانى وقت تقرير المصير فى خلال المدة التى أقصاها ثلاث سنوات فيلزم استبدال ما تبقى من موظفين بريطانيين أو مصريين ، (المنصوص عنهم فى المادة ١٠ من المذكرة المصرية) بعناصر أخرى محايدة تقررها الحكومة السودانية ، وهذا فى حالة عدم توافر العناصر السودانية الكافية .

(ب) يحذف من الفقرة « ١٢ » جملة (وموافقة الحكومتين القائمتين بالتصفية) .

(حـ) يشطب من الفقرة «١٣» من المذكرة الجملة (عند تصديق الحكومتين القائمتين بالتصفية على تاريخ انتهاء فترة الانتقال) وتستبدل الجملة (عند انتهاء فترة الانتقال) .

رابعاً — الانتخابات :

تكون الانتخابات مباشرة فى كل السودان ما كان ذلك ممكناً وعملياً ، ويقرر هذا لجنة الانتخابات التى ستشرف على إجرائها ، والواردة فى المذكرة المصرية .

خامساً — جلاء الجيوش الأجنبية :

(أ) يتم سحب القوات العسكرية البريطانية والمصرية من السودان قبل إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية التى ستقرر مصير السودان كما جاء فى المذكرة المصرية .

(ب) عندما يتم سحب القوات العسكرية البريطانية والمصرية يوكل أمر الأمن الداخلى فى البلاد إلى القوات المسلحة السودانية وحدها ، وتكون أوامرها العليا وقيادتها وولاؤها للبرلمان السودانى والحكومة السودانية القائمة

وتمتد من يوم إتمام الجلاء حتى إنتهاء تقرير المصير ، ولا يكون للحاكم العام أى سلطان عليها فى خلال هذه الفترة .

قد اتفقت الأحزاب السودانية والموقع مندوبوها على هذه الوثيقة أن تكون النقط المتقدمة أساساً للدستور السودانى للحكم الذاتى ، وبغير ذلك قد أجمعت هذه الأحزاب على مقاطعة الانتخابات التى تجرى فى ظل أى دستور غير هذا .

كما أجمعت الأحزاب على أن تجتمع لتنظيم وسائل المقاطعة وتنفيذها إذا ما حدث ذلك ، والله ولى التوفيق .

الخرطوم فى ١٠ يناير سنة ١٩٥٣ .

(توقيع مندوبى الأحزاب)

شاهد

صلاح سالم

ملحق رقم ٣

إتفاق بين الحكومة المصرية
والحكومة البريطانية
بشأن الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودان

لما كانت الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا (المسماة فيما بعد بحكومة المملكة المتحدة) تؤمنان إيماناً ثابتاً بحق الشعب السودانى فى تقرير مصيره وفى ممارسته له ممارسة فعلية فى الوقت المناسب وبالضمانات اللازمة ، فقد اتفقتا على ما يأتى :

مادة ١ :

رغبته فى تمكين الشعب السودانى من ممارسة تقرير المصير فى جو حر محايد، تبدأ فى اليوم المعين بالمادة التاسعة الواردة فيما بعد ، فترة انتقال يتوفر للسودانيين فيها الحكم الذاتى الكامل .

مادة ٢ :

لما كانت فترة الانتقال تمهيداً لإنهاء الإدارة الثنائية إنهاء فعلياً فإنها تعتبر تصفية لهذه الإدارة ، ويحتفظ إبان فترة الانتقال بسيادة السودان للسودانيين حتى يتم لهم تقرير المصير .

مادة ٣

يكون الحاكم العام ، إبان فترة الانتقال السلطة الدستورية العليا داخل

السودان ، ويمارس سلطاته وفقاً لقانون الحكم الذاتى بمعاونة لجنة خماسية تسمى لجنة الحاكم العام ، ويتضمن الملحق الأول لهذا الاتفاق بيان وسلطات هذه اللجنة .

مادة ٤ :

تشكل هذه اللجنة من اثنين من السودانيين ترشحهما الحكومتان المتعاقدتان بالاتفاق بينهما ، وعضو مصرى وعضو من المملكة المتحدة ؛ وعضو باكستانى ترشح كلا منهم حكومته ، على أن يتم تعيين العضوين السودانيين بموافقة البرلمان السودانى عند انتخابه ، ويكون للبرلمان فى حالة عدم موافقته حق تعيين مرشحين آخرين ، ويتم رسميا تعيين هذه اللجنة بمرسوم من الحكومة المصرية .

مادة ٥ :

لما كان الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه إقليما واحداً مبدأ أساسياً للسياسة المشتركة للحكومتين المتعاقدتين ، فقد اتفقتا على ألا يمارس الحاكم العام السلطات المخولة له بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون الحكم الذاتى على أية صورة تتعارض مع هذه السياسة .

مادة ٦ :

يظل الحاكم العام للسودان مسئولا مباشرة أمام الحكومتين المتعاقدتين فيما يتعلق بما يلى :

(أ) الشئون الخارجية .

(ب) أى تغيير يطلبه البرلمان السودانى بمقتضى المادة ١٠١ (١) من قانون الحكم الذاتى فيما يتعلق بأى جزء من هذا القانون.

(ح) أى قرار تتخذه اللجنة يرى فيه الحاكم العام تعارضا مع مسئولياته،

وفي هذه الحالة يرفع الأمر إلى الحكومتين المتعاقدتين ، وعلى كل من الحكومتين أن تبلغ ردها في خلال شهر واحد من تاريخ الإخطار الرسمي ، ويكون قرار اللجنة نافذا إلا إذا اتفقت الحكومتان على خلاف ذلك .

مادة ٧ :

تشكل لجنة مختلطة للانتخابات من سبعة أعضاء ثلاثة منهم من السودانيين يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته ، وعضو مصري وعضو من المملكة المتحدة وعضو من الولايات المتحدة الأمريكية وعضو هندي ، ويكون تعيين الأعضاء غير السودانيين بمعرفة حكومة كل منهم . وتكون رئاسة اللجنة للعضو الهندي ، ويعين الحاكم العام هذه اللجنة بناء على تعليمات الحكومتين المتعاقدتين ، ويتضمن الملحق الثاني لهذا الاتفاق بيان وظائف وسلطات هذه اللجنة .

مادة ٨ :

رغبة في تهيئة الجو الحر المحايد اللازم لتقرير المصير ، تشكل لجنة للسودنة تتألف من :

(ا) عضو مصري وعضو من المملكة المتحدة ترشح كلا منهما حكومته ثم يعينهما الحاكم العام ، وثلاثة أعضاء سودانيين يختارون من قائمة تتضمن خمسة أسماء يقدمها إليه رئيس وزراء السودان ، ويكون اختيار هؤلاء الأعضاء السودانيين وتعيينهم بموافقة سابقة من لجنة الحاكم العام .

(ب) عضو أو أكثر من لجنة الخدمة العامة السودانية للعمل بصفة استشارية بحت دون أن يكون له حق التصويت .

ويتضمن الملحق الثالث لهذا الاتفاق بيان عمل هذه اللجنة ووظائفها وسلطاتها .

مادة ٩ :

تبدأ فترة الانتقال فى اليوم المسمى « اليوم المعين » بالمادة الثانية من قانون الحكم الذاتى ، ومع مراعاة إتمام السودنة على الوجه المبين بالملحق الثالث لهذا الاتفاق تتعهد الحكومتان المتعاقدتان بإنهاء فترة الإنتقال بأسرع مايمكن ، وينبغى على أية حال ألا تتعدى هذه الفترة ثلاثة أعوام وتنتهى هذه الفترة على الوجه الآتى :

يصدر البرلمان السودانى قراراً يعرب فيه عن رغبته فى اتخاذ التدابير للشروع فى تقرير المصير ، ويخطر الحاكم العام الحكومتين المتعاقدتين بهذا القرار .

مادة ١٠ :

عند إعلان الحكومتين المتعاقدتين رسميا بهـــذا القرار ، تضع الحكومة السودانية القائمة أنذاك مشروعا بقانون لانتخاب جمعية تأسيسية تقدمه إلى البرلمان لإقراره ، ويوافق الحاكم العام على القانون بالاتفاق مع لجنته . وتخضع التدابير التفصيلية لعملية تقرير المصير بما فى ذلك الضمانات التى تكفل حيدة الانتخابات وأية تدابير أخرى تهدف إلى تهيئة الجو الحر المحايد لرقابة دولية، وتقبل الحكومتان المتعاقدتان توصيات أية هيئة دولية تشكل لهذا الغرض .

مادة ١١ :

تنسحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان فور إصدار قرار البرلمان السودانى برغبته فى الشروع فى اتخاذ التدابير لتقرير المصـــير ، وتتعهد الحكومتان المتعاقدتان بإتمام سحب قواتهما من السودان فى مدى فترة لا تتعدى ثلاثة شهور .

مادة ١٢ :

تقوم الجمعية التأسيسية بأداء واجبين :

الأول — أن تقرر مصير السودان كوحدة لا تتجزأ .

والثانى — أن تعد دستوراً للسودان يتواءم مع القرار الذى يتخذ فى هـــذا المدد كما تضع قانونا لانتخاب برلمان سودانى دائم .

ويتقرر مصير السودان :

(ا) إما بأن تختار الجمعية التأسيسية إرتباط السودان بمصر على أية صورة.

(ب) وإما بأن تختار الجمعية التأسيسية الاستقلال التام .

مادة ١٣ :

تتعهد الحكومتان المتعاقدتان باحترام قرار الجمعية التأسيسية فيما يتعلق بمستقبل السودان ، وتقوم كل منهما باتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

مادة ١٤ :

اتفقت الحكومتان المتعاقدتان على تعديل قانون الحكم الذاتى وفقا للملحق الرابع لهذا الاتفاق .

مادة ١٥ :

تصبح أحكام هذا الاتفاق وملحقاته نافذة بمجرد التوقيع .

حرر بالقاهرة فى اليوم الثانى عشر من شهر فبراير سنة ١٩٥٣ .

ملحق رقم ٤ :

مذكرة من الأحزاب السودانية

بشأن تصرفات بعض الموظفين الإنجليز

للعمل على فصل الجنوب

أرسلت الأحزاب السودانية في يوم ١٢ مارس سنة ١٩٥٣ مذكرة شديدة اللهجة إلى حاكم عام السودان تبين فيها محاولات الموظفين البريطانيين لخرق اتفاقية السودان بالقيام بأعمال عدائية سافرة لاستفزاز الجنوبيين، واعتقال كل موال الحركة الوطنية في البلاد .

وتعد هذه المذكرة نتاجاً لنجاح مصر في الجمع بين كلمة الأحزاب السودانية، وثمرة لما بثته في روح رجال هذه الأحزاب من التمسك بالتضامن والاتحاد ؛ إذ آتت هذه المذكرة ثمارها في القضاء على سموم الاستعمار والمحافظة على وحدة البلاد خلال فترة الانتقال .

نص المذكرة التى رفعتها الأحزاب السودانية مجتمعة

إلى الحاكم العام بشأن الجنوب

صاحب المعالى حاكم السودان العام .

تحية واحتراماً وبعد :

لقد كانت عقيدتنا الجازمة بأن إمضاء الإتفاقية بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا سيفتح عهداً جديداً فى تاريخ هذا القطر ، ويصبح نقطة تحول واضح فى اتجاه الإدارة الحالية ليتفق مع نص وروح الاتفاقية .

وكنا نأمل أن الثلاث سنوات القادمة ستكون سنى تعاون وثيق بين السودانيين على اختلاف أحزابهم والحكومة المصرية والحكومة البريطانية لتحقق أغراض تلك الاتفاقية . وقد نص بتأكيد قوى فى المادة الخامسة من الاتفاقية على أن الدولتين المتعاقدتين متفقتان على المبدأ الأساسى لسياستهما المشتركة على أن تحفظ وتراعى وحدة السودان كقطر موحد ، وعلى ذلك رأينا ألا ننظر إلى عقابيل الماضى وأن نتطلع إلى الأمل فى المستقبل ونحكم على كل من يخصهم الأمر حسب نزاهة مقصدهم وإخلاصهم فى تنفيذ نصوص الاتفاقية .

ولم تغب عن بالنا بعض المخاوف التى قد تساور بعض إخواننا فى الجنوب، الذين كانوا هدفاً مستمراً للدعايات ودسائس مغرضة ومؤثرات للانفصال طيلة خمسين عاماً مضت ، وكنا ومازلنا مصممين لنؤكد لهم بالقول والعمل أن نوايانا أن نتبع سياسة وطنية قومية ، تنظر إلى جميع أهالى السودان كشركاء متساوين فى الحقوق والواجبات الوطنية فى العهد الجديد، دون أى تمييز أو اعتبار للون أو عقيدة سياسية أو دينية ، وأن هذه المهمة — تدركون معاليكم — أنها تحتاج إلى جو من حسن الثقة والتعاون مع كل من يهمهم الأمر . ولكن مع شديد الأسف فإن الجو تفسده الآن الدسائس والدعايات السيئة التى انطلقت تجتاح المناطق

الجنوبية ، والتى لا تخدم غرضاً سوى أن تجتث من أعماقها ثقة السودانيين فى حقيقة شعور مثير بها وكل من يتواطأ معهم .

فالأخبار التى كانت فى أول الأمر ترد علينا فقرات من وقت لآخر من تلك المناطق الجنوبية، قد أصبحت الآن تنهمر كالسيل من حوادث الإثارة والدس والإرهاب والتعذيب والتنكيل فى جميع نواحى المديريات الجنوبية بالمواطنين، من الشمال والجنوب على السواء ، من الذين يعتقدون مبدأ وحدة القطر ويعملون لها .

ويتضح الآن أن توقيع تلك الاتفاقية بدلا من أن يدحض ويمحو الدعاية الانفصالية، وينهى الدسائس السيئة، قد أهاج غضب العناصر غير الرشيدة بأعمال لا يمكن أن تفسر بغير أنهـا محاولات عامدة لإحباط الاتفاقية وتمزيقها، وإفساد الجو الحر الودى الذى ارتبطنا جميعاً على تهيئته والمحافظة عليه .

ولو أن هذه الأعمـال صدرت من أفراد عاديين طاش لبهم على مصالحهم الشخصية ومطامعهم العاجلـة ، لما كان اهتمامنا وقلقنا بالأمر يصل إلى هذا الحد من الخطورة ... ولـكن الأخبار التى تواترت بكثرة بالغة والتى ظهر الـكثير منها فى الصحف، والتى ترفق لمعاليكم مع هذا بصورة منهـا ، تشير بجلاء إلى أن بعض موظفى الخدمة المدنية البريطانيين منغمسون فى هذه الدسائس والأحداث إلى مدى بعيد ، بل هم الروح المسيرة لهذه المحاولات الصبيانية للتفريق بين المواطنين السودانيين وتمزيق وحدتهم وتمكين الخلاف والشقاق بينهم . فإذا ما أظهر التحقيق صـدق هذه الأخبار فلا يعنى ذلك سوى أحد أمرين ، كلاهما نعتبره فى منتهى الخطورة فى الظروف الحاضرة ، فإما أن يكون هؤلاء الموظفون يعملون وفق تعليمات من معاليكم أو بتغاضيكم عنها ، أو أنهم يعملون ضد السياسة التى أنتم المسئول الأول عن رعايتها وتنفيذها بمقتضى الاتفاقية .

إننا نعتبر الأمر من الخطورة والأهمية والاستعجال بحيث يفترض تحقيقا سريعا علنيا يشترك فيه السودانيون ليطمئن الشعب . وأن كل من يتضح عـدم ولائه للاتفاقية وتنفيذها يجب إبعاده حالا . وغنى عن القول أن تخلف معاليكم عن إجراء تحقيق دقيق شامل لا يمكن أن يفسر بغير معنى واحد، ولا يترك لنا مناصا

من عـدم الركون إلى الموظفين البريطانيين ليكونوا ضمن العناصر التى تنظر إليها فى معاونتنا فى المرحلة الشاقة التى تقع أمامنا .

إننا نعلم أنه قد يكون هناك بعض أعضاء الإدارة المدنية غير راضين عن هذه الإتفاقيه أو بعضها . فمن الخير والإنصاف لهم أن يعطوا الفرصة للإعتزال عن مهام لا يستطيعون أن يوفقوا فيها بين الوفاء لخدمهم وبين عقائدهم الخاصة فى هذه الاتفاقية ، فإن استمرارهم فى الخدمة إنما يزعزع ثقة السودانيين فى البريطانيين ونواياهم نحو السودان ؛ لأن الأمر سوف لا يقتصر على شعورهم بعـدم الرضا ولكنه يتعدى ذلك بكثير إلى أحداث وأضرار بالغة .

إننا ياصاحب المعالى ننتظر بفارغ الصبر أن نسمع ونرى اتخاذ خطوات عاجلة حاسمة تضع حدا لكل الأعمال والأحداث التى أثارت هذا الذعر والقلق العام عما يجرى بالجنوب وعن مستقبل السودان كله ... ونحن نتوجه إلى معاليكم فى هذا الأمر بصفتكم السلطة الدستورية العليا، بمقتضى المادة الثالثة من الاتفاقية بأمل قوى . إنكم تشاركوننا الرأى فى أنه لايجب أن نسمح لأفراد قلائل ، مهما سمت مناصبهم أن يفسدوا الجو الودى ، وأن يعصفوا بنتائج شهور طويلة من المباحثات المضنية والجهود من كل الأطراف للوصول إلى هـذه الاتفاقية .

وإن الأحزاب المؤتلفة التى تتضامن فى توقيع هذه العريضة ، والتى يسندها الرأى العام السودانى بأجمعه إنما تنتظر باهتمام أن تسمع كلمتكم فيها ، وما أنتم صانعون إزاءها، فى أمر يستغرق غاية اهتمامهم جميعا ، ويعقدون العزم على أن يتخذوا موقفا إجماعيا وسياسة موحدة فيه .

وختاما تقبلوا فائق الإحترام .

توقيعات

رئيس الحزب الوطنى الإتحادى

رئيس حزب الأمة

رئيس الحزب الجمهورى الإشتراكى

رئيس الحزب الوطنى

سكرتير لجنة الأحزاب المؤتلفة

ملحق رقم ٥

لجنـــــة السودنة

تشكيلها والأعباء التي قامت بها

وعرض للتقرير الذى قدمته عن أعمالها

قيام لجنة السودنه

تشكلت لجنة السودنة بمقتضى المادة ٨ من اتفاقية السودان ، وأشار الملحق الثالث من اتفاقية السودان إلى وظائف وسلطات لجنة السودنة وهى :

١ — إتمام سودنة الإدارة والبوليس وقوة الدفاع السودانية ، وغير ذلك من الوظائف الحكومية التى قد تؤثر على حرية السودانيين عند تقرير المصير . وتنظر اللجنة فى الوظائف الحكوميه المختلفه بغيه إلغاء الوظائف غير الضروريه أو الزائدة عن الحاجة فيها التى يشغلها الموظفون المصريون أو البريطانيون .

٢ — للجنة أن تختار عضواً أو أكثر وفق ما ترى للعمل بصفة إستشارية على ألا يكون له حق التصويت .

٣ — تتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية الأصوات وترفعها إلى مجلس الوزراء السودانى ، فإذا لم يوافق الحاكم العام على أى من هذه القرارات، أو على رأى مجلس الوزراء جاز له بموافقة لجنته ، أن يمتنع من التصديق عليها . أما إذا اختلف الحاكم العام ولجنته فإنه يجب رفع الأمر إلى الحكومتين ، ويبقى قرار اللجنة نافذاً ما لم تتفق اللجنتان على خلاف ذلك .

٤ — تتم لجنة السودنة مهمتها فى مدة لاتتعدى ثلاثة أعوام ، وتقدم تقارير دورية للحاكم العام للنظر فيها بالاشتراك مع لجنته ، وترفع هذه التقارير مع أية تعليقات فى شأنها إلى الحكومتين لاتخاذ الاجراء المشترك الذى ترى الحكومتان إتخاذه ، وتبذل الحكومتان كل معاونة ممكنة حتى تستطيع اللجنة إتمام مهمتها .

المـــــراجع

(ا) وثائق ومصادر أساسية

وثائق السودان — فى أرشيف القصر الجمهورى (عابدين سابقا)
وتشمل المكاتبات والأوامر والتقارير الخاصة بإدارة
السودان فى القرن التاسع عشر الميلادى .

السودان — الكتاب الأخضر الذى أصدرته الحكومة المصرية عقب
توقيع إتفاقية ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ .
ويشمل الفرمانات السلطانية، والوثائق الرسمية، والاتفاقات
التى عقدت فى الماضى ، بشأن السودان ، كما يتضمن
المحاضر الرسمية والكتب المتبادلة فى مختلف المراحل التى
مرت بها قضية السودان من ١٣ فبراير سنة ١٨٤١
إلى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ .

إدارة السودان — التقارير الرسمية التى صدرت سنويا عن حكومة السودان
بخصوص إدارة البلاد ، وتعرف بإسم :
Report on the administration of the Sudan.

صحيفة السودان الرسمية — وتعرف باسم Sudan Gazette .

ا . هـ . مارشال — تقرير عن الحكومة المحلية فى السودان (ابريل سنة ١٩٤٩).

لجنة السودنة — التقرير الذى تقدمت به إلى حكومة السودان فى ٧ أغسطس
سنة ١٩٥٥ .

قانون التعويضات — الخاص بالموظفين الأجانب الذين سودنت مناصبهم . ويبين
نظام تعويضاتهم وكيفية تركهم للادارة السودانية .

لجنة الانتخابات — أصدرت تقريراً مصوراً عن أعمالها والقواعد التى سارت عليها . ويعرف هذا التقرير تحت إسم :
The House of Representation Electoral Rules.
953.

مجلس النواب السودانى — محاضر الجلسات والمداولات — تصدر تحت إشراف سكرتارية هذا المجلس .

جامعة الدول العربية — ميثاق جامعة الدول العربية .
معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية .

(ب) المراجع العربية

أحمد أمين :

زعماء الإصلاح فى العصر الحديث

أحمد عزت عبد الكريم :

تاريخ التعليم فى مصر

أحمد محجوب :

موت دنيا (بالاشتراك)

إسماعيل الأزهرى :

الحركة الوطنية فى السودان (الرسالة الثانية — مارس ١٩٤٧)

جلال الدين الحامصى :

ماذا فى الســـودان

جمال عبد الناصر :

فلسفة الثورة المصرية

رفاعه الطهطاوى :

مناهج الألباب المصرية

سليم قبودان :

الرحلة الأولى للبحث عن منابع النيل الأبيض

(ترجمة محمد مسعود — القاهرة ١٩٢٢)

عبد الرحمن الرافعى :

مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال (١٩٤٨)

عصر إسماعيل (١٩٣٢)

عبد الرحمن زكى :

الشرق الأوسط

عبد الرحمن على طه :

السودان للسودانيين

عبد الله حسين :

تاريخ السودان

مجيد خدورى :

الشرق الأوسط فى مؤلفات الأمريكيين
(مجموعة مقالات أشرف على جمعها مجيد خدورى)

محمد زكى عبد القادر :

حلف تركيا — العراق

محمد صبرى :

الامبراطورية السودانية (١٩٤٨)

محمد عوض محمد :

السودان الشمالى (١٩٥١)

محمد فؤاد شكرى :

مصر والسيادة على السودان (١٩٤٦)
الحكم المصرى فى السودان (١٩٤٧)

مكى شبيكة :

السودان فى قرن

نعوم شقير :

تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته

جـ - المراجع الاجنبية

Allen . B. M. , Gordon (1935).

Antonius, G. , The Arab Awakening (1945)

Arkell , A History of the Sudan (1955).

Arnold , The Preaching of Islam.

Crawford , The Fung Kingdom of Sennar (1951)

Ducan , The Sudan.

Encyc. Brit.

Evelyn, M. , European Colonial Expansion since 1871.

Fabian publications , The Sudan, The Road Ahead.

Lenczowski, G. , The Middle East in World Affairs. (1952)

Hamilton, G. , The Anglo-Egyptian Sudan from Within (1935)

Hill , Colonel Gordon in Central Africa. (1874 – 1879) London 1881.

Hyslop, J. , Sudan Story (1952).

Jackson , Osman Digna (1926).
The Fighting Sudanese (1952).

Lugard , British East Africa (a Historial Record) 1842

Machmichael , The Sudan (London 1954).

Mann, A. , The Sudan to-day.

Mekki Abbas , Sudan Question.

Mekki Shibeika, , British Policy in the Sudan.

Middle East , a Political and economic survey (1954).

Paul, A. , A History of the Beja tribes of the Sudan (1954)

Puckler - Muskau , Egypt Under Mehemit Ali.

The Religious Confraternities (Tariqas) Compiled in the intelligence Department, Khartoum February 1922.

Sabry, M. , Le Soudan.

Shukry, M. , The Khedive Ismail and Slavery in the Sudan (1863 - 1879) — Cairo 1938.

Slatin Pasha , Fer et Feu au Soudan (1848).

Symes, M. , Tour of Duty (1944).

Theobald, A. , The Mahdiya (1952).

Trimingham , Islam in the Sudan (1944).

Wingate, R. , Mahdism and the Egyptian Sudan (1891)

الفهرس

الموضوع

صفحة

الموضوع

الصفحة

كتب للمؤلف

١ — الإمبراطورية البيزنطية والدولة الإسلامية .

٢ — الأمويون والبيزنطيون .

٣ — ابن بطوطة فى العالم الإسلامى .

٤ — يقظة السودان .

٥ — الحضارة العربية (مترجم — تحت الطبع) .

مطبعة الرسالة

٣ شارع جوده المقاول — عابدين